

Call No. 1914.041 Date May 4 1914

Acc. No. 010092

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

Call No.

Acc. No.

Date

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

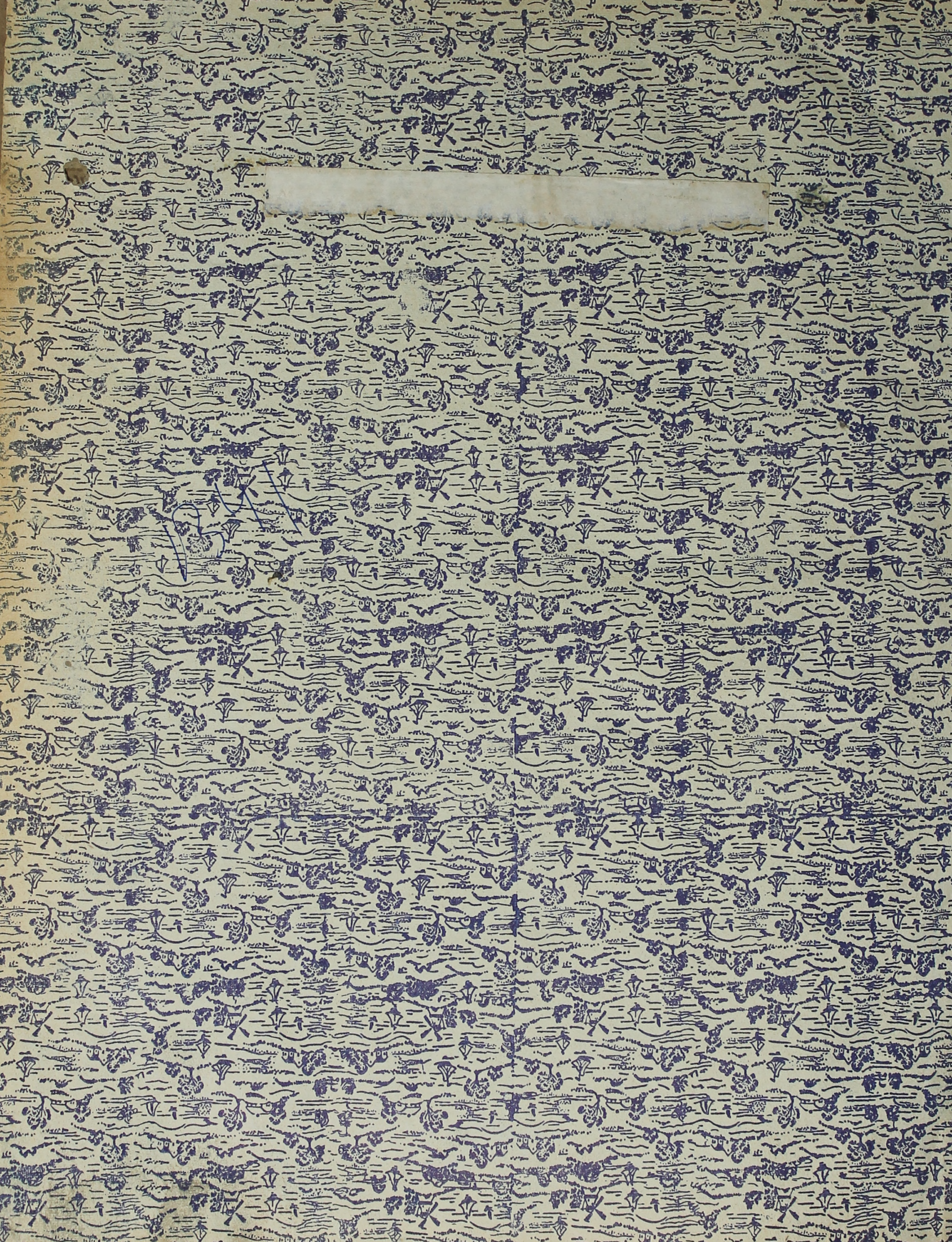
Call No. 1914.5.1

Date _____

Acc. No. 08894

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.



مکتبہ اسلامیہ - لاہور

۱۶. ۷. ۲۹

ع

ع

۱۹۲۵

۲۱۹

مکتبہ اسلامیہ - لاہور

ع

ع

ع

ع

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ

قد انطبع بعون الملك العليّ مرةً ثانية الكتاب المعترف بغفلة خطره وجلاء
قدره كل عدو وولى شرح الكافية للشيخ الجليل الحائز
من الفضل والبراعة والمهارة والبصيرة والتحقيق
الحظ الوافى والفائز من النقد والتدقيق الكمال
والورع والجلالة والنبالة بالمقام السن
الحبر النحري والصدر الكبير
مولانا نجم الامّة محمد بن الحسن
الاسترآبادي الشهيدي

يا شيخ الرضا

رضي الله عنه وارضاه

وانعم عليه

يا لانعام الوفاء

بدر فيع الله في انعامه خاله

وَمَطْبَعُ الْمَنَشْرِ الْكَثِيرُ فِي بَلَدِ الْكَهْنِ
١٨٨٢

ALLAMA IQBAL LIBRARY



6472

JAMMU & KASHMIR UNIVERSITY
LIBRARY
No. 6472
Date 7.4.83
SRINAGAR

1341

ST 01

Ro

2782

طول ہر ایک شائقی کو چھاپہ خانہ سے مل سکتی ہے
پتہ کے تین صفحہ ہر سادے میں الٹیں بعض
از سے قدر و انون کو آگاہی کا ذریعہ حاصل
نامتقد می۔ مصنفہ مولوی محمد صفحہ

Date _____

Call No. 1918541

Acc. No. 04092

J. & K. UNIVERSITY LIBRARY

This book should be returned on or before the last date stamped above. An over-due charge of .06 P. will be levied for each day, if the book is kept beyond that day.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ

قد انطبع بعون الملك العلي مرة ثانية الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلالة
قدره كل عدو وولي شرح الكافية للشيخ الجليل الحائز
من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق
الحظ الوافي والفائز من النقد والتدقيق الكمال
والورع والجلالة والنبالة بالمقام السني
الحبر النحرير والصدر الكبير
مولانا نجم الائمة محمد بن الحسن
الاسترآبادي الشهيدي

يا شيخ الرضا

رضي الله عنه وإرضاه

والنعم عليه

بإلغاف القاض

بإلغاف القاض

وَمَطْبَعُ الْمَشْرِقِ الْكَلْبِي فِي بَلَدِ كَلْبِ



الحمد لله الذي جعلت الآوة عن ان تخاطب بعد وتعال كبريائه عن ان تشتغل بحد تاهت في موافق معرفته سابلة الافهام وعز
في بحار عزته ساجدة الاوهام كل ما يخطر بالذوى الافكار فمغل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر والابصار
فعل خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسارمه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل
ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واواده وبعد فقد طلبت بعض من اعني بصلته حاله واسعفه بما تشعه مقدرته
من مقترحات اماله تعليقا ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها على فائدت له مع عوز ما يحتاج اليه
الغائص في هذا البحر والسالك مثل هذا البحر من الفطنة الوفادة والبصيرة النفاذة بذل المسئولة وتحقيقا لما موله من اقتضاه الحال
بعد الشىء والتجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فبركات الجباب المقدس المطهر الغروي صلوات الله على مشرفه لا نقا
فيه والفرق صور مؤلفه في ابنتيه والله تعالى المؤمل الارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظا وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد
الكلمة مثل نكرة وتثنية وليس الجرد من البناء من هذا النوع جملة الذي التاء كما يجب تحقيقه في باب الجهر بل هو جنس حقه ان يقع على التثنية و
الكثير كالصل والماء لكن الكلمة لا يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو غروب ضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلمة وهو
الجرح لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وثبتت كلمة ربك
واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال لدينا ضرب الامير
اي مضروب والكلام بمعنى ما لم يوضع في الاصل مصدر اذ ليس على صيغته صادر الافعال التي تنصب على المصدر

[illegible]

ووضوح
 بنوعها حقيقة الشئ على
 الطائفة يعرف به المفردات
 والمركبات كما في الماشار بقوله
 وذكرنا الطائفة انا ان يكون
 وبالمفردات ١٢
 ان الجنس له حتمان
 ان يكونه يفي ببيان اصل
 للذات كما هو وتليق بالاجنس
 وبالنظر الى خصوصية لفظ الاخر
 كما هو واجب الفصول فان
 قيل فلي هذا لا يتعين جنسية
 احد هما ولا افضلية الاخر
 فليكن جعل اللفظ
 جنبا والبيان في فضلا
 لما كان اللفظ انظر او كان
 الكلمة من غير قد

المعنى كما اذا سمع من وراء الكبر
والما اذا علم عجزه بالمشاهدة
فان العمل والاعتناء

الذنب ولم يكن هذا الذنب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثل قولك ادخل السوق واشتر لي كذا وكل الخبر هذا النوع
من الجنس لا ينافي الوحدة اذا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني في ماهية الجنس كمن جرحه ان الحد
انما يدل على بيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم يرد لفظه ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما
فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو همد حسنة او في حكمها كالمنسوب اليها في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان
طيب زيد ^{بشيء} عجيبة وقوله لفظ فعناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها كما ذكرنا لان ^{بشيء} اصله مصدر ويعتبر الاصل في
نحو امرأة صوم ورجلان صوم فلا يثبت ولا يثبت ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظه لينجرح عن الكلمتان اذ هما
لفظتان وكل الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة لان مثل قولك قالوا قالوا وطى ويرقم لفظه واحدة وكل اكل ما
يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الاولين كلمتان بخلاف التانيثين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهي اجتمعت الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب اننا نسلم ان المركب ليس
بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظ معينة سماحية وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كلياً
يعرف به الالفاظ في قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاث المجردة على
وزن فاعل من باب افعّل على وزن مفعّل كذا حال اسم المفعول الامر والنهي والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه تحتاج في معرفتها الى
علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلاً ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل
وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من
علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وبصريون جميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو
تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذلك التانيث
في قائمة والتثوين ولام التعريف والفاء التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركباً وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جملة ما
ذكرت كلمتان صارتا من شدة التمازج كلمته واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلام المذكورة
وكذا الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو مرمى وعلوى
وشعوى وغير ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بل نحو التاء
في نحو ضربت فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجب في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي
نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه للرتبة والاختار عن حصول حدوث ذلك الحدث في
الزمان الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معيناً والحركات بما يتلفظ به فهاذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكل نحو اسد
في جمع اسد وكل المضغ ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضروب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل
والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطاري كلمة صارت
بالتركيب كجزء كلمة كما ادعى في الكلمة المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلمة اعتراض وارد الا
ان بقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزءه ان على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزء
لان مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف محمول الكلام من نوعه وواو خبره فزيد قائم

لا يكون الا وهو قد مر اذ اهلوا وانجالت
 للمدينة متصقة بها فاما من اس ٢٤ اعلم ان التوافق
 بينهما في التذكير والواو انت الذي يجب بثلثه عشر مثلاً الاول
 ان يكون الخ من مشقاف وفي حكم الثاني ان لا يكون ما
 يتحرف في الذكر والموت مشير كخ الثاني ان يكون ما
 يعجزهم للتدراك فلا يثبت في نحو حسن وجمال من حيث
 حسنة الوجه اس ٢٥ امر و صوم يعني عائلة
 ورجلان صوم يعني صلمان ورجل صوم يعني عائلة
 صالمون اس ٢٦ اطي شجر من شجر الارض صالح
 والبرق ريدوش اس ٢٧ اهذب اس ٢٨ وهو الحال
 واما ظاهره ان الاعراب في آخر الكسب على جزء لا يتحق
 اصدا والاذنون فالشون فيه بعدد كذا الاعراب
 ابرز الاول وفي الثاني والجمع ان جعل
 رضى شجر كافي

العلامة من الاعراب فائدة تمام
 الحركات فالاعراب الكسب بل الجزء الاول والواو
 انما يبرز الثاني الذي يتحق بالجمع الكسب منه ومن
 الجزء الاول اس ٢٩ العلوي حركة منسوب الى على ١٢
 ويؤيد قبيصة اس ٣٠ العلوي حركة منسوب الى على ١٢
 وشوى حركة منسوب الى شوى بالفتح ١٢
 على ما عليه من كسب كذا بالفتح ١٢ اي يغني عنه ضم
 حرف النسبة باء الالف في السكون وقد بدل الالف
 الى حرف المضارعة عن الحركة الى السكون وقد بدل الالف
 بالمضارع واوجه ايضا اس ٣١ وصار الى
 اخر ان اس ٣٢ انش الحرف عجا والكل فان سرف
 اوجا ايضا يصدق عليه الكلمة ١٢
 ان الجواب كلمة واحدة كما في ضرب ١٢ اس ٣٢ قبل
 كمن السكات فيرملو سجا وكذا عدد الحروف
 فلا يكون الوزن المنفرد

والمقصود من معرفة الكم الكلام والحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعل كلام
كما تاتي من التسمين لكنه لا يخرج في الكلام نحو ضرب يد بخلاف الحرف فانه لا يتاتي منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون
الكلمة هذه الثلاثة معاً لان الواو والهمزة فيكون نحو اذهب يد مريد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت
لو كان هذا قسمه الشيء الى اجزائه كما نقول المسكينين خل وعسل وما ذكره قسمه الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وقرود وبقر
وغير ذلك ومريد بالجر في ما يدخل تحت الكل ويصير كون الكل خبراً عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو الهمزة لا يريدون به ان المعطوف
والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة كما يجب في باب حروف العطف بل المراد انها يجتمعان في كونها محكوماً عليهما كما في نحو جاء زيد
وعمر او في كونها حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمر وبخلاف اوافها في الاصل حصول
احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل وحرف كان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل وحرف فيكون القضية مانعة للجمع والكلو كما هو مدكور في مظانته وكذا ان ينبغ ان يذكره المصنف لان مقصود
الحصر يد ليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى
كلامك ان الفعل كلمة من حيث المعنى واللفظ الكلمة اسم وهذا لا ينبغي ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسيط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة
اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما نقول ضرب دال على معنى مفرد او
تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد
اذ اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب يد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض
هذا لا ينبغي ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسيط فان قيل فاذا كان نحو من ضرب في قولك من عرف جرو ضرب فعل ماض اسمين فكيف خبرت عنهما
بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا التناقض قلت لم ترد ان من في هذا التركيب حرف ضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى
لن وضع له ولا يخرج من الكوفة حرف وكل اضرب فعل في نحو ضرب يد مثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت
عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك
وكذا قولك الفعل لا يستلزم اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب يد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقاً لا يحكم
عليه اي الشيء الذي لا يشعور به اصلاً لا يحكم عليه لفظ المجهول مطلقاً مشعور به ومعناه اذ هو لا يعرفه فجميع ذلك مبتدع ان احدهما
محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بشيء بنقيض لك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض
لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترب باحد لازمة الثلاثة او لا
الثاني الاسم والاول الفعل قد علم بذلك كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمصنف محذوف امامن الاسم ومن الخبر اي لان
حاطا ماد لالة وانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل على معنى محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد ما ان يسافر او يقيم واللام في
قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى
مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في
نفسها اما ان يقترب باحد لازمة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترب باحد لازمة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة
الدالة على معنى في نفسها مقترب باحد لازمة الثلاثة فلهذه قسمة اربعة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان

والمقصود من معرفة الكلام والحوال التي تعرض له من الحروف وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعل كلام
كما تاتي من التسمين لكنه لا يخرج من الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأت منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون
الكلمة هذه الثلاثة معاً لان الواو والهمزة فيكون نحو اذهب يد مربي يد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت
لو كان هذا قسمه الشيء الى اجزائه كما نقول المسكين بين خل وعسل وما ذكره قسمه الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وقوم
وغير ذلك ونريد بالجزء ما يدخل تحت الكل ويصير كون الكل خبراً عنه نحو الانسان حيوان وقوم الواو والهمزة لا يريدون به ان المعطوف
والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انها يجتمعان في كونها محكوماً عليها كما في نحو جاء زيد
وعمر او في كونها حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمر وبخلاف اوفاتها في الاصل حصول
احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل وحرف كان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل وحرف فيكون القضية مانعة الجمع والكل كما هو مدكور ومطابقة وكذا ان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصود
الحصر يد ليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى
كلمة ان الفعل كلمة من حيث المعنى واللفظ الكلمة اسم وهذا لا ينبغي ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسيط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة
اسم لفظاً دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما نقول ضرب زيد ال على معنى مفرد او
نقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد
اذ اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذ اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض
هذا لا ينبغي ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسيط فان قيل فاذا كان نحو ضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما
بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا التناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى
الذي وضع له ولا يخرج من الكوفة حرف ولكن اضرب فعل في نحو ضرب زيد مثله اذ قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت
عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول لفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك
وكذا قولك الفعل لا يستلزم اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد قصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولك مجهول مطلقاً لا يحكم
عليه اي الشيء الذي لا تشعور به اصلاً لا يحكم عليه لفظ المجهول مطلقاً متشعور به ومعناه اذ هو لا تعرفه ففي جميع ذلك مبتدأ ان احدهما
محكوم عليه بشيء وهو المدكور في لفظك والاخر محكوم عليه بشيء بنقيض لك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض
لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف الاول اما ان يقترن باحد لازمة الثلاثة او لا
الثاني الاسم الاول الفعل قد علم بذلك كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمصنف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان
حالتها اما دلالة او لا دلالة ويجوز ان يكون ان تدل على معنى محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد فان ليسا فواو يقيم واللام في
قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى
مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او على معنى لا في نفسها الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في
نفسها اما ان يقترن باحد لازمة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد لازمة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة
الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد لازمة الثلاثة فلهذه قسمة اثرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان

[illegible]

بالتركيب إشارة إلى البيان لقوله
 من توهم انه لا يشمل المقدر فانك
 عدل إلى التضمن ١٢ اسد
 النسبة اعلم من الاسناد المذكور منها
 وبعض له فكلما ذكره فقدره فانك
 قال ان خبر آخر از عن النسبة الاصل
 ١٢ اس قيل الاسنادية
 فلا يقوم الا بالثبوتين بمسند
 اليه بالآخر ثم ما كانا كان او ما في
 حكماني قبول الاسناد او ما في
 اقصر على كمالين ١٢ اس
 اي اذا كان جوتيرة او في الاصل اذا
 كان "شاية او طية ١٢ اس
 جواب القسم كلام بلا تراو وما
 جواب الشرط فغير بحث والحق
 ان الكلام هو المجموع الكلي
 من الشرط والجند لا الجزاء
 وحده لان الصدق والكذب
 اما لعلنا بالعبارة لست بينهما
 بالنسبة لست بين طرفي الجزاء
 ليظهر لك ذلك بالتمام في
 قولك ان شرطه ضرب
 فانه قد لا يوجد منك ضرب
 المحاطب اصلا ويكون هذا
 الكلام صادقا لو كان الحكم
 المقصود مستقلا بالجند
 لم يتصور صدقه مع اشتراطه بل
 في الواقع الكلية ١٢ اس
 الوجه الآخر

الحق
ان المركب لا يدل على كل جزء
من اجزائه ولا لا نقصان بل اللفظ
المركب يدل على كل جزء من اجزاء
معناه ولا لا نقصان بل اللفظ
نقص المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه
كل جزء من اجزائه لا يدل على كل جزء من اجزائه
على معنى كل جزء من اجزائه
لكنه لا يدل على كل جزء من اجزائه
لان معنى نقص المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه
كل واحد منهما في نفسه وهو ظاهر
مستحق ان يقال له لا لا نقصان بل اللفظ
لما لا يخفى وانه لا لا نقصان بل اللفظ
النقص على المركب من اجزائه
اخلاق النقص على المركب من اجزائه
تلك الالة على النقص من اجزائه
النقص على المركب من اجزائه

فثنين بدل ليل الخبر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد فقولنا
الكلام ما تضمن كلمتين بالاستناد ولا يتأق ذلك في اسمين او في فعل واسم اما قدم حد الكل على حد الكلام مع ان المقصود الاعم من علم النحوي
معرفة الارباع الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة وتوقف المركب على جزئيه ويعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما
وكوفا جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن جزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين
كنعم في جواب من قال زيد قائم واقام زيد واحدهما مقدر دون الاخر وهو ما الفعل كما في ان زيد قام والفاعل كما في زيد قام والمبتدأ
والخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل المراد بالاستناد ان يخبر في الحال وفي الاصل بكلمة واكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عندهم ما يخبر عنه
بدل لك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الإضافية وعن التي بين التوابه ومبتدعاتها وقولنا في الحال كما في قائم زيد
وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعنت انت حروفي الطلح نحو هل انت قائم ولينك ولعلك قائم ولذا
نحوا ضربا عنه ما خوذ من تضربا لاتفاق قياسه لتضرب زيادة حروف الطلح سائر الحيل الطليعية فحذف بحذف اللام وحذف حرف
المضارع عن كثر الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب في المتكبر الاضرب لتضرب لما قل استعمالها وقولنا
بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعلم بخوزيل بوجه قائم وزيد قائم بوجه فكان على المصنف ان يقول كلمتين واكثر وليس له ان يقول الاصل
في الخبر الاواد لانه دليل له عليه بحج فيضرب زيد محثان نشاء الله تعالى وقولنا على ان يكون الخبر عندهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل
خبر ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمر وامامك يوم الجمعة ضربه وضرب يد يوم الجمعة امامك ضربه فان المرفوع في
الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يحج في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاستناد الاصل المقصود ما تركب به
لذاته لينجز بالاصل اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم
الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل بمعناه كما في اسماء الاعمال لينجز بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاستناد الذي في خبر المبتدأ في الحال وفي
الاصل وفي الصفة والحال المضاف اليه اذا كانت كلها اجزاء والاستناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في
الشروطية لانها قيد في الجراء في اداء الشرط وجواب القسم كاذان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمنت انشأ
الاصل سواء كانت مقصودة لانها او لا كما في الجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع اسندت اليه الكلام ما تضمن الاستناد الاصل وكان مقصود الذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انما قال بالاستناد ولم يقل بالاجزاء لانه اعلم اذ
يشتمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلح والانشائي كما ذكرنا ولجوز بقوله بالاستناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومبتدع
او بعض ما تركب من الفعل واسم نحو ضربك وعن جميع انواع الاربعة التي هي التركيبات الثنائية للمكنة بين الكلم الثلاث هو اسم مع حرف وفعل مع فعل
او حرف او حرف مع حرف ذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكمي الاستناد الذي هو رابطته ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه واسم
بحسب الوضع يصح ان يكون مسند ومسند اليه الفعل لكونه مسندا الاستناد اليه والحرف لا يصح احدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الانشائية
اعني الاسم والفعل والحرف لا يعد ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والحرف مع الفعل والحرفان فالاسمان يكونان كلاما كواحد
مسندا والاخر مسند اليه وكل الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسند اليه الاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا
فلا مسند اليه لوجعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلست يا مسند عوت الانشائي والفعل مع الحرف لا يكون كلاما لعدم الاستناد اليه
واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأق اي لا يتيسر الاستناد في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاستناد
للاستعانة اي تركب من كلمتين بعد الرباط او بمعنى مع اي مع هذا الرباط هو الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن بالحد لانه الثلثة لم يقتصر على

من وليم اتحاد
تضمنه فيما اذا تركب الكلام
بازل تضمنه كواحد من
ار التلقه ونه بعد واما
لقد تضمن الاستقامه
ع الكلمتين والاسناد
التضمن مجموع الكلمتين ١٢

مع قوله وقد علم لك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بكل واحد من اقسام في اول صنفه والكن تقدم لم يكن حلا مصر حاكبه ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على المحصر قوله ما دل اي كذا دلت والارورد عليه الخط والعقل النصيب الانتارة وانما اورد لفظة ما مع اخذها للكلية وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلية في قوله هي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي طاقوله في نفسه الحار والحر رجوعا الى المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التزم مرادها الكلية كما ان الضمير في قوله قبل علم معنى في نفسه الكلية وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم لا قيمة لها نفسا بالذات باعتبار نفسها الا باعتبار كونه في وسط البلاء او غير ذلك وفيه نظره ان قولهم في حد الحرف علم معنى في غيره نقيض قولهم علم معنى نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام علم ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الراسم كذا دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلية والحرف كذا دلت على معنى ثابت في لفظ غيرهما فغير صفة اللفظ وقد يكون اللفظ الدال في معنى الحرف مفردا كالمعروف باللام والمنكر بكنون والتكثير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكل النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل الاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احلث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصل الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار وروا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقتضى للتضمن فوجد في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احلث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا يدل في المستفهم عنه اذ كان كذلك من معنى الاستفهام وموجد فيه هل قد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك لغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون ضرب على معنى الضميرين اللذين اضمارهما وقد يكون الحرف الاعلى معينا على منتهى في كل محرف المضارع الدالة على معنى في الفعل معنى في الفاعل والغالب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسم الدالة على المعاني دون الوجود وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون ضرب وتاء تضرب فخطاب ملوك فاتها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء في معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس ملولوه مضمون لفظ اخر بل ملولوه معناه ذلك في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصل فلهذا جازا الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لانه الابتداء الذي هو ملولوه لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده له معنى له اصلا اذ هو كالمعنى المنسوب بحسب شئ ليدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير الدال على معنى في شئ اصلا فظنر بهذا ان المعنى الفردي للاسم والفعل في نفسه ملولوه الحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثالا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوف حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال معنيين احدهما قائم بالاشراذ الطول قائم بذاته ومعناه الطول هو صاحب لا يجوز الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبل ليتبين ذلك لصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول وانما قولهم التعتدال على معنى في متبوعه فلكو المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ويخصص صال كونها بآية بل المصداق في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضارب زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر يفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان نقول الضرب يشل يد ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربته ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه

الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الرفع ابتداء في غير قوله غير مقتدر صفة بعد صفة
لقول معنى ويلين معنى قوله غير مقتدر ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقتدر باحد الزمنة الثلاثة اي على معنى واقع
في احد الزمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا ملول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضع لم او لا فيكون الطرف
والمظروف ملول لفظ واحد بالوضع الاصل فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الزمنة الثلاثة معينا في نفس
الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدا ويخرج نحو الصبح والغبوق والليل والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس
احد الزمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقتدر الحدان كل واحد منهما
باحد الزمنة الثلاثة معينا عند السامع لكن لا يدل اللفظ عليه ضعا ويخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عند عملهما الا انها وان كانا لا يعبران
عندهم الامر اشتراط الحال والاستقبال لان ذلك الزمان ملول عملهما العارض لملولها وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك
فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في باها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الزمنة الثلاثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في
الحال مجاز في المستقبل كذلك ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والمستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد
منهما فهو في اصل الوضع احد الزمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال للقباس في المعين على السامع لا يكون له احد معينا في الوضع وكذا
يدخل الافعال الانشائية لغرض الانشاء وكون الفعل احدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعث واشترت
ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذ اريد به الفعل الذي مضى من الزمان والفعل الذي في الزمان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحد لكائن في الماضي من الزمان بل لكل فاض في الزمان وفي المكان نحو مضى في الارض كل المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقتدر بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من اصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والغبوق والسرى لا الاسم الموضوع
الذي يتركبه على احد الزمنة الثلاثة كالغفور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احد الزمنة الثلاثة بالحروف
المرتبعة بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغيره وانما هي انما بمعنى المضى والبقاء في المكان كان وفي الزمان قال الله تعالى
كانت من الغابرين وانما يفسر قوله الزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا اللفظ لا يجس في الحد وكذا
لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحد دالا اللفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان
ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكلمة خبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله
في نفسه فاجواب ان الضمير الملز كور والاسماء الموصولة وان احتاج ضرورة الى اللفظ اخر لكن لا يفيد معناها الذي هو الشئ المبهم ويجوز ان
في ذلك اللفظ ان لفظ الذي مثل تفيد معناها الذي هو الشئ المبهم في نفسه لانه في صلتها وانما تحتاج الى صلتها للكشف عن الاشياء ورفعه من الارثية
ذلك اللفظ في الصلة وكذا ضمير الغائب فها مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا يدل لهما من معين محض فلذا عدل عن المعارف
وكذا اسم الإشارة لانه كثيرا ما يكفي بقربية غير لفظية للتخصيص والكاف الاسمية معناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه
الحاصل في لفظ آخر وكذا معناكم كثيرا لا الكثرة التي هي فيما بعد ما في حرف رب عند من قال بحرفية فان معناها القلة التي في مجورها وانما وجب
القول بهذا في رب وكما والكافين الاسمية والحرفية صونا لحد الذي هو اسم والحرف عن الاعتراض لولا ذلك كان الفرق بين الكافين وبين
رب كما عرفت في الحكم لكن لما ثبت اسمية كمر يدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من
حيث المعنى ليس اسم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت
وايهم تضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب الخطاب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والخاء

لان السبيل لا يدخل تحت الاحكام
فانما يقع الامر ان ياحد الزمنة الثلاثة
عدم الامر ان ياحد الزمنة الثلاثة
بالفردية وهو خلاف الغبوق وهو الشئ المبهم
اصح من سلفه في قوله نام نصف النهار
منه في سري الليل ثم في باب
لانه اذا خلا عن الزمان لم يبق له
لا يصر الى الاستقبال لان اللفظ لا يدل على الحال
الحقيقة والماز في المستقبل لان اللفظ لا يدل على الحال
الاستقبال مجاز في الحال كخاء الحال
في غير الاصل في اللفظ في باب
في شرح كافيته
في التفسير في باب
والفعل الماضى وهو من الاضداد اصح
والفعل الماضى وهو من الاضداد اصح
اداء اي الغبوق المعنى المضمحل
على صيغة المضاف ايضا كما لم يرد بالاضداد
اسم هو ان الاقتران بعد الزمان اول
الزمنة انما هو حيث يكون ذلك الزمان اول
اللفظ ايضا وقد يقال اعتبارا على معنى
مشهور في الحد واما المعنى فليكون دالا
مقتدر من حيث هو مقتدر فيكون دالا
على الاقتران ايضا اس
بالفارسية انشد من الحرفية بوجه اس

في غير
 الى المتكلم في غير المتكلم
 ولذا نك سوه تنوين الكسرة والفتحة
 اسهل تشا ولا واخرا عا قبل ك لا لا تخف
 الله اى النون قائم مقام التثنية
 فقط لا في اللغة المحقق كاقسم قسم
 الله تلك المعاني في الاربعة ١٢
 س الله تعالى في القسم الستون ١٢
 قوله حقا ما اقسام الستون ١٢
 على بن عيسى المنصور لا يريد سوى تقدير تدا
 الله لا الحرف التانيث فلا يكون
 الصفة مع وجود ما لا يمكن تقدير تدا
 اذ لم يجد ذلك ١٢
 من علامة التانيث انقطا اوله
 ع فوه بذلك ١٢

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

فيه أن محل تعلق المعاني في الأسماء المتكلمة

له أي أضيف إليه معنى العبرة وبمعنى الفعل بواسطة حرف ١٢ من أصلها من متعلقات الفعل اس ١٣ أي الضمة اس ١٤ أي الاسم والفعل اس ١٥ جوده كل ما جازع للابن روح صياح للروح ١٦ اس

الذي هو اقوى الحركات للتعديل وهي تلك الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جروء الكلام بلا واسطة
 كغير المفعول معه من المقاعيل وكالحال التمييز واقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي
 حروف الزيادة اعني حروف الجر وانما جعل الفضلات النصب لكونها اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة اكثر منها
 ثم اريد ان تميز بعلاقة ما هو فضلة بواسطة حرف لم يكن يقي من الحركات غير الكسر فيزيه به كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار مفعول
 الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجرفان سقط الحرف ظمير العراب المحلى في هذه الفضلة
 نحو الله افعلن واذا عطف على الجور فلحق على الجور اولى من الحمل على النصب المقدور وقد يحل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وانجلكم با
 لنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوم كما في الزيادة زال النصب المقدور كما ينبغي ثم اعلم ان تحدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذلك
 علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطة قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلاقة كما ان السبب
 للمعنى المعنى القليل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار جروء الكلام وكذلك العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء
 اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر واختلفت في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل هو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد
 احدهما الى الآخر صار فضلة فها معاسب كونهما فضلة فيكون ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس
 بعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول انضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظر الى كونه
 المقترض للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهل المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزء الكلام الى الفضلة عاملا للجر
 ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العدة ثم قد يجزى حرف الجر وما مع الفعل الذي هو الحرف الى
 الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجب في باب الزيادة فيزول النصب المحلى عن الجور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع
 الفاعل محل محذوف وانسياقا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم بالتخصيص
 او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف وجروره ومعنى الضال لا اله على معنى اللام في نحو غلام زيد
 اذ هو مختص بالتاني على معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالتاني في حال عمل الجر على هذا الاسم كما قيل على حرف الجر كما يجب فاصل
 الجران يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علم المضاف اليه فقط احدهما في اضيف
 اليه الاسم والثاني الجور المسند اليه نحو غلام زيد والاصل فيما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالاول والمفعول معه الج ايضا
 اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل المعطف غير مختص باحد القليلين وكان الايدخل على غير الفضلة ايضا كما
 للمفرغ ليرى اعمالها فيقع با بعد هما منصوبا في اللفظ هذا واما الحروف فلا يطوأ على معانيها شئ بل معانيها طارئة على معانيها فخر كما مر في
 حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الازمنة واحدا طارئ كما مر على كل يطوأ عليها في بعض المواضع احدها المعنيين المتبسيين كما في قولك طاب الله
 حاجته فيظلمك على ما يجب في قسم الافعال فاعتبر بذلك الكوفيون قالوا العراب المضارع اصله المشاهدة الاسم خلاف البصريين على ما يجب في باب
 فظم هذا التقرير ان الاصل في العراب الاسماء دون الافعال الحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك اصل الاسماء
 الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للعراب كما تقدم في الاسماء المعددة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء المستعمل
 في الكلام مركبة فاستعملها مفردة بخلاف نظر الواضع فياء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة
 عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء العراب صنفان منها اصل الاسماء الصوتية كوجه ووجه لانه الواضع لم
 يضعها المستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجب في بابها والثاني اسماء حروف التهجئة لانها كالحكاية لحروف التهجئة التي ليست بكلمات

ومن ثم كانت اولها تلك الحروف المحكية الالفة لافا غير الموليكهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا
الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنه الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف
واما قوله ثلثان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لاصولة اولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين كما كانت
معربين في نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد
دم وقد صاغ كثيرا منها على حرفين كنه وجه وبانثا وانا صاغ على اقل من ثلاثة احرف ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف
كما ومن فناء الضمير وكانه فعل لم يبين ثبوت علته فجاء ببناءه على اقل من ثلاثة فلو نقول لا يلزم الكسائي والفراء والزما في ترفع
المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على
الشيء متقدم على ذلك الشيء وانما يلزم هذا لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة
كحمار ولو اوجبت ايضا تقدمه لكونه كالسبب مرقنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من جهة متاخرا عنه من آخر
فاذا خلف الجهتان فلا بد واما تقدم المبتدأ فلا بد من حق المنسوب يكون تابعا للمنسوبة اليه وفرع عاله واما تقدم الخبر فلا بد من
الفائدة وهو المقصود من الجمل لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض ان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم
في القصد هو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فتراجع المبتدأ
والخبر اذن كل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى يا ما تدعو فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي
مؤشاة ليعنى الشرط فيه متاخرا عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل
وليسا لمجولين في الرفع عليه وهو مذهب الخفش وابن السراج ولا دليل على ما يغزى الى الخيل من كونها فرعين على الفاعل
ولا على ما يغزى الى سيويبه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير الملل كور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول
في النصب كالمفعول ليست لمجولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترفع المبتدأ والخبر لما تقر في
الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف علمهما فنسب علمهما كثيرا ما دخل عليهما مؤثر فيهما
معنى كان وطن وكاد وان واخواتها واما البترية على ما يجيء في ابوابها فصارت العمد في صورة الفضلة منتصبة وهي
اسم ان ولا البترية وخبر كان وكاد واخواتها ومفعول اظن وجه مشابها للفضلة يجيء في ابوابها واما جاز تقدم كل واحد من ج
الاسمية على الآخر لعل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاول تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر
عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل و
ليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يعتدوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبع اعنه ما بعد العامل لكونها
فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاحراب فما وجدت منها مبنيًا فاطلب لينائه علة كما تدر في المضمرات والمبهمات
واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما الاسماء الاصوات واسماء حروف النصب فبناءها اصل لا يحتاج الى تعليل و
اعرابها في نحو قوله تعالى عيسى باسم الشيب في مثله وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهما جدال معلل
بكونهما مركبين وهو خلاف الرسل والله اعلم قوله وانواع رفعه ونصبه وجرف الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولة
والجرف علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعا حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل بعض الواو
وكسرة اتيان بعده بجزء من الياء وفتح اتيان بعده بشيء من الالف والافا حركته والسكون من صفات الاجسام

[illegible]

مذلل

وذلك للغة كون الاسم مجردة أو مفصلة أو مضافا إليه العمل أو الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة و
 من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدّر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقف للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد
 غلام حصل لزيد فوجه الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يتكره هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير
 في قول رويته وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومتبين به كما ان النسب بان المقدرة في
 نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز يصبها مطردا او كذا الجر يرب
 المقدرة بعد الواو والفاء وبلا ليس بضعيف من قال ان عامل الجر المضاف وهو الاول قال ان حرف الجر ثمرية منسوخة والمضاف
 مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام زيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصله بوساطة الاول فهو الجار بنفسه و
 قال بعضهم العامل معناه الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المتقصر والعامل به يتقوم المعنى المقصود
 وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال
 خلف العامل في الفاعل هو الاسناد والفعل قوله فالمفرد المنصرف الجمع المكسر المنصرف بالضم والفتحة نصبا والكسرة جرا جمعا
 السالم بالضم والكسرة غير المنصرف بالضم والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غيرياء المتكلم بالواو والالف
 والياء المثنى وكلام مضافا الى مضمرة واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واو لو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء للمعربة
 بحسب افعالها المختلفة وذلك ثابتا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب بقعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد
 منها في اي معرب يكون فبدل بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب كحقتها وقسمها لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث
 كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر وهو ثلثان احدهما المفرد الذي لا يكون مثنى
 ولا جمعا سواء كان مضافا او لا المنصرف لاحترازه عن غير المنصرف كان عليه ان يضم اليه قيد اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا
 يجوز ان يكون قوله المفرد لاحترازه عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان لا يستوفي شئ من المضافات للحركات الثلاث و
 ثابتهما الجامع لثلاثة قيود اجمعية لاحترازه عن المثنى اذا عرابه بالحروف عن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير لاحترازه عن السالم لان اعراب المذكر
 منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والاضراف لاحترازه عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعراب المكسر اعراب
 المفرد اي جميع الحركات لمشايجته للمفرد بكونه صيغة مستانقة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفرد
 المتخالف للصيغة وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضم رفع الجار والمجرور خبر للمبتدأ
 وقوله فقام مصدر بمعنى المفعول كقوله المفعول رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور والحال
 الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضم بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسان بالضم ومعنى الكلام هما هذه الحركة المعينة في
 حال كونهما مرفوعين اي مصاحبين لعلم العدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين الجوز عند ا
 قياسا نحو ان في الدار زيد والجمعة عمرا على ما يجيء والثاني من الثلثة اقسام ما فيه الضمة رفعها والكسرة نصبا وجرا وهو شئ واحد
 اعني الجمع بشروطين احدهما ان يكون جمعا للمؤنث لاحترازه عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما لاحترازه عن
 المكسر المستوف للحركات نحو رجال وللمضم والفتحة نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتحه واتبعه الكسر اجراء له مجرى اصله
 اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعها والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا
 كان او جمعا مكسرا نحو واحد ومساجد وانما نقص المكسر واتبعه الفتحه لما يجيء في باب ثمر ثني بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها

لم يفرق كيف اجعلت فقال في اي موضع
 من قول الشاعر لا تتركه الا بالياء
 جازع اس
 الوغى وان اشدد اللزوم وان اشدد اللزوم
 لا يتركه الا بالياء
 بل انت محذوف بالواو والياء
 ثم جعل الجار والمجرور بالياء
 معناه لا يتركه الا بالياء
 احث شئ من اللزوم وان اشدد اللزوم
 عنها واصل سبيل الزجر ان اشدد اللزوم
 على ذلك رواية من روى الاية اللامعة
 ان احضر اشترج ابيات كشافة اعراب
 ان احضر من العبدى واشتات ان قبل
 يفتي بجند في العبدى والستة يعلم وجها
 مع قيل الاسماء الستة يعلم وجها
 من هذا الحكم بوساطة ذكرها في بيان
 اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عن غير المنصرف كان
 بقدر الاخر ان منها اخر ان لا يكون من الاسماء الستة ولا
 اسما محصورا وفي غير المنصرف لا يتركه الا بالياء
 في الاخر ان لا يكون من الاسماء الستة ولا
 كثيرة والكسرة في الاخر ان لا يكون من الاسماء الستة ولا
 اذ ليس للاختصاص في الاخر ان لا يكون من الاسماء الستة ولا
 فيكون الباء في العادة مطلوبة جدا اس
 بالكم من جمع المؤنث وان لان المكسر من جمع المؤنث
 قد خرج بالقياس الاول فاحترازه في الاخر الاول
 فحله احر الزجر الاخر في القيد الثاني في الاخر الاول
 بالثاني اس
 عند من جعله في منفرد ومنه المصنف ان لا يكون
 جره بالفتحة فلو كان في الاخر فحله الفتحه والفتحة
 بانه لما ذكره في باب ما في الاخر فحله الفتحه والفتحة
 ان لا يكون في باب ما في الاخر فحله الفتحه والفتحة

ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى في الحروف الثلثة كما في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واصفا
 الى غير بيا المتكلم لانها اذا اتيت اوجعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولا
 وجوب الينهم وزن فيعمل حرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليسا به الحركة وانما اشتراط اضافتها الى غير بيا المتكلم لما سيبيخ ان المقطوع منها عن
 الاختلاف بحرك بالحرركات لما سندر كرو المضاف الى بيا المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيبيخ وتصريح بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن
 تثنيها وجمعها وتصغيرها ولم في اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك و
 اعلام المعاني المتناوبة كل حركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العدة وفي النصب والجر
 علم الفضلة والمضاف اليه كونهما بد لام من لام الكلمة وعينها وسنستعمل هذا الوجه بعد ذكر الوجه المقتولة فيها عن سيبيويه ان هذه الاسماء
 ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعني هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
 اعرابها كما في امرء وابكر ونحو ذلك الضمة للاستتقال ففي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستتقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
 وقلبت الواو المفتوحة الف التحوكها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه ان كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من زيد ودم
 في رد اللام في الزيادة واليش الغرض في رد هذا لم يكن لاجل اعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل اعراب الحركة اعرابا قلة قليل وايضا
 يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في انظ فاعرابها مثلها في كونها علاما على المعاني وقال المصنف ظاهر من ذهب سيديويه ان طاعرا
 تقن رمى بالحركات لفظي بالحرف قال انه قد لا الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد اعرابين وقال
 الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف بالحرف ايضا وهو ضعيف مثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيديويه به وقال
 الرخفش انها من زيد فاعرابها كالحركات ويتعد ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد ذلك ما لا نظير له وقال الربيعي
 انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفتحة فتحة كما في يلجل وهو ضعيف لان نقل حركة
 الاعراب الى ما قبل حرف لم يثبت الاوفقا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها لا نشاء
 كما في قوله لا توفانظور وقوله سينباء من ذفرى عضوي خيرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر وليسوغ حذفه بلا
 اختلاف في الوزن وايضا يبق فوك وذو مال على حرف قال الجر في انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لم او عين فعله قوله ان يكون في الرفع اعرابا ظاهرا
 وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب تدل على الاعراب ان اراد انها كانت حروف اعراب يدور عليها
 الاعراب فخرجت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف
 كلام سيديويه عليه قال المصنف ان الواو والالف والياء مبدل من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب ان يكون من
 سنخ الكلمة في بدل يفيده لم يفيده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيده التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق ذو مال فوك
 على حرف قيام المبدل بمقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذو ير يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر
 على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثني والجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجموع اذ هي من سنخ المثني
 والجموع ثم نقول لما جعل اعرابا بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا نقوطه لجعل اعراب المثني والجموع بالحروف لا هم على التصر
 يحوون الى اعرابها بالاستيفاء للمفرد للحركات والحروف وان كانت فروع الحركات في باب الاعراب لتقلها وخفة الحركات من حيث
 قولها منها فاستبدل بها المفرد لانها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فلهذا ان يستبدل للمثني والجموع مع كونها اربعين للمفرد
 بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في

له اي بالصغر منها احرز ان في قوله
 على قيل غلابة الصالحين في قوله مضاف الى
 غير بيا المتكلم لانها اذا اتيت اوجعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولا
 واجب بان خصوصية المضاف اليه
 الاضافة الى غير معتبرة والقصد الى سنخ
 الخفاء فاجتبه المصنف في غاية
 الاخر اذن من المصغر بصيغة المذكر ولا عن
 المثني والجموع
 على اي شيء فيل بساكنة مستقلة
 من حروف ليست مخففة من غير
 الاولى متعلق بادفون والناظر حيث
 البيت شاعر على ان يقال حوث بالواو
 ١٢ شرح معنى البليد
 زينة مثل البليد
 في فاضح لافاة الوزن فتولد
 الف من اشباع الازنين والفعل
 بالذال المعجمة اصل الفعيل
 المتوكل على الله والنفقة الفعيل
 من الالف والهمزة والياء
 يصف باقيل العرق من خلفه
 اخلق غبطة شديدة التفتيح
 الفل اشرع ابيات كشاف
 ما قبل ان الاعراب هو الاضاف
 عليه كذا في الاصل
 من السنخ الاصل اصحاح
 على السنخ الاصل اصحاح
 ان الحذف اشرع ان الحذف اشرع
 على تحقيق ما من شدة الاقتراح في حكم
 كلمة واحدة فلا يكون السنخ كلمة
 او شيئا من سنخ الكلمة

١٤ قولوا صلوا
 ١٥ قولوا صلوا
 ١٦ قولوا صلوا
 ١٧ قولوا صلوا
 ١٨ قولوا صلوا
 ١٩ قولوا صلوا
 ٢٠ قولوا صلوا
 ٢١ قولوا صلوا
 ٢٢ قولوا صلوا
 ٢٣ قولوا صلوا
 ٢٤ قولوا صلوا
 ٢٥ قولوا صلوا
 ٢٦ قولوا صلوا
 ٢٧ قولوا صلوا
 ٢٨ قولوا صلوا
 ٢٩ قولوا صلوا
 ٣٠ قولوا صلوا

الاعراب بالحرف التي هي اقوى منها هم كونهما حرفا واحدا وفضلها على المتن والجمع باستيفائها للحرف الثلاثة كانه موضع وكل واحد من المتن والجمع
 لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضع واحد واختاروا هذه الاربعة لاجل مخالفتها لمتنهم بالثلاثة باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالخاء واللام
 والرب لا بد وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليظهر لك اللازم فتقوى المشاهدة وخصوصا هذه الاربعة من بين الاربعة المفردة المشاهدة للمتن
 لان اربعة من اعيان الخروف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كثرة اختلاف حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
 كلها مجلوبة لاجل اربعة فقط لكونها محذوفة قبل النسيان فليس في اذن كالحركات المجتبىة لاجل كذا الواو في فوقها كانت مبدلة منها الميم والافراد
 فلم ترد الى اصلها الا لاجل اربعة واما نحو جوفليس لا محرف العلة والواو من اللام بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب
 نحو انبي وبني فكان لانهما ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاربعة واوفاختاروها ليكون الواو التي هي فيها
 اصل للرفع الذي هو سابق لاجل اربعة فمن ثمره جعلوا منها نحو جوفليس اذ اربعة ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجوف والياء في النصب ليكون الالف
 اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لاقتسام ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في العرب بالحروف التي هي ثقل من الحركات ولتناسب
 الحركات قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتبسيط في الاربعة منها على ان
 ما قبلها لم يكن كما كان حرف اعرابا ما في الباقيين في الاربعة الساكنة معية حمولة بوزن جاك واخوه واوبه وباجلها فالحم نسيب زوجه المراه وطهر الشئ
 المنكر الذي يستعمل ذكره من العورة والنقل القبيح او غير ذلك الثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رقع الف ونصبه وجوه
 ياء وهو المتن وما حمل عليه نغمه بالمتن كل اسم كان له مفرد ثم الحق بآخره الف فون ليدل على ان معه مثله من جنس على ما يجيء في باب المتن فليكن
 اها اذ اختلف في المتن اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليهما ساكنة فالف محذوفة للمضروبة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت
 للمفرد اثنان لكن كلا ليس بثمة ولا وضعه وضع المتن لان الف كالف عصم بخلاف اثنان فانه ليس بثمة كما ذكرنا لكن وضع المتن اذ هو كقولك اثنان
 واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من المتن وكان عليه ان يدل كرايض لروان اذ لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكرا
 ثم شئ لم يكن مثله في ثنائيا فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى تناء لو استعمل طرف الجمال ليس في الطرف الواحد معنى التناء كما
 لم يكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى التناء فالتنائيا طرف الجمل المتن في مجموع الجمل في كل واحد من طرفيه كان عليه
 ايضا ان يذكره هنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهرها انه كما ذكر في شرح الفصل لها صيغة موضوعات المتن غير صيغة على الواحد
 قال يدل عليه جواز تشديد يدون هذان واقيم لم يقولوا اذيان اللذان فنحو اذان اللذان عند في المتن ينبغي ان يكون مثل عشرون في
 الجمع كلها صيغة موضوعات وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردة واما اعراب المتن وجمع المذكور السالم بالحروف لان الحركات استوفتها
 الواحد مع ان في آخرها ما يصلح ان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمره اعراب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات واما اعراب هذا اعراب
 المعيار لان الالف كان جلب قبل اعراب في المتن علاقة للتثنية وكذا الواو في الجمع علاقة للجمع مناسبة الالف بحقيقته لقلة عدد المتن والواو بثقله
 لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المتن والجمع نحو ضربوا وضربوا وانتموا وانتموا وهما وهما وكما هو ان اردوا اعرابا فان المتن والجمع
 متقدم لاجل حاله على اعرابها فجعل فيها ما يصلح ان يكون اعرابا واسبق اعراب الرفع لانه علامة العمل كما ذكرنا فجعلوا الالف المتن وواو الجمع
 علامة الرفع فيها ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الالف والنصب في المتن والجمع ولجاءوا بها فقلبت
 الف المتن وواو الجمع في الجرباء فلم يبق للنصب حرف فاتبه الجردون الرفع لكونها علامة الفضلات بخلاف الرفع وترى في ما قبل الياء في المتن
 ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المتن مع عدم استيفائها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسر الاستنقاة قبل الياء الساكنة لوابقبت التباس
 الرفع بغيره وبطلان السعي لوقبلت الياء لضمه ما قبلها وواو اعراب تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارفع التباس الجمع بالمتن بسبب

على اربعة حروف في الاربعة
 قال في الصحاح التناء بالرفع البعير
 ونحوه من جنس شئ واحد من ثمانية
 غاروا وقد نقول عقلت البعير في جبل
 اذا عقلت بيد جميعا بجبل او بطر في جبل
 لم يفر لانه لفظ جازم في الالف وواو
 يقال تناء فركت البعير على الاصل
 لانه من ثمانية ولو افر واحدة وقيل
 تناء القيل تناء ان بالفتح كسان
 ورد ان الالف والاشارة
 في شرح المفصل اسماء الاشياء
 كلما سبقت عند المحققين لاجل اجبال
 معنى الاشارة كما يحتاج للمضمر اليه
 في الخطاب وتقدم الذكر وقال بعض
 الناس ان المتن غير متمسك بالاختلاف
 كسائر اللينيات ثم جاب عن هذا القيد
 بالتأويل بعد استكمال وقال ان ذان
 صيغة موضوعات لم يفرق وذن للمفرد
 وكما ان الحال في اللذان والذين كذلك
 واختار ايضا في شرح الكافية بناء ما نقل
 به الجيب على المصنف ههنا لا يترك
 لانه بعد بيان الاعراب والاعراب فيها
 على ما اخبره نعم على ذنب من جعلها
 مع ثمة يجب ذكرها لانه لا يحل مثناة على
 الحقيقة والمصنف انما ترك كونها صيغة
 موضوعات لانه لا يترك كونها صيغة
 واذ اجعلت مع ثمة فالصواب ان يترك
 مثناة حقيقة لكن قوله في
 في الف باله

واعتانت ان يملكك و
عدم اهتمام انسان از
مقصود و سراسر
نیت می فاشت ضائع
و حاصله الفارسیه
الفتح بالاصناف و الا
علیه کل الاستغناء
على الخاطی العزل و التو
و انما تترك نفسك في الذم
على الكسل و التساهل و
والاجتهاد في امور المعاشه
و بحسب ريفه على الجود
ای صغیر حقیرانی اید
شیخ لعل مثل علی و

من غير ان الحرف
 كانت مضادا الى الكلف المحذور
 العائد الى المروج وهو مع اخفيف الية مقدر
 وجعلت كلفا كلفا على الكلف المحذور
 ولا نقول ان خبر بقول كلف كلفه ومفاده متابع
 بقوله تعالى الحروف اعز الراء والمخ كلفا
 بقية القول والراء اما قد يكون مجيئ من عقاب
 متعلق بقوله تعالى وهو قد قبل تعالى بواحدة
 من الجوز قوله نعم النون فتح العين جمع
 بقية منقوط على عقاب واصدقار وعقاب الاعداء
 والاحسان الى الاصداق وان كلفا كلفا
 وبارك الله في الشعار ويقول ان كلفا كلفا
 وبارك الله في العقاب للاعداء والكلمة مجيئ
 والاحسان والاصداق والاصداق والاصداق
 التي يلفظ المجيئ تنبيها على كثرة الاحسانات
 والنعم والشر العذاب النعم ومفاده الفارسية
 نعمان خورشيد شكرنا نعمتها واحسانها
 وهو من خورشيد كلفا مضاد مضاد الى
 اذا الشراء والاشراء على اذا انما الى
 كلفا في الشراء حيث لم يقل بالبا تنفتح بل في الفعل
 باعتبار لفظ كلفا بل مع اصحاب وشيئا مقبول
 نال افاية جزاء الشرط وهو فعل في غير الراجح الى كلفا
 فاعلة الضمير المنسوب مقبول الفات ومع فاف
 ضيغ يعني اذا امت اذا اصحاب شيئا من امره
 مقصوده قوة يوضعه لقلها متناهية وعدم اهتمامه
 وانشاءه ومن كثر حتى في ذلك من موه
 وكثر فعل فاعلة الضمير المستعمل الراجح الى من في حق
 متناهية وهو منصوب على الصورية وهو كلفا
 موقوف على حتى ولذا في قوله كلفا كلفا
 يزل على كلفا كلفا كلفا كلفا كلفا كلفا
 فاعل ومفاده ان كلفا كلفا كلفا كلفا كلفا كلفا
 كلفا

في جمع القوي لي قبتان الواو الذي هو علامة الرقم مقدرة في جاء زمسلة واماف حالة الجر والنصب فلياء باقية الا اذا دخلت والمدغم ثابتة لعلنا
بعد نحو جاء في صالح القوم وصالح القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم من المقل حرفه اظهر وعرض الحرف لان الكلمتين
مستقلتان بخلاف نحو مسلم فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بحرف المضافة اما اللفظة في في الاحوال التثنية فقد دخلت في باب غلام فلان
لم تقدر بالذكري كان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا للحكم في نحو من يد ومن يد ومن يد لكونه معر بامقدار الاعراب وجوبا لاشتغال
حرفه بحركة الحكاية واعلم ان مدح النخاعة ان باب غلام مبدى اضافة الى المبدى وخالفهم للمصنف كما رأيت لانه عدة من قسم المعرب المقل اعرابه وهو
الحق بدل ليل اعراب نحو غلام وغلامك وغلامي من اين طم ان اضافة الى المبدى مطلقا سبب البناء بل لما شرط كما يجب في الظروف المبينة فاذا عرفت
للمعرب الذي اعرابه مقل اما مطلقا وفي بعض الاحوال ون بعض فها يقرب من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله اللفظة فيما عداه قوله غير المنصرف فاقية
علتان من تنوع او واحدة منها تقوم مقامها وهي عدل ووصف ثابتة معرفة : وحجة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف و
وزن فعل هذا القول تقريب + مثل ع واجر وطى وزيد باهم ومساجد ومعد يدرب عمران واحمد وحكم لا كسر ولا تنوين قوله في علتان
من تنوع اعلم ان قول النخاعة ان الشئ الفلان علة لكذا لا يريدون به انه موجب بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
للتناسب بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه العلة وايضا علة للمصنف بقوله حكم ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط
الكسر والتنوين في غير المنصرف فقتضى العلتين وتسميتهما الضالكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعرضا مجاز لان كل واحد منهما جزء لعلته
او علة تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما واستوف
الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف داخله الكسر والتنوين المضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء
علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث مسلمات مسلمون وان لم يجد من الكسر والتنوين للتبوت العلتين فجميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز
صرف المضرورة او التناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تعمي الاسم عن السببين المعنويين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة
قصص التناسب غير محذور عنها فكان الوجه ان يقول يزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لا حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة
بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاعراب باختلاف العوامل لفظا ونقلا فانه لا يتخلف عن اعرابه على ما حل النخاعة غير المنصرف اعني قولهم هو ما
يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حل المصنف يكون داخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التنوع
غير منصرف وعن غيرهم هو منصرف سواء قالوا ان الكسر يسقط تبع للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم
لما تشابه الفعل حذف لاجل مشابهة ليا علة فكلما كانت هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب اصل الفعل البناء وجعلوا ترك
الصرف عبارة عن حذف التنوين والواو التي تتبع الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين خفي
يجد في منع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعيته للتنوين لا بالاضافة فعمل قولهم هو ما نحو الحكم واحكم منصرف لان التنوين لم يوجد فجاء
كما في لعمري ان اجمعون وقال بعضهم انه لما تشابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف نحو الحكم واحكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر و
التنوين لم يجد فاولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول ان الكسر يسقط تبع للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين
تباعا لعم انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليه
الذمم الضرورة لا يرتكب قول الحاجة وانما يتبع الكسر في حذف لان التنوين يحذف لانه منع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاردوا
النص من اول الامر على انه لم يسقط الا مشابهة الفعل للاضافة ولا البناء ولا الشئ اخر فخذ فوامع صورة الكسر التي لا تدخل الفعل فلهذا يوافقون
العماد في نحو ضربني ويضربني وانما المراد منع الصرف في المتن وجمع المذكور السالم مع اجتماع سببين نحو احمر او مسلمون علمان للمؤنث لان النون

كتاب غنة

له الاولى هو بالاجل الحذف
لا يزال كذلك ما اس
غاية ظاهر الاشياء في ما في في جمل ان يقال علة
بالواو تقدير في حال الرفع والياء لفظ في حال
النصب والجر على قياس سبب كل واحد من اللذان الاخرى
في باب غلام فلياء باقية الا اذا دخلت والمدغم ثابتة لعلنا
بعد نحو جاء في صالح القوم وصالح القوم ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم من المقل حرفه اظهر وعرض الحرف لان الكلمتين
مستقلتان بخلاف نحو مسلم فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بحرف المضافة اما اللفظة في في الاحوال التثنية فقد دخلت في باب غلام فلان
لم تقدر بالذكري كان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا للحكم في نحو من يد ومن يد ومن يد لكونه معر بامقدار الاعراب وجوبا لاشتغال
حرفه بحركة الحكاية واعلم ان مدح النخاعة ان باب غلام مبدى اضافة الى المبدى وخالفهم للمصنف كما رأيت لانه عدة من قسم المعرب المقل اعرابه وهو
الحق بدل ليل اعراب نحو غلام وغلامك وغلامي من اين طم ان اضافة الى المبدى مطلقا سبب البناء بل لما شرط كما يجب في الظروف المبينة فاذا عرفت
للمعرب الذي اعرابه مقل اما مطلقا وفي بعض الاحوال ون بعض فها يقرب من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله اللفظة فيما عداه قوله غير المنصرف فاقية
علتان من تنوع او واحدة منها تقوم مقامها وهي عدل ووصف ثابتة معرفة : وحجة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف و
وزن فعل هذا القول تقريب + مثل ع واجر وطى وزيد باهم ومساجد ومعد يدرب عمران واحمد وحكم لا كسر ولا تنوين قوله في علتان
من تنوع اعلم ان قول النخاعة ان الشئ الفلان علة لكذا لا يريدون به انه موجب بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم
للتناسب بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه العلة وايضا علة للمصنف بقوله حكم ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط
الكسر والتنوين في غير المنصرف فقتضى العلتين وتسميتهما الضالكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعرضا مجاز لان كل واحد منهما جزء لعلته
او علة تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منهما واستوف
الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف داخله الكسر والتنوين المضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء
علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث مسلمات مسلمون وان لم يجد من الكسر والتنوين للتبوت العلتين فجميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز
صرف المضرورة او التناسب نظرا لان الصرف على قوله عبارة عن تعمي الاسم عن السببين المعنويين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة
قصص التناسب غير محذور عنها فكان الوجه ان يقول يزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لا حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة
بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاعراب باختلاف العوامل لفظا ونقلا فانه لا يتخلف عن اعرابه على ما حل النخاعة غير المنصرف اعني قولهم هو ما
يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حل المصنف يكون داخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التنوع
غير منصرف وعن غيرهم هو منصرف سواء قالوا ان الكسر يسقط تبع للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم
لما تشابه الفعل حذف لاجل مشابهة ليا علة فكلما كانت هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب اصل الفعل البناء وجعلوا ترك
الصرف عبارة عن حذف التنوين والواو التي تتبع الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف وقوا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين خفي
يجد في منع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعيته للتنوين لا بالاضافة فعمل قولهم هو ما نحو الحكم واحكم منصرف لان التنوين لم يوجد فجاء
كما في لعمري ان اجمعون وقال بعضهم انه لما تشابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف نحو الحكم واحكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر و
التنوين لم يجد فاولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول ان الكسر يسقط تبع للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين
تباعا لعم انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليه
الذمم الضرورة لا يرتكب قول الحاجة وانما يتبع الكسر في حذف لان التنوين يحذف لانه منع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاردوا
النص من اول الامر على انه لم يسقط الا مشابهة الفعل للاضافة ولا البناء ولا الشئ اخر فخذ فوامع صورة الكسر التي لا تدخل الفعل فلهذا يوافقون
العماد في نحو ضربني ويضربني وانما المراد منع الصرف في المتن وجمع المذكور السالم مع اجتماع سببين نحو احمر او مسلمون علمان للمؤنث لان النون

١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

واما في بعضه فقولنا ان النسبة فكلها
 فان شاعرا لا يذكره وروى في
 النوايا كذا

[illegible]

يخرج عنه أخر أن قلنا انه معدول عن الآخر وسو عند من قال انه معدول غير منصروف وامس عند بني قليم اذ هما معدولان عن السحر والشمس اللام
ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الا ان نقول انها من صيغة الكلمة وبينها الشدة امتزاجا بما قوف له تحقيقا نصب على المصدر
لان الخروج اخرج تحقيقا اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير كاي خروج مقدر ولغة بالعدل المحقق بالتحقق حاله بدل ليدل
عليه غير كون الاسم غير منصروف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فان الذي يصدر اليه
الضرورة وجد ان الاسم غير منصروف تقدير سبب اخر غير العدل فان تم مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعد ولا عن عام بل كان كادد واما ثلث
مثلث فقد قلد دليل على انها معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلثة ثلثة بمعنى واحد فاند قسما تقسيم ام رضى لجزء على هذا العدد
المعين ولفظ المقسوم عليه غير لفظ العدد مكرر على الراد في كل من العرب نحو قرأت الكتاب جزء جزء وجاء في القوم رجالا رجالا وبصرت العراة بلدا
بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالجمع الغلبا وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر ولو بات لفظ مكرر بمعنى ثلث الالفة ثلثة فقل انه اصله وقد جاء فعال مفعول في باب العدل ومن واحد الى ربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول
الكهينته ولم يستعمل في رمية بـ فوق الرجال خصالا عشرا والمجر والكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس وخمس سداس ومسدس
والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع بقاء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والتثاني والتساعي وعند سيبويه ان منع
الصرف في هذا للعدل الوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في ربيع في نحو سوسة اربع فكيف ترفيه وهو لم يؤثر في اربع قلته هذا التكرير
المعدل لم يوضع الوصف ولا يستعمل الاعم اعتبارا بمعنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرا يجيز صرف هذا المعدول اذ لم يجز
على الموصوف ليس جازا الموضوع على الوصفية كاحمير يثريه الوصف وان لم يتبع الموصوف قال بن السراج واما لم ينصرف لكونه مثله معدولا كما
عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا انه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا
من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في
عمر لا يدخله الا وهو اذ اجري على النكرة فيقول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف جرى على المعارف
وكيف يكون معرفة وهو يقع حاله نحو جاء في القوم مثني واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل الشهادة الصوف نحو اخر اخر
اخرين واواخر واخرى اخرى اخريات واخر مثل الفضل الفضلان والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل
فمنه اخرى الرسل اشهد فاعرفوا ان في الاصل منه جاء زيد رجل اخر رجل اشهد فاعرفوا ان في الاصل منه جاء زيد رجل اخر رجل اشهد فاعرفوا ان في الاصل منه جاء زيد رجل اخر رجل
اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا في ما هو من جنس المذكور او لا يقال جاء في زيد سحارا اخر ولا امرأة اخرى ولا يستعمل اخريات في المعنى الاول
فلا تستعمل الاعم اللام والاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتناخزة وكذا الاخر فاما اخر اخر وسأ
تصاريف عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل عن معنى والاضافة واللام وطوبى بل يوجد عن اللام والاضافة ما هو له
نحو جاء في اخوان ورجال اخرون وامرأة اخرى وامرأتان اخريات ونسوة اخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام منصوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن
هو له بل يجب افراجه واليه ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الاعم بناء المضاف كما في الغايات او مع سادس مستل المضاف
اليه هو التثوين كما في حينئذ وكل انبأه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله في الاصل او بدل منه ساجد اخذ
من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما نعت ان يمنة الحصر فيما ذكر من الوجوه ما ذهب اليه اظليل في اجمع واخواته من كونها معرفة
بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في اصناف كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا اجاز الخار

في الاختلاف في الذات ١٣
جاء في زيد في قوله ١٤
جاء في زيد في قوله ١٥
جاء في زيد في قوله ١٦
جاء في زيد في قوله ١٧
جاء في زيد في قوله ١٨
جاء في زيد في قوله ١٩
جاء في زيد في قوله ٢٠
جاء في زيد في قوله ٢١
جاء في زيد في قوله ٢٢
جاء في زيد في قوله ٢٣
جاء في زيد في قوله ٢٤
جاء في زيد في قوله ٢٥
جاء في زيد في قوله ٢٦
جاء في زيد في قوله ٢٧
جاء في زيد في قوله ٢٨
جاء في زيد في قوله ٢٩
جاء في زيد في قوله ٣٠
جاء في زيد في قوله ٣١
جاء في زيد في قوله ٣٢
جاء في زيد في قوله ٣٣
جاء في زيد في قوله ٣٤
جاء في زيد في قوله ٣٥
جاء في زيد في قوله ٣٦
جاء في زيد في قوله ٣٧
جاء في زيد في قوله ٣٨
جاء في زيد في قوله ٣٩
جاء في زيد في قوله ٤٠
جاء في زيد في قوله ٤١
جاء في زيد في قوله ٤٢
جاء في زيد في قوله ٤٣
جاء في زيد في قوله ٤٤
جاء في زيد في قوله ٤٥
جاء في زيد في قوله ٤٦
جاء في زيد في قوله ٤٧
جاء في زيد في قوله ٤٨
جاء في زيد في قوله ٤٩
جاء في زيد في قوله ٥٠
جاء في زيد في قوله ٥١
جاء في زيد في قوله ٥٢
جاء في زيد في قوله ٥٣
جاء في زيد في قوله ٥٤
جاء في زيد في قوله ٥٥
جاء في زيد في قوله ٥٦
جاء في زيد في قوله ٥٧
جاء في زيد في قوله ٥٨
جاء في زيد في قوله ٥٩
جاء في زيد في قوله ٦٠
جاء في زيد في قوله ٦١
جاء في زيد في قوله ٦٢
جاء في زيد في قوله ٦٣
جاء في زيد في قوله ٦٤
جاء في زيد في قوله ٦٥
جاء في زيد في قوله ٦٦
جاء في زيد في قوله ٦٧
جاء في زيد في قوله ٦٨
جاء في زيد في قوله ٦٩
جاء في زيد في قوله ٧٠
جاء في زيد في قوله ٧١
جاء في زيد في قوله ٧٢
جاء في زيد في قوله ٧٣
جاء في زيد في قوله ٧٤
جاء في زيد في قوله ٧٥
جاء في زيد في قوله ٧٦
جاء في زيد في قوله ٧٧
جاء في زيد في قوله ٧٨
جاء في زيد في قوله ٧٩
جاء في زيد في قوله ٨٠
جاء في زيد في قوله ٨١
جاء في زيد في قوله ٨٢
جاء في زيد في قوله ٨٣
جاء في زيد في قوله ٨٤
جاء في زيد في قوله ٨٥
جاء في زيد في قوله ٨٦
جاء في زيد في قوله ٨٧
جاء في زيد في قوله ٨٨
جاء في زيد في قوله ٨٩
جاء في زيد في قوله ٩٠
جاء في زيد في قوله ٩١
جاء في زيد في قوله ٩٢
جاء في زيد في قوله ٩٣
جاء في زيد في قوله ٩٤
جاء في زيد في قوله ٩٥
جاء في زيد في قوله ٩٦
جاء في زيد في قوله ٩٧
جاء في زيد في قوله ٩٨
جاء في زيد في قوله ٩٩
جاء في زيد في قوله ١٠٠

[illegible]

بمقتضى كذا جديدها واما ان
المراد من كذا

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the name 'عبد الله بن محمد' and other names.

سبب ظهوره بمرطبه فلا حكم في منع صرفها كما هله وتعلب وبعلا وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن قالا اصل فيها الاستقاء فان وجد علم
سلكوا في صرفها وترك صرفها لطريف واحدة فلا تخالف صرفها فقيفا ومعدا وحينا ودافا وترك صرفهم سدا وسرخندف وهجر وعما
فالصرف في القبايل يتاويل الالبان كان اسم كشتيف والحج وفي الامكن يتاويل المكان والموضع ونحوها وترك الصرف في القبايل يتاويل الارب
ان كان في الاصل كخندف والقبيلة وفي الامكن يتاويل القبيلة والبلدة ونحوها وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في تمود واسط وقرش
ففي زعم البصا على التاويل المذكور وان جعلت كيفية استعمالها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الارب في القبيلة منعهم من الصرف قال
وهم قرش الكرمون في الغنم طابوا في العلى وعرقاء ويصفونه ببنت خويم بن مرقيس بن عيلان وكان قد باؤوا ولون اسم الارب
بالحي فيصفونه بابن نحو باهله بن اعصر وباهله امرأة وقد عرفت ما اسند الى اسم الارب مع صرفه يتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جائلة
وقيش مصروف اي ولاد قرش فيعتبر المضاف المحذف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها ناسنا بياتا وهم قائلون ومنه قوله تعالى
لكن بتثود المرسلين بتثوين تمود ويجوز ان يكون صرفه مثل لتاويله بالحي تانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ما ول بالمد كالمؤنث
باعتبار تشيئين الاسناد والصرف لا يمنع فيه اما نحو قولهم قرأ هودا ان جعلته اسم البع على حذف المضاف اي سورة هودا فالصرف وان
جعلته اسم السورة فترك الصرف لا نه كحاه وجوز واما السماء الكلم المبني في الاصل نحو ان تنصب في رقة وضرب فعل ماض فالكثر الحكاية وان
اعربت فلك الصرف يتاويل اللفظ وتركه يتاويل الكلمة واللفظ ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اسميتها السور وغيرها في باب
الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعروفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات واللبهات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في
غير المنصرف اذ هو معروف ما ذواللام والمضاف فلا يمكن فيما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبع للتنوين
واذ الريد خلفها التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفها
لان مقال هو ما في علتان او واحدة قائمة مقامها لكنه لا يظهر فيها عند حكمه منع الصرف وهو ان الكسر والتنوين لمشاغبة الفعل فلم يبق من جملة
المعارف العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين
فيظهر ان منع الصرف قوله العجم شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وارهم ممنعه
قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علميا في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب علميا وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب ولا الاعم العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علميا كابرهم واسماعيل ولا كقالبون فانه جيل بلسان الروم سمي به نافع
رواية عيسى بخودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له والاعم العلمية لان العجمية في الاعم تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب وقوعه
في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اوله في مع العلمية وهي منافقة للام والاضافة فامتنع معها باجاز ان يمتنع معها ما يعاقبها
ايضا في التنوين عاين الحق العجمي امكن فبمع الكسر التنوين على ما هو عادته بقر الاسم بعد ذلك قبل ان يضاف اليه كقالبون كقالبون كقالبون كقالبون
ان الطائر في حكم المطر وعليه فيقبل العرب ياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستعمل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعض ما يخرج جان
واذ ربحان في لكان واذا ربا كان ونحو ذلك ما اذا لم يقع الاعم في كلام العرب لاعم العلمية قبل اللام والاضافة اذ امانة فيقبل التنوين ايضا مع اجر
مع سائر التصرفات كالحام والفردل البر والبرج فيصير كلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كانا جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية
اخر غير العجمي منع الصرف كنجر ويقم فيها الوز وكل اجر مخففا وان لم يكن صرفا في كلام علما في العجمية علما قال المصنف مجموع الشرطتين واجب العلمية والعجمية
احل الشرطين الباقيين وهما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيديوي والكثر النخلة تحرك الاوسط لان تأثيره في العجمية فهو ملك عند منصرف متخما
كنوح ولو طه فمعتبرون الشرطين المعينين كون الاعم علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اول ذلك ان تحرك

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion on grammar and linguistics.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including the name 'عبد الله بن محمد' and other names.

هذا هو اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمى بآياتين جباران فروعي مع العلمية مع التثنية هما وان جلا كشيء واحد مسمى بلفظ التثنية لكنه يفهم من لفظ آياتين معنى التثنية اذ معناه هذان الجباران المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندى ان اثنائهما ايضا يوصف العلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الرافق فتناقنا فتقول الرافق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان يكون اعماما ولا خاصا بل لا بد فيه من الرافق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلها وصفان وان اراد المصنف بالرافق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضعه العلم معنى غير الشمول صاحب صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كالمعنى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعية لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عرضا يمتنع جريه على ذلك المخصص تبعية له الاتري ان نحو اسود وارقم عرضيه ما يمتنع الجري هو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف هو العرف صاحب باقيا لم يضره ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه ضعيفة في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى احم فيكون دال على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري هو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة لما نفع من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص من باب الغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان الجمع الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتين التهنات وقول حسن وسبق له من اسم ليجله فذل العرش محمود وهذا يحمل وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام والمقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل الاسم على الاعلام التي اصلها المصدر والوصف كالفضل والعباس في الوصفية الاصلية فلولا جمعة الوصف مع العلمية كيف كانت تباين لو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي بخصوص لم يخرج نحو هذا العالم فان خاص في الضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذ لم يكن بينهما تناف فليكن لم يمتنع صرف هاتين وجه في المثال البيت المذكورين وكذا كل علم ملح فيه الوصف الاصل قلنا كان يجب ان المقصود الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى عما سواه في المعنى الاصل كما في اللقب لئلا يكتسبتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان المعنى الاصل انما يلحق اخفا ويؤايلها اعماء مختلفا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصل لكونه كالممنسوخ مع لحي وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماء انهم لم يعتبروا ان لمرتباتها العلمية وامكن لحيها في بعض الاعلام لان المقصود الاعم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف الجمعية لا يعتبران في الموضوع الذي يصح لهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد علم رجل الذي لم يلحق فيه معنى الجمع وفي حاتم اذ لم يلحق معنى الوصف الاصل في منعه صرف مساجد علماء ما قال ابو علي وهو ان في العلمية وشبهه البع حيث لم يكن له في الاتحاد نظير كما ان الريح لا يشبه العربي فيريد عنده في الاسباب شبه العجم وعند الجزولي في سببان تامان غير مبنين احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان في شبه العجم وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاتحاد سببا من الاسباب العلمية والوصفية وغيرها ولم يعد شرط السبب كما قيل غيره وكان سعيد الخفشي يصرف نحو مساجد علماء الزوال السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل لا كثرون على انه غير منصرف قال سفي فارسي في سراويل راجع واختلاف في تعليل فعند سيبويه وتبعه ابو علي ان اسم العجم مفرد عرب كما عرب الجركنة شبه من كلامهم لا ينصرف قطعا نحو فاديل فحل على ما شاهده في الصغر ولم يمنعه الجركنة فقلنا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الاتري الى نحو اكلم والجركنة قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان البع

هذا هو اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمى بآياتين جباران فروعي مع العلمية مع التثنية هما وان جلا كشيء واحد مسمى بلفظ التثنية لكنه يفهم من لفظ آياتين معنى التثنية اذ معناه هذان الجباران المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندى ان اثنائهما ايضا يوصف العلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الرافق فتناقنا فتقول الرافق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان يكون اعماما ولا خاصا بل لا بد فيه من الرافق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلها وصفان وان اراد المصنف بالرافق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضعه العلم معنى غير الشمول صاحب صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كالمعنى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعية لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عرضا يمتنع جريه على ذلك المخصص تبعية له الاتري ان نحو اسود وارقم عرضيه ما يمتنع الجري هو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف هو العرف صاحب باقيا لم يضره ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه ضعيفة في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى احم فيكون دال على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري هو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة لما نفع من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص من باب الغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان الجمع الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتين التهنات وقول حسن وسبق له من اسم ليجله فذل العرش محمود وهذا يحمل وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام والمقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل الاسم على الاعلام التي اصلها المصدر والوصف كالفضل والعباس في الوصفية الاصلية فلولا جمعة الوصف مع العلمية كيف كانت تباين لو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي بخصوص لم يخرج نحو هذا العالم فان خاص في الضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذ لم يكن بينهما تناف فليكن لم يمتنع صرف هاتين وجه في المثال البيت المذكورين وكذا كل علم ملح فيه الوصف الاصل قلنا كان يجب ان المقصود الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى عما سواه في المعنى الاصل كما في اللقب لئلا يكتسبتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان المعنى الاصل انما يلحق اخفا ويؤايلها اعماء مختلفا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصل لكونه كالممنسوخ مع لحي وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماء انهم لم يعتبروا ان لمرتباتها العلمية وامكن لحيها في بعض الاعلام لان المقصود الاعم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف الجمعية لا يعتبران في الموضوع الذي يصح لهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد علم رجل الذي لم يلحق فيه معنى الجمع وفي حاتم اذ لم يلحق معنى الوصف الاصل في منعه صرف مساجد علماء ما قال ابو علي وهو ان في العلمية وشبهه البع حيث لم يكن له في الاتحاد نظير كما ان الريح لا يشبه العربي فيريد عنده في الاسباب شبه العجم وعند الجزولي في سببان تامان غير مبنين احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان في شبه العجم وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاتحاد سببا من الاسباب العلمية والوصفية وغيرها ولم يعد شرط السبب كما قيل غيره وكان سعيد الخفشي يصرف نحو مساجد علماء الزوال السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل لا كثرون على انه غير منصرف قال سفي فارسي في سراويل راجع واختلاف في تعليل فعند سيبويه وتبعه ابو علي ان اسم العجم مفرد عرب كما عرب الجركنة شبه من كلامهم لا ينصرف قطعا نحو فاديل فحل على ما شاهده في الصغر ولم يمنعه الجركنة فقلنا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الاتري الى نحو اكلم والجركنة قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان البع

هذا هو اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمى بآياتين جباران فروعي مع العلمية مع التثنية هما وان جلا كشيء واحد مسمى بلفظ التثنية لكنه يفهم من لفظ آياتين معنى التثنية اذ معناه هذان الجباران المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندى ان اثنائهما ايضا يوصف العلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الرافق فتناقنا فتقول الرافق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان يكون اعماما ولا خاصا بل لا بد فيه من الرافق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلها وصفان وان اراد المصنف بالرافق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضعه العلم معنى غير الشمول صاحب صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب كالمعنى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعية لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عرضا يمتنع جريه على ذلك المخصص تبعية له الاتري ان نحو اسود وارقم عرضيه ما يمتنع الجري هو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف هو العرف صاحب باقيا لم يضره ذلك العارض على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه ضعيفة في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى احم فيكون دال على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري هو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة لما نفع من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص من باب الغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان الجمع الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتين التهنات وقول حسن وسبق له من اسم ليجله فذل العرش محمود وهذا يحمل وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام والمقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصل ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل الاسم على الاعلام التي اصلها المصدر والوصف كالفضل والعباس في الوصفية الاصلية فلولا جمعة الوصف مع العلمية كيف كانت تباين لو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي بخصوص لم يخرج نحو هذا العالم فان خاص في الضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذ لم يكن بينهما تناف فليكن لم يمتنع صرف هاتين وجه في المثال البيت المذكورين وكذا كل علم ملح فيه الوصف الاصل قلنا كان يجب ان المقصود الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى عما سواه في المعنى الاصل كما في اللقب لئلا يكتسبتهم الاحمر بالاسود وبالعكس كان المعنى الاصل انما يلحق اخفا ويؤايلها اعماء مختلفا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصل لكونه كالممنسوخ مع لحي وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علماء انهم لم يعتبروا ان لمرتباتها العلمية وامكن لحيها في بعض الاعلام لان المقصود الاعم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف الجمعية لا يعتبران في الموضوع الذي يصح لهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد علم رجل الذي لم يلحق فيه معنى الجمع وفي حاتم اذ لم يلحق معنى الوصف الاصل في منعه صرف مساجد علماء ما قال ابو علي وهو ان في العلمية وشبهه البع حيث لم يكن له في الاتحاد نظير كما ان الريح لا يشبه العربي فيريد عنده في الاسباب شبه العجم وعند الجزولي في سببان تامان غير مبنين احدهما على سبب اخر كما قال ابو علي ان في شبه العجم وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاتحاد سببا من الاسباب العلمية والوصفية وغيرها ولم يعد شرط السبب كما قيل غيره وكان سعيد الخفشي يصرف نحو مساجد علماء الزوال السبب هو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل لا كثرون على انه غير منصرف قال سفي فارسي في سراويل راجع واختلاف في تعليل فعند سيبويه وتبعه ابو علي ان اسم العجم مفرد عرب كما عرب الجركنة شبه من كلامهم لا ينصرف قطعا نحو فاديل فحل على ما شاهده في الصغر ولم يمنعه الجركنة فقلنا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الاتري الى نحو اكلم والجركنة قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان البع

[illegible]

شرطه العلمية وفيه التانيث المعنوي شرط ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب الجمعية الاعدل الجزو فيسيويه
يمنع الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف قال الجزو في فيه عدم الظير والجمع الجفسية وعدم الظير عند سبب كل مكن الكلام في العج
الجفسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة ان غير اطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سر والة والسرة
قطعة خرقه قال عليه من اللوم سر والة فليس يرق مستعطف ويشكل عليه ان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لرجل في الجنس ان يقال لرجل
رجال على جاء ذلك في الاعمال كذا في مدنية معيثة وجوابه ان الجمع فيه مقدار التحقيق بعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة مهيمة ان على
هذا الوزن ان يصرف الالمانية ولا يتحقق فيه لكونه لانه مفردة فقد ناهلنا تخوم القاعدة واليضا اذا شتمل الشئ على الاقطار جاز
ان يطلق اسم تلك الاقطار على الجمع منها كبرية اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا يختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله
س جاء الستا وقصير اخلاق بشر اذ لم يجز منه التواق وبشر اذ لم يلفظ جمع بالرفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعال
مفردة وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسبهم الى سيبويه انه يقول بالضرورة ايضا انظر الى قوله كماعر البحر
وهو غلط لا تشبيه سيبويه له بالبحر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد لانه اشبهه من كلامهم ما ان يصرف
قوله واذا صرف فلا اشكال ان السبب في الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مط صرف ان
لم يصرف ذلك اختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرف نظر الى ذلك المقدار ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار
خرايب ان يقلد الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه خورايب حمار خرايب فقول هو جمع خرباء اي الارض الغليظة والجمع الخرايب
كالصاري بالخفيف قوله ونحو جوارى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوارى في اللفظ كقاض فعا وجرا وقد جاء بعض العرب
في الجرجارى قال الفرزدق فلو كان عبد الله مؤججته ولكن عبد الله مؤي مواليا وقال اخره سماء الاله فوق سبع سموات وهي
قليلة واختارها الكسائي وابوزيد عيسى بن عمرو والخراف والنصب لانه جوارى وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوارى فعلا وجرا منصرفا
او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل فلو ان سقط
الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساكنة في حكم الثابت بدليل كسر الراء
في نحو جاء تنى جوار وكسر الراء حكم لفظه ممنع الصرف فاعتبار احد هما دون الآخر تحكم كل واحد في اعلان موجب فلو بطلت الالباء
كبحر وشجر والكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل ذلك ان مقصودى جنادل ذراذل قال المبرد المتنون عوض من حركة الياء
ومنع الصرف مقدم على الاعلال اصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف حركة استثقالا ثم جوارى بتعويض التنوين من
الحركة ليخفف الثقل فحذف الياء للسالكين وقال سيبويه والتحليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم
على الاعلال اصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف حركة استثقالا ثم جوارى بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة فبقيا
في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما بدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل جمع الياء الساكنة في الرجوع اذ يلزم اجتماع السالكين
لورجعت والاعتراض عليه على ما ذهب المبرد انه لو كان ممنع الصرف مقدم على الاعلال لموجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما في اللغة القليلة
الخبثة وذلك لان ممنع الصرف يقتضيه تشديد حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورة فتحا وايضا يلزم ان يقال جاء في الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخفف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معها وفسر السيرة في وهو الحق قول سيبويه
بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للسالكين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الالفية

والنون حتى يقال ان النون ابدل منها ما واما صنعها في قولنا قياسي صنعوا ويجزى فابدل النون من الواو وشاذ اود لك المناسبة الى
بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجزاهم على هذا الابدال قوطم في النسب الى اللجينة والرقية كجاني ورقباني بزيادة النون من غير ابدال
من حرف فزيادة النون كونهما مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال اكثرهم يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصا المشبه عن المشبه به وذلك لاختلاف العلية كهمز او ما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلة عندة في نحو عمر ليست سببا بل شرط الالف والنون
اذ هما يتنعم عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لاسبب الشرط والاولى لضعفها فلا تقوم مقام علية قولهم ان كان اسم
اي غير صفة وانما شرط فيه العلية ليؤمن بها عند دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله وصفة فانتقاء فعلة عطف بأو على عاملين
يختلفان عطف صفة على كان وقوله فانتقاء على ان لان التقدير ان كان صفة فشرط انتقاء فعلة وليس هذا ام يجوز المصنف مثله كما يجب
في باب العطف وقوله وقيل جود فعلة والاول اولى لان وجود فعل ليس مقصودا بل المطلوب منه انتقاء التاء لان كل ما يجب منه فعل ارجح
منه فعلة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانه يقولون في كل فعلة جاء منه فعلة فعلة ايضا نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلة
فعل وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتقاء التاء لا وجود فعلة فاذا كان المقصود من وجود فعلة انتقاء التاء وقد حصل المقصود
في جمل الواصلات وجود فعل لا فيهم خصوصاً هذه اللفظة بالباري تعاقب يطلعون على غيره تعالى لم يضعوا منه مؤنثا لغير لفظه اعني بالتاء ولا من غير
لفظه اعني فيجوز ان يكون غير مصروف فان قلت لا نسلم ان وجود فعل مطلوب ليتطرق اليه انتقاء فعلة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها
مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكره على غير لفظه فلهذا الوجه وان كان يحصل بينهما
مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير لانتقاء التاء الا ترى
الى عدم الضراف مروان وسمان تجرد انتقاء التاء مزدون وجود فعل ثم نقول منع صرف رجم اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا
الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف تثبت هذا ايضا لاشتراط انتقاء التاء اولى من اشتراط وجود فعل والمخصم ان يقول بل
الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتقي منه فعلة او اهل
وجعله فعلا ولا في بعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع
الصرف لتثنية باباب سكران قال سكران بيشة من حزن ومن علم به كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل فيها الاصل
فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحمل الزيادة فلا تصرف نحو حشاش وثبان فها اما من الحسن والقيين فيصرفان واما من الحسن والقبي
فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورفان قال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت
بجرا او اذ اهل بدل من الهمة قوله ومن يخلف في رجم يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتقاء فعلة لم يصرفه في قولنا
رجم رجم حصول الشرط اذ رجم رجم ومن قال الشرط وجود فعل صرفه اذ لم يجر رجم لم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ذرفا لانتقاء الشرط على المذهبين قوله وزا الفعل شرطان يختص بالفعل كشر وضرب ويكون اوله زيادة كزيادة غيره قابل
للتاء ومن جزم منع احره والصرف يعمل فعل يختص بالفعل لم يأت في الاسماء الا اجمعا نحو بقم وشيل البيت المقدس وكلام العرب ومنقول
عن الفعل نحو شمر لفرس ويدر الماء وعشر موضع خضم لرجل فاصل هذا كل افعال فعل هذا نحو يزيد ويشكر ونحو خوصا لعل هذا الزور
في ان يناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونحو رجم رجم في الاسماء منقولان ونحو خوصا لعل هذا الزور
فن الحواص اذ لم يأت في فعل في اسماء الاجناس الا بدل للدينية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله الله تعالى

الاف النون حتى يقال ان النون ابدل منها ما واما صنعها في قولنا قياسي صنعوا ويجزى فابدل النون من الواو وشاذ اود لك المناسبة الى
بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجزاهم على هذا الابدال قوطم في النسب الى اللجينة والرقية كجاني ورقباني بزيادة النون من غير ابدال
من حرف فزيادة النون كونهما مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال اكثرهم يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصا المشبه عن المشبه به وذلك لاختلاف العلية كهمز او ما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلة عندة في نحو عمر ليست سببا بل شرط الالف والنون
اذ هما يتنعم عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لاسبب الشرط والاولى لضعفها فلا تقوم مقام علية قولهم ان كان اسم
اي غير صفة وانما شرط فيه العلية ليؤمن بها عند دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله وصفة فانتقاء فعلة عطف بأو على عاملين
يختلفان عطف صفة على كان وقوله فانتقاء على ان لان التقدير ان كان صفة فشرط انتقاء فعلة وليس هذا ام يجوز المصنف مثله كما يجب
في باب العطف وقوله وقيل جود فعلة والاول اولى لان وجود فعل ليس مقصودا بل المطلوب منه انتقاء التاء لان كل ما يجب منه فعل ارجح
منه فعلة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانه يقولون في كل فعلة جاء منه فعلة فعلة ايضا نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلة
فعل وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتقاء التاء لا وجود فعلة فاذا كان المقصود من وجود فعلة انتقاء التاء وقد حصل المقصود
في جمل الواصلات وجود فعل لا فيهم خصوصاً هذه اللفظة بالباري تعاقب يطلعون على غيره تعالى لم يضعوا منه مؤنثا لغير لفظه اعني بالتاء ولا من غير
لفظه اعني فيجوز ان يكون غير مصروف فان قلت لا نسلم ان وجود فعل مطلوب ليتطرق اليه انتقاء فعلة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها
مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكره على غير لفظه فلهذا الوجه وان كان يحصل بينهما
مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير لانتقاء التاء الا ترى
الى عدم الضراف مروان وسمان تجرد انتقاء التاء مزدون وجود فعل ثم نقول منع صرف رجم اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا
الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف تثبت هذا ايضا لاشتراط انتقاء التاء اولى من اشتراط وجود فعل والمخصم ان يقول بل
الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتقي منه فعلة او اهل
وجعله فعلا ولا في بعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع
الصرف لتثنية باباب سكران قال سكران بيشة من حزن ومن علم به كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل فيها الاصل
فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحمل الزيادة فلا تصرف نحو حشاش وثبان فها اما من الحسن والقيين فيصرفان واما من الحسن والقبي
فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورفان قال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت
بجرا او اذ اهل بدل من الهمة قوله ومن يخلف في رجم يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتقاء فعلة لم يصرفه في قولنا
رجم رجم حصول الشرط اذ رجم رجم ومن قال الشرط وجود فعل صرفه اذ لم يجر رجم لم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ذرفا لانتقاء الشرط على المذهبين قوله وزا الفعل شرطان يختص بالفعل كشر وضرب ويكون اوله زيادة كزيادة غيره قابل
للتاء ومن جزم منع احره والصرف يعمل فعل يختص بالفعل لم يأت في الاسماء الا اجمعا نحو بقم وشيل البيت المقدس وكلام العرب ومنقول
عن الفعل نحو شمر لفرس ويدر الماء وعشر موضع خضم لرجل فاصل هذا كل افعال فعل هذا نحو يزيد ويشكر ونحو خوصا لعل هذا الزور
في ان يناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونحو رجم رجم في الاسماء منقولان ونحو خوصا لعل هذا الزور
فن الحواص اذ لم يأت في فعل في اسماء الاجناس الا بدل للدينية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله الله تعالى

الاف النون حتى يقال ان النون ابدل منها ما واما صنعها في قولنا قياسي صنعوا ويجزى فابدل النون من الواو وشاذ اود لك المناسبة الى
بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجزاهم على هذا الابدال قوطم في النسب الى اللجينة والرقية كجاني ورقباني بزيادة النون من غير ابدال
من حرف فزيادة النون كونهما مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال اكثرهم يحتاج الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصا المشبه عن المشبه به وذلك لاختلاف العلية كهمز او ما
الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلة عندة في نحو عمر ليست سببا بل شرط الالف والنون
اذ هما يتنعم عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لاسبب الشرط والاولى لضعفها فلا تقوم مقام علية قولهم ان كان اسم
اي غير صفة وانما شرط فيه العلية ليؤمن بها عند دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله وصفة فانتقاء فعلة عطف بأو على عاملين
يختلفان عطف صفة على كان وقوله فانتقاء على ان لان التقدير ان كان صفة فشرط انتقاء فعلة وليس هذا ام يجوز المصنف مثله كما يجب
في باب العطف وقوله وقيل جود فعلة والاول اولى لان وجود فعل ليس مقصودا بل المطلوب منه انتقاء التاء لان كل ما يجب منه فعل ارجح
منه فعلة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانه يقولون في كل فعلة جاء منه فعلة فعلة ايضا نحو غضبانه وسكرانه فيصرفون اذن فعلة
فعل وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتقاء التاء لا وجود فعلة فاذا كان المقصود من وجود فعلة انتقاء التاء وقد حصل المقصود
في جمل الواصلات وجود فعل لا فيهم خصوصاً هذه اللفظة بالباري تعاقب يطلعون على غيره تعالى لم يضعوا منه مؤنثا لغير لفظه اعني بالتاء ولا من غير
لفظه اعني فيجوز ان يكون غير مصروف فان قلت لا نسلم ان وجود فعل مطلوب ليتطرق اليه انتقاء فعلة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها
مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكره على غير لفظه فلهذا الوجه وان كان يحصل بينهما
مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير لانتقاء التاء الا ترى
الى عدم الضراف مروان وسمان تجرد انتقاء التاء مزدون وجود فعل ثم نقول منع صرف رجم اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا
الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف تثبت هذا ايضا لاشتراط انتقاء التاء اولى من اشتراط وجود فعل والمخصم ان يقول بل
الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب ولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم هل انتقي منه فعلة او اهل
وجعله فعلا ولا في بعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع
الصرف لتثنية باباب سكران قال سكران بيشة من حزن ومن علم به كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل فيها الاصل
فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحمل الزيادة فلا تصرف نحو حشاش وثبان فها اما من الحسن والقيين فيصرفان واما من الحسن والقبي
فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورفان قال الاخفش اذا سميت باصيلا منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت
بجرا او اذ اهل بدل من الهمة قوله ومن يخلف في رجم يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتقاء فعلة لم يصرفه في قولنا
رجم رجم حصول الشرط اذ رجم رجم ومن قال الشرط وجود فعل صرفه اذ لم يجر رجم لم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين
ولا في صرف ذرفا لانتقاء الشرط على المذهبين قوله وزا الفعل شرطان يختص بالفعل كشر وضرب ويكون اوله زيادة كزيادة غيره قابل
للتاء ومن جزم منع احره والصرف يعمل فعل يختص بالفعل لم يأت في الاسماء الا اجمعا نحو بقم وشيل البيت المقدس وكلام العرب ومنقول
عن الفعل نحو شمر لفرس ويدر الماء وعشر موضع خضم لرجل فاصل هذا كل افعال فعل هذا نحو يزيد ويشكر ونحو خوصا لعل هذا الزور
في ان يناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونحو رجم رجم في الاسماء منقولان ونحو خوصا لعل هذا الزور
فن الحواص اذ لم يأت في فعل في اسماء الاجناس الا بدل للدينية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله الله تعالى

[illegible]

فلا يضر ان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصول ان يقال في مؤنثة سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل
كثيرة نحو استفعّل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل
وانفعل
الوزن فلا تؤثر من وزن المشروط ولم يصر في الزجاج نظر الى زينة المشهورين اعني فوجس على وزن مضروب ورتب على وزن تقبل واذا غير
وزن الفعل كما كان عليه ان كان بابدال الزيادة للعتبة في اول الوزن حرفا اخر كحراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء
الاختصاص له بالفعل كالمزة وذلك لعدم لزوم ذلك البديل لان الأكثر استعمال اراق وارق وان كان التغيير يغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المصدرية المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحوز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد وحب كذا الحذف والعين
انقل تبع وخفف من قولك لم تقل لم تبع ولم تخفف وكذا الحذف اللام نحو يخش ويرم ويغزو وكذا الخش ارم واغزل ان همة الوصل
بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذا فعل تارث متصرفا او قياسا امره ان يكون همة الوصل ونحو عد قل صلا الهمة
لولا تحريك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام اجل الجزم او الوقف دذت المحذوف لان
سقوطه اذا كان للجزم او الوقف جار مجزاة والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى يتقل وخص جاء في تقول اخش وكذا
في المسمى يتقل ببع جاء في قول وبيع متصرفا لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرية وكان
التغيير لازما كالمسمى يتقل ببع وعد او يبيع ببيع لم يعتبر الوزن الفاتت الاصل تقول جاء في قيل وبيع وفي قل ببيع وخفف
جاء في قول وبيع وخفف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في رد وبيع وقال
المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلية واما ان كان بعد النقل التسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا بخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا في الينوس فان
اعتبر وزن الفعل مطر سوا غلب على الفعل ولم يغلب فبمع الصرف في نحو جبل وعضد كتف جعفر وخاتم اعلاما واعتبرة عيسى بن عمر بشي طو
منقول عن الفعل نحو كعبه استدله بقوله انا ابن جلاوط لانه الثنايا منه اضع العامة تعرفوني بالجواب انه ان كان علما فحكي
لكون الفعل سمي مع الضم فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخو لي بني يزيد ظلما علينا لم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصو
مقدري انا ابن رجل حلا امره اى الكشف وجلا الامور اى كشف فيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشي ط ذكره في باب الصفة
واما بغير ذلك فقليل نادرا لاسيما اذ لم يضافه غير الظروف الى جملة قوله وما فيه علية مؤنثة اذ انك صرف لما تبين من انها التجامع
مؤنثة الا ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل هما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما فاذا انك ربه بالاسباب وعلى سبب احد يعنى
يكون العلية مؤنثة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها او ذلك على ثلاثة اضر لا فاما ان تكون سببا لغير او شرط لغير او سببا معافا ل
في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في اسم لم يوضع الاسم كعم وفطام في قيم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كانت
الاسم ممنوع الصرف قبل العلية كما هو ولا كاصبع وامد ويزيد يشكر في موضعين على خلاف الاول باب مساجد علما فان العلية سبب
عند ابى على الجزولى والسبب الثاني عند ابى على شبه العجة وعند الجزولى عدم النظير في الاحاد وليست سببا في عند المصنف
لاختباره الجمع الرصا فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصوبا عند المصنف غير منصوب عند غيره واما اسم او يعل علما عند
سببويه في العلية والثاني المعنوي وقيل لو كان لكن الثاني غلب فلذلك اعتبر كحمار في الثاني يقال سر او يعل كعقرب اذا سمي

فلا يصح ان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصول ان يقال في مؤنثة سوداء هذا والوزن الخاصة بالفعل
كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل واستفعل
وانفعل
الوزن فلا تؤثر من وزن المشروط ولم يصرف في الزجاج نظر الى زينة المشهورين اعني في جبر على وزن مضروب وترب على وزن تنقل اذا غلب
وزن الفعل كما كان عليه ان كان بالبدال الزيادة للعتبة في اول الوزن حرفا اخر كحراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء
الاختصاص له بالفعل كالمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الببدال لان الأكثر استعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المصدرية المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لا تحوز وزن الفعل وتدل عليه نحو بعد عتب كذا المحذوف والعين
انقل تبع وتخف من قولك لم تقل لم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو تخش ويرم ويغزو وكذا الخش ارم واغزو لان هجرة الوصل
بالفعل ايضا اخص لانها مطوذة في الفعل اذا فعل ثلثة متصرفا لا وقاس امره ان يكون هجرة الوصل ونحو عذو قل صله الهجرة
لولا تحريك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف دذت المحذوف لان
سقوطه اذا كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بتقل واخش جاء في تقول اخش وكذا
في المسمى بتقل مع جاء في قول وبني متصرفا لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المخير الزيادة المعتبرة المصدرية وكان
التغيير لا زنا كالمسمى بتقل مع وعد او بقل مع بيع لم يعتبر الوزن الفاتت الاصل تقول جاء في قيل وبيع وفي قل وبيع وخف
جاء في قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لان كما يقال في علم علم هو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في ردك وبيع وقال
المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلية واما ان كان بعد النقل التسمية كما اذا سمي يعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا تخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطر خالفه اليونس فانه
اعتبر وزن الفعل مطر سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جيل وعضد كتف جعفر وخاقم اعلاما واعتبرة عيسى بن عمر بشيوط كونه
منقول عن الفعل نحو كعبه استدله بقوله ه انا ابن جلا وطاعة الثنايا: من اضع العامة تعرفوني به والجواب انه ان كان علما فحكي
لكون الفعل سمي مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله ه نبئت اخوال بني يزيد: ظلما علينا لم فديد: وان لم يكن علما فهو صفة موصو
مقدرا انا ابن رجل حلا مرة اى لكشف وجلا الامور اى كشف فيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشيوط نذكره في باب الصفة
واما بغير ذلك فقليل نادرا لاسيما اذ لم يضافه غير الظروف الى الجملة قوله وما فيه علية مؤثرة اذ انك صرف لما تبين من انها التجماع
مؤثرة الا ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل هما متضادان فلا يكون معهما الا احدهما فاذا انك ربه بالاسباب وعلى سبب احل يعنى
يكون العلية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها او ذلك على ثلثة اضر بها اما ان تكون سببا لغيره او شيئا اخر او شيئا سببا معا
في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في اسم لم يوضع احدا كعم وفطام في قيم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كانت
الاسم ممنوع الصرف قبل العلية كما هو في كاصبع وامد ويزيد ويشكر في موضعين على خلاف الاول باب مساجد علما فان العلية سبب في
عند ابى على الجزولي والسبب الثاني عند ابى على شبه العجة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا في عند المصنف
لاختباره الجمع الرصا فيكون اذن نحو ثمان وربع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سر اويل علما فعند
سببويه في العلية والثاني المعنوي وقد يدرك لكن الثاني غلب فلان لك اعتبار كحمار في الثاني يقال سر اويل كعقرب اذ اسمه

رب مسمى هذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمنع ان يكون مغرب احمر رب مسمى هذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عند ان الزايل بالكلية
لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه قياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجه بعد
التنكير لانها امر باب افعال لتفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعال التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا انكر سحر بعد التسمية به فالواجب ان ينصرف
لانه اعلية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا المسح فعند التسمية به واذا انكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلية التي ظاهرها من افعال فليكن لا يعتبره
بعد التنكير واما عند الجزولي فليس كذلك هو عدم النظر في الاحاد وشبهه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه نسبة اليه على الاخص فانه لا ينصرف
بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علاقة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كما ثبت في كل قول
العدل ولا فرق بينه وبين احمر وان لا يخفى في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا انكرت سر او بل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع
سر والى وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجب محل على موازنة كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظر في
الجمعة الجسمية كما اعتبرها قبل العلية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فيسبغ ومثله فعلا الصفة
اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلاف سيبويه وقال الاخفش ان سميته باسم مركب اخرج ثبته والفتاى التانيث والجمع الاقص نحو معدى
صحر ومعدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزءا من الكلمة وليس مجموع الكلمة اذ ذالف التانيث والجمع الاقص حتى يلتصقا
عن الصرف بعد التنكير والافرو لم يصرفوها بعد التنكير نظر الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التانيث مع جعل الجزء الأخير
كجزء الكلمة ممنوع وما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقص فسلم قوله مؤثرة حال ومفعول تجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالناء والجمعة والقر
والالف والنون في الموضوع اسمها قوله لا العدل مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه طابعد استثناءها الى تجامع سببا غير
السبب الذي هي شرط فيه لا العدل فكل المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك طابعت الازيد الرعم والى ما ضربت اهل اغير زيد الرعم والى ما ضربت اهل اغير زيد الرعم والى ما ضربت اهل اغير زيد الرعم
المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن فليست شرط فيها بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول
كما ذكرنا فاذا انكرت في سبب لزال شرط الاربعة الاسباب كذا كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال المصنف
ولا يمكن ان تكون مع المتضادها فلا تكون الا مع احد هاتين في مجموع واحد فاذا انكر الاسم بقى على سبب واحد قال في ما قلت وهما متضادان ليصبح كل واحد
كل فية علية مؤثرة متصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلية المؤثرة في اسم كان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء
السببين المستثنين عن العلية المؤثرة واما فيما تضادها فاقدم واعتضد على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا
واجتماعا في اسم لم يكن العلية مؤثرة معها اذ كانت العلية اذ نظرت عليها بعد استقلالها بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرد ان
العية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت لان كلامه في العلية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم يكن العلية مؤثرة اذ مثل هذا العلم لو وقع كان مقصودا
عن اسم في العدل وزن الفعل فلا يؤثر فيه العلية الطارئة كما هو امره وسعد مؤثرات سعد علمين بل لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لو لم يطرد
بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منصرف منسوب الى اثنين منها غير معين فيكون للعية تاثير يكونها احد الثلاثة المؤثرات اثنائها ويمكن
ان يجوز اجتماعها ويمنع طردان العلية اذ على العدل والوزن كما في خواصمت على ما مر والاعتراض المحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك فيمنع صراوذا
العدل فيما ذكر قبل علمنا بقوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر على اذا انكر اعتبار الصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه ايمخالف سيبويه معتبرا او مصدا لقوله خالف سيبويه
اذ معناه اعتبار سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزم باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها

لا يمكن ان يقال
قوله لا اجماع مؤثرة
الا بالشرط فيه
حاصل معناه كل
بجامعة العلمية مؤثرة
في شرطه فيفقوله
مستثنى
الا العدل
من هذا الحاصل فيكون
المقصود بالاستثناء
اخر اجماع على شرط
العلمية فيما ورج
يكون تفرير قوله
فاذا لم يظهر ١٢ اس
١٢
يجعل مفعولا له
اس خالفه في
منع صفة الاعتبار
الصفة ١٢ اس
نصفه

المفكرة

بَابُ الْوَصْفِيَّةِ
أَصْرَفُ التَّجَامِعِ الْعَالِيَةِ
الْحِكْمَةِ

فی منفع
الانعم
عبد القادر

استدعاء اس
الالف قبيل النوح

انما يجب قلب
خبر المالد لاله على
الان

في التصديق
النون أصليته تارة
فصلين

ان
وہذا کتاب الالہی علی
کتاب فطیس

فان فقد الاس

٢٥

أما كتابي في غرر المصنفين

ماتری

الفاطمة عليه السلام

الدراسة على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
فقد تقدمت

کتابخانه کتب خطی
مکتبہ اسلامیہ
لاہور

مع السلام والافتخار

والتقول الثاني

في الاستقامة

سأدعي الفضل

بجاء الفاعل

۱۲ مه حسين الزري البغدادي

كفعل وح - لا ياتي فيه في الاستفهام

11

۱۵ فوجیہ زون

البار خدیوہ

فان لا يجوز

فی جابر وغیرہ
اکم والیضائے

زکات منہا کر کے

الاول في فضائله

مال الكربوب
الحقوف

سید بنی حال عجیب

اثنان فی حجر الحی
زید

فرزند دلاور خیر زید

المحلى كىبا جوازا
مضافا

صم ان في

هذا هو الحق

سورة علقه

هذا مقصود

والمفاعلة فقط

بعضیوں نے کہا: "میرا خدا ہے"

ورقة على

هذا مقصود

فقد

مکتبہ اسلامیہ

وكتبه الشريف

والاضحى

الادب والادب

خدا رب العالمین

جبل الضم

من قبيل المقصود

المذكور ١٢

3

وادرس الهمم اي
 فهو دار من دارها
 اس من الفخر طلاق
 و قد علمت ان الله
 و جهات الصفة و
 اعني الاعتناء
 والنكت عابث و
 قوله وادق و
 دغ وشددة و
 طرية القلب و
 فكر عليه اس
 الطم يفتاد و
 شدة در زین
 الخيل ان طلع
 بالکفر فیهما
 طوع

[illegible]

دل علیه بعبده لان حرف الشرح لا يفتقر
 عليه الا وصفه او صفاته

دل عليه ما بعده لان حرف الشرح مفتوح باضمار فصل
 نظم او مضمر وعوضان فاعلم ان حقيقة الفعل
 ماله حرف فاعلم ان حقيقة الفعل
 لنفسه المال فاعلم ان حقيقة الفعل
 واذا ملك فاعلم ان حقيقة الفعل
 يحصل عن الذنب فاعلم ان حقيقة الفعل
 نفس الملك فاعلم ان حقيقة الفعل
 فاعلم ان حقيقة الفعل
 والتميم من قول من قصد ذلك فاعلم ان
 بفعل مضمر مطاوع للفعل حيث جازم ذوقا
 ان الملك نفس لغيره وهو المال
 التفسير لان التقدير لغيره ان الملك
 منفى الملك لصف نفسه بملكه لان الملك
 رضى شرح كل ما فيه

امرته على خلاف ما ذكرنا من الفقرات
 لما لا يخفى الى آخره الفاعل الاول للعطف
 والثانية زائدة والثالثة جوابا لثانية للعطف
 والثالثة جوابا لثانية لشرح شدة ابدعي
 يجعل الثانية جوابا لثانية لشرح شدة ابدعي
 الاشارة على خبر فاعلم ان حقيقة الفعل
 قوله لو ان سواي ليطحنه حتى لا يخفى
 يريد من ذات قلبه ليطحنه حتى لا يخفى
 ليطحنه حتى لا يخفى ليطحنه حتى لا يخفى
 سبب ذلك ان بعضهم امكن اصدار امرأة
 سبب ذلك ان بعضهم امكن اصدار امرأة
 عاظما كانت في اشارة الى ان حقيقة الفعل
 فقال انك ليطحنه حتى لا يخفى
 على احوال طاعة عن كتاب ليطحنه حتى لا يخفى
 فاعلم ان حقيقة الفعل

[illegible]

2

51

رضی شرح کافیہ

المطول
الساجد
مختف
لم يمت
يا نزار
بنكروا
نظان
لم نعم
عاب
ادو
٨
ور
فا

تقریر فی الحال
مبارک علی
مبارک علی

مؤلف و ایضاً مصنف

[illegible]

[illegible]

ن هذا معونه انشكك مع هذا ان كان ايام الامور في
 واعلم تمام النفا على اولى ما في علمك فكانت بعد
 بلا وفتح الجوارق بصفه واماني اعلمت فهدلا
 فاعلم ان النسبة الى الفنا والذات انك عالم وقيام الشا
 اعلمت بعد الاول اولى من الثاني والثالث وليس معونه
 فخر اعلمك زيد اياك

ن واما الجار والجار فاما ان تلحقه بالمفعول به
 انك هو لكن بوجه اسطر محرف الجوارق تلحقه بالظرف
 لجريه جاريه كل حكمه فحان من الكرام زيد ان
 اياك زيدان ويخوذا انما المفعول هو فخره زيدان

اعراض الاعراض تلحقه لان
 الاما انما تلحقه نزل اياك

او مستقر فاما التفسير فانه
 ونظيره قول الاخريه
 انك قد ربي من العدا
 تبه كبريا ايت الله مستظرا
 من قوله يقول الله
 قل يا حريز لعلك لدت المرأة
 ولادة ولاد او الولد يكون
 واحدا وجمعا ولدت اس
 طان ولاد سواد فكلية اسم ادة
 وروى في فقره سعادنة
 التفسير السبب انتم واجود
 ولاد الطير والسباع فم النساء
 فكلية باسماء

وولدت جبر
والسبب لبس لك الحلو والمو
سائر الكتاب سورة خلقه خلقه
ايات خفيصة
ليس مفعول اسب بل مفعول
ولدت وجبر والعب على الذوات
او على الذم وقيل الكتاب لضر
على الذم وجمع لان كلمة اذقة
على الروايتين وجبر ولو كان نكرة

١٠٠

و اما مثالی که یقیناً مشهور مانا
لا استسنادا دیه لان ابانہ
لا استسنادا دیه لان ابانہ

[illegible]

وكتب
الى امر اخيه فيكون
قصاص من غير الحرج
تقيل كون المستر
الملك

من علمي حتى اذا جاءك اقله فارجو ان
من علمي حتى اذا جاءك اقله فارجو ان

[illegible]

وَقَدْ تَرَكْتُهُ وَوَدَّ أَنْ يَقُولَ لَمْ أَكُنْ فِي الْبَيْتِ
لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ

التحيز جاز قياسي كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيديويه يحذف في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال به
لعمرك ما معنى تبارك حقه ولا ملئ معن ولا متيسر. يجوز منسب واذا رفعت فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال به لا ارى الموت يسبق
الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يحذف عند وقال لا خفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال
به اذ المرء لم يغش الكرمية او شككت به جبال الطوبى بالفتنة ان تقطعا. وليس هذا في خبر المبتدأ قال يجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان
زيد ملكه باني طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لا ننزع اجر من احسن عملا وضع بعضهم في غير التحيز
ولا وجه له مع ورود قوله وما وقع ظرفا لا اكثر انه مقدر بحالة اي ظرفا او جارا او مجرورا ولم يرد كره مجرور في جميع احكام
حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في
نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ارجوا جها اقم ارتفاعه ولما كان محالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في
نحو زيد عندك ان زيد عندك خلف في العراب فيكون العامل عند هو معنى واو هو معنى الخالفة التي تصف بها الخبر والاحتياج عند
الى تقبل شيء يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه
خصوصا وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الطرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذا اتفاقا في نحو جلست
امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذا اتفاقا في نحو مرت بزيد لان العامل
هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخرج منه فعل نحو كائن وحاصل ليكو الظرف في الاعلى لو كان
خاصا كما حمل وشارب ضارب ناصرا لم يخرج عن الدليل عليه قد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب اي من يضمن و
لا يجوز عند الجمهور ان يظهر هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسئل الظرف مسددا كما يحذف في لولا زيد كان كذا فلا يقال زيد
كائن في الدار وقال ابن جني يجوز ان لا يشاهد له واما قوله تعالى اراءه مستقرا عند فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائننا
وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصلة والصفة محال فيما عدل المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بلفظ موجود
واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل الاحتياج الى ذلك المحذوف للتعلق بما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا ما ربي لمشا
لفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق
في الموضوعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفرد او الاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا
ولما انهم ان يمنع قالوا انما كان اصلا الاقوال لانه القول المقتضى نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب
اليه والكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبرا او اكثر اخبر واحدا فالتقدير في زيد ضرب علامة زيد مالك لغاير ضارب
والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب علامة الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين امما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحذف والجواب ان الظرف
في مثله ليس بمستقراى متعلق بجنوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قتل مك فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو
اما زيد فانا ضارب كما يحذف في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لتدل على كونها
بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقفة المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلقك واقفا فعند
ابن علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل من ثمة وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلا
الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والمصدر له ولكن الخلاف في ان الخبر ايها هو ثم ذهب السيوطي

[illegible]

عالم الفروق والاباعد
ان انجابا من انجابا

جند الاقارب بالمعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

الرجال الاما بعدد
المكتب لابي تمامي
ويعاير اوده

خبریں
الغیر فی لغاتہ للعلماء علی

القلم والافاعي سمها الا
العاب الا فاعلى سمها الا

والعقل النحل يقال كسبوا

عجيب العسل كسبي
التمرة وقول الزماني

جمع خبایه و بی
إلى الجنة طاعة فتن
بالتأخرى

بیرباری علی
الاول علیہ اضافہ
کافیہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

شار العسل واني

علم العسل والمغذيات

لَا يَخْرُجُ فِي الْأَعْدَاءِ

ايضا في

شماره ۱۰۰

اخذته يا ابا علي

للادوية والحقن واللقاحات

قصيدة في محمد بن
الاعدا و صراوية البيت

و زلزله الامم من عذاب الله

م. الشرح: ایمان یا ایقان

على المبتدأ امامه الخبر نحو غلام زيد ركب قوله واذا تضمن الخبر المفرد علم انه لا يقع
من جملة مقتضيات الصل خبر مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد ومضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان صحيحا
كان الخبر اي تقدّمه صحيحا المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدأ ان تقدّم حكم النكرة عليها خصصها
جاء وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في الجواب تقدّم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الغلب
مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قلنا وقوع الظرف
خبراً عن المنكر اعتقد ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وجوه يومئذ باسرة وتقدّم خبر غير
الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس لا يعينه الخبرية اذ لو قلت في رجل قائم رجل احتمل كون رجل خبراً عن قائم او بدل منه واما
الظرف فانه اذا تقدم تعين الخبرية بسبب انتصابه لفظاً او محلاً هذا كله على من ذهب سيبويه واما على من ذهب الكوفيين
فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا في الغلب احتراز عن نحو قولهم أمّك في حججك قولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاعلى تلخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او متعلقه ضمير في المبتدأ
اي متعلق الخبر بكسر اللام ونفي بالمتعلق جزء الخبر فقوله على التمرة خبر بالمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان
المجرور والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل المقاص
يخاطب الاتصال بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقدّم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذي كرفلوقلت مثلاً زيداً على التمرة كما مثل
صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلاً اجاز تلخير الخبر عن المبتدأ بان
يتوسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على
المبتدأ ذي الضمير وتلخير الخبر عنه نحو في الدار ما كان قائماً جاز عند البصريين وعند هشام الكوفيين خلافاً للباقيين وكان اللام
نظراً الى ان المفسر مرتبة التلخير متعلقة بالخبر وليس بشيء لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الى قوله تعالى
واذا ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيداً غلامه ضارباً في نحو زيداً غلامه ضرب فكانه نظراً الى شدة
طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم فان طلبه بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء
بالقدم اللفظي قوله او عن ان يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذ كان ان مع صلته بمبتدأ وجب
تقدم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلته فاعل عند بي على اذ كان الخبر ظرفاً وانما تغير تقدم الخبر لئلا يلتبس بان
المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفاً نحو ان زيد قائم عند او غير ظرف نحو ان زيد قائم نحو ان زيد قائم
المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتح الحفية اللبس لكون الموضع موقع المكسورة لان لها صد الكلام بخلاف المفتوحة كما في باب
الحروف المشبهة بالفعل لا يرفع في خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لا المكسورة او يظن في الظرف
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وان ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويصح في
باب الموصول ان ما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول اذ في خبر المكسورة لان لها الصل فاذا تعين ان المقدم خبر
والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ انها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة
لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلته بعد الخبر اذ كان خارج فلا اصل له فانها يتقدم على خبرها لما يدرك في حروف الشرط
ان الجملة التامة لا يتوسط بين امانها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تلخير المبتدأ الذي بعد اللفظ المحقق

رضي الله عنه
٩٩

ما كان الا زيد او معنى نحو انما فاقم زيد لانك ان قد منته من دون الا العكس الحروفان قد منته مع الالف يجوز المقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجب في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك قمي انا اذا كان المراد التفاخر فقيم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعد
الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول مخو زيد عالم وعاقل ليس قولك هما عالم
وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير المجزأ بالجاهل والثاني على ضربين
لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة مخو زيد جائع نائم لانهما
معنى واحد فالثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما
يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدئ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة ففي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدئ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر ويتصف بالمجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض
اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدئ بل المعنى هارجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه
يرجع الى مجموع المبتدئ بل ليل مطابقة له افراد او ثنائية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم ببيض اسود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول واحد هما عالم والاخر جاهل لا اتصال البعضين بخلاف جزئي
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما نقول التارخ احرى ظاهر قشرة ومنه قوله مخو زيد حسن الوجه وحسن وجهه
وحسن وجهها نضبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه بالمجموع بكل واحد منها نحو هذا حلوا حامض فلا اشكال فيه
لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ اذ المعنى في جميع اجزائه حلوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف
احد الخبرين على الآخر بالواو ومع اتصاف مجموع المبتدئ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم وشجاع وزيد كريم وشجاع
كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ه الى الملك القرم وابن الحمام وليت الكتيبة في المرحم وكذا ما هو بمنزلة
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدئ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان للبتدئ مفكوك تقدر اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يتضمن المبتدئ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والذكرة
الموصوفة فيها مثل الذي ياتي في اوفى الدار فله درهم وكل رجل ياتي في الدار فله درهم وليت لعل ما نغان باتفاق
والحق بعضهم ان لها اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدئ الواقع بعد ما وجوبها نحو ما زيد فقاتل ولا يحذف الا للضرورة
كقوله ولما القتال لا قتال لذيكره او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم كفرتم بعد ان كانوا فيقال
كفرتم ويحذف اليتان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدئ في عروف الشرط ويدخل حوازا في خبر مبتدئ كل كور ههنا وهو شيئا
حدما الاسم الموصول اما بفعل وظرف ويدخل قولنا الموصول للاسم الموصول ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وجلتها

فصل في بيان ما كان الا زيد او معنى نحو انما فاقم زيد لانك ان قد منته من دون الا العكس الحروفان قد منته مع الالف يجوز المقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجب في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك قمي انا اذا كان المراد التفاخر فقيم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعد
الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول مخو زيد عالم وعاقل ليس قولك هما عالم
وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير المجزأ بالجاهل والثاني على ضربين
لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة مخو زيد جائع نائم لانهما
معنى واحد فالثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما
يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدئ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة ففي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدئ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر ويتصف بالمجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض
اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدئ بل المعنى هارجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه
يرجع الى مجموع المبتدئ بل ليل مطابقة له افراد او ثنائية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم ببيض اسود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول واحد هما عالم والاخر جاهل لا اتصال البعضين بخلاف جزئي
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما نقول التارخ احرى ظاهر قشرة ومنه قوله مخو زيد حسن الوجه وحسن وجهه
وحسن وجهها نضبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه بالمجموع بكل واحد منها نحو هذا حلوا حامض فلا اشكال فيه
لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ اذ المعنى في جميع اجزائه حلوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف
احد الخبرين على الآخر بالواو ومع اتصاف مجموع المبتدئ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم وشجاع وزيد كريم وشجاع
كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ه الى الملك القرم وابن الحمام وليت الكتيبة في المرحم وكذا ما هو بمنزلة
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدئ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان للبتدئ مفكوك تقدر اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يتضمن المبتدئ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والذكرة
الموصوفة فيها مثل الذي ياتي في اوفى الدار فله درهم وكل رجل ياتي في الدار فله درهم وليت لعل ما نغان باتفاق
والحق بعضهم ان لها اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدئ الواقع بعد ما وجوبها نحو ما زيد فقاتل ولا يحذف الا للضرورة
كقوله ولما القتال لا قتال لذيكره او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم كفرتم بعد ان كانوا فيقال
كفرتم ويحذف اليتان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدئ في عروف الشرط ويدخل حوازا في خبر مبتدئ كل كور ههنا وهو شيئا
حدما الاسم الموصول اما بفعل وظرف ويدخل قولنا الموصول للاسم الموصول ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وجلتها

فصل في بيان ما كان الا زيد او معنى نحو انما فاقم زيد لانك ان قد منته من دون الا العكس الحروفان قد منته مع الالف يجوز المقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجب في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم من تأخيره وجب التقديم نحو قولك قمي انا اذا كان المراد التفاخر فقيم او غير ذلك مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعد
الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول مخو زيد عالم وعاقل ليس قولك هما عالم
وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير المجزأ بالجاهل والثاني على ضربين
لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة مخو زيد جائع نائم لانهما
معنى واحد فالثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما
يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدئ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة ففي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدئ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر ويتصف بالمجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض
اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدئ بل المعنى هارجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه
يرجع الى مجموع المبتدئ بل ليل مطابقة له افراد او ثنائية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم ببيض اسود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول واحد هما عالم والاخر جاهل لا اتصال البعضين بخلاف جزئي
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا احسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما نقول التارخ احرى ظاهر قشرة ومنه قوله مخو زيد حسن الوجه وحسن وجهه
وحسن وجهها نضبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه بالمجموع بكل واحد منها نحو هذا حلوا حامض فلا اشكال فيه
لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ اذ المعنى في جميع اجزائه حلوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف
احد الخبرين على الآخر بالواو ومع اتصاف مجموع المبتدئ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم وشجاع وزيد كريم وشجاع
كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ه الى الملك القرم وابن الحمام وليت الكتيبة في المرحم وكذا ما هو بمنزلة
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدئ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدئ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان للبتدئ مفكوك تقدر اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يتضمن المبتدئ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والذكرة
الموصوفة فيها مثل الذي ياتي في اوفى الدار فله درهم وكل رجل ياتي في الدار فله درهم وليت لعل ما نغان باتفاق
والحق بعضهم ان لها اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدئ الواقع بعد ما وجوبها نحو ما زيد فقاتل ولا يحذف الا للضرورة
كقوله ولما القتال لا قتال لذيكره او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم كفرتم بعد ان كانوا فيقال
كفرتم ويحذف اليتان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدئ في عروف الشرط ويدخل حوازا في خبر مبتدئ كل كور ههنا وهو شيئا
حدما الاسم الموصول اما بفعل وظرف ويدخل قولنا الموصول للاسم الموصول ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وجلتها

واما كليات الشرط المجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء من نواحي الابتداء الا في الضرورة فيضم مع ذلك بعدد
خبر الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصديق في حملها وذلك نحو قوله من ان يري حل الكنيسته يوماء يلق
فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بما اي الحق في المنع دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف تباعا لعبد القاهر ان
هذا المبنى سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان الجوز لدخول الفاء مع اسبويه خلافا للاخفش
وليت ولعل فان كان باتفاق لا وجه لتخصيصها بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول
الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا الى محتملا للصدوق والكد
وخبر ليت ولعل لا يحتمل ان ذلك ليس بشئ لصحة قوله ان جئت زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله
ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف
المبتدع لقيام قرينة جواز القول المستعمل الهلاك والله واخبر جواز ان نحو خرجت فاذا السبع وجوبا فيما التزم في موضعه
غيره مثل لو لا على تلك عمر صبري زيد قائما وكل رجل ضيعته ولعمرك لا فعل كذا المستعمل المبصر للهلل قد ذكرنا
انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جواز الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلو انه قد يحذف المبتدع وجوبا اذا قطع المغت بالرفع كما
يجي في باب نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقط لمقصدا للمح او
او الترحم كما يجي فالظاهر المبتدع لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد فيه نظره على ما يجي في باب قوله جواز او وجوبا انصب على المصداى حذف او اجبا او جائزا او اذا في قوله فذا السبع
للمفاجاة واختلف فيها فقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدع الذي بعدها اي في المكان السبع
فتقول على هذا مرت فاذا زيد قائما واذا عند متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله
ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف
المينية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجات اذ لا معنى لقولك في المكان السبع بالباب فتاويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا في قوله فاذا السبع خبرا عما بعدها
بتقيد بمرضاى فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجب كما مر ويجوز ان
يكون الخبر محذوف او اذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسد اي في ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب
للدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامل محذوف على ما قال المصنف اى
فجاءت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول لفجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة
فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجاة تحذف فعلى هذا خبر المبتدع في نحو فاذا السبع
محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادة في اجاب شرط مقدور ولعله اراد ان فاء السببية
التي المراد منها الزوم ما بعد هالما قبلها كما تقدم ماى مفاجاة السبع لازمة للتزوم وقال المازني هي ائدة وليس بشئ اذ لا يجوز
حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حلا على المعنى اي خرجت فجاءت كذا وهو قريب قوله فيما التزم في موضعه غير
يقال الزمت الشئ فالترمه اي قبل ملازمة اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدور من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة

المعقول ان من
يدخل خبرا انصافا
يرى ناسا لا يجازى
والكنيسة معبودة
لا يجوز ذلك البقرة الثانية
وجوب جاذرا
قال المصنف في السبع
ويجوز في سيبويه
نقل الفاء في خبران بعد
ان تامة النقل والفاء
انقل فذا سبويه
في كتابه بعد قوله الذين ينفقون
اي هو الم بقوله الذين ينفقون
الذي تفرق وانما انقل
فيكون من قوله في خانه
الاصحاب قال والطبراني
السبع في المبنى
نقل الزمخشري في خانه وان
اسم الكلام في المفصل
او لا يحذف

ابواب على ما ذكر المصنف وطها للبند الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الراضية للاسم الذي
 بعد ها لا اختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعد ها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لولا ذات سوار
 لم يتبين وهو قريب من وجه ذلك ان الظاهر انها لولا التي تقيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجب في حروف الشرط دخلت
 على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتيق مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
 كما يتق مع غيره من حروف النفي فمفعول لولا على هلاك عمر لولا يوجد على هلاك عمر فينتفع الاول اي انتفاء وجوده على انتفاء هلاك
 عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لولا في قولك لولا تاتى شتمتك كما مر في
 بيان قوله لولا انما اشبعه في معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها
 وليست لولا داخلية على لان الفعل بعد لولا اذا اضمر وجوبا فلا بد من اليتان بفسر كما مر في باب الفاعل ليس بعد لولا مفسر وايضا
 لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الداء وجوب القسم المكرر في الاغلب كما يجب في قسم الحروف ولا تكبر بعد لولا فقال البصريون
 الاسم المرفوع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقال لولا لكونه جملة خالصة عن العائد
 للمبتدأ في الاغلب كما في لولا على هلاك عمر فخره محذوف وجوب الحذف فاحدهما القرينة الدالة على
 الخبر المعين وهي لفظ لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلو دالة على ان خبر المبتدأ الذي يعملها موجودا قائما
 واقاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادس للخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال
 به قالت امانة لما جئت انبها هلا رميت ببعض الاسهم السود لا ردك اتي قد رميتهم لولا حدثت ولا عند ر
 لحدود اي لولا الكحل وهو الحومان وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او بمعنى المصدر وهو افضل التفضيل
 مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجب في باب نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكور المصدر
 مضافا الى الفاعل نحو ضربني زيد او الى المفعول نحو ضربني زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معان المعنى نحو
 ضربني زيد قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربني هند قائما او قائمة ويقع هذا الحال فضلا ايضا خلافا للفراء
 نحو على زيد كان ذامال ويقال سمة اذ في زيد يقول ذلك اي سمة اذ في كلا زيدا على حذف المضاف وان كانت الحال
 المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربني زيد وعلامة قائم قال اقرب ما يكون العبد من
 ربه وهو ساجد الحال فضلا وقد وقعت موقع العدة فيجب معها علامة الحالة اذ كل واقعة غير موقعه ينكر وجوز الكسائي
 تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فيقول ضربني زيد ابوة قائم كما في قوله كلمة فوة الى في ويجوز عند الكسائي
 اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربني زيد كلمة او ضربني زيد الشديدا قائما ومنعه غيره لعلته معنى الفعل عليه هذا ذهب
 ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضربني زيد الا قائما ولو سمي التبع مع الاستقراء وفي خبر
 مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاد الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربني زيد قائما اضربه قائما وهو
 نحو قائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو
 مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربني زيد قائما حاصل ذهب الخفش الى ان الخبر الذي سئل الحال مصدر
 مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربني زيد اضربه قائما حاصل في اياه الا هذا الضرب المقيد كذا اكثر شربي السويق شربة مطبوتا
 وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر مع لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربني زيد حاصل اذ كان قائما والليل

لا يجوز في الموضع
 المتقدمة لفظ لولا
 لا يصح قوله اذ يجب موضوع
 لتدل على انتفاء الملزوم
 كما لا يخفى قالوا وسئل ان يقال
 لفظ لولا لا يدخل ذلك حكمه
 يفتقر الى الاء لولا على وجود
 ما بعد ما كان قبل لولا كلمة
 بالاسماء كغيرها من
 لولا لا تناسب ذلك
 ان يكون لولا والاعراض
 وجود ما بعد ما اس
 في الخبرين
 في النظم لا بد منه
 لا ان خبره اصحاح
 عند بغيره عذرا والاسم
 العذرة والعذر له
 مع يفتقر الى
 حال ما يرجع الى معمول
 المصدر وهو الضمير في كان

له لا سلفا قبله...
 البصرة...
 اذا شئت...
 اي ضرب...
 فلفظ...
 الرجل...
 اي ضرب...
 فلفظ...
 الرجل...

على بطلان من ذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضرب زيد قائما ما اضرب زيد الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
 الا من قبل البصرية والاختصار وبيان معنى مقولته وهي ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
 ولم تقم قرينة تخصصه ببعض يقع عليه هو في الظاهر الاستغراق للجنس اخل امن استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه
 هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقص الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقصها كان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ
 واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شرب الحميم وشرب الجميع ممثغان فاذا اتقرر هذا قلنا
 ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصص بل الحال عند هو قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
 فيكون المعنى ضرب مني مائة على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيد الا قائما واما
 عند الكوفية فالجنس عند هم مقيد بالحال التخصص له فيكون المعنى ضرب زيد المختص بحال القيام حاصل وهو غير
 مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت اخر فليس
 تقدرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل من ذهب ابن درستونه ايضا لانه اصر في قولك اضرب زيد
 قائما وما يفسد من ذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان
 مقام الخبر عند هم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقعة موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سدد
 لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على
 من ذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن
 من شربة ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد بالكثر شرب السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربة
 ملتوتا ويرد على من ذهب الاختصار حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عند هم متعنه اذ هو بتقدير ان الموصولة
 مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دلالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب
 المفعول مع ان تقدر مالك وزيد مالك وملا يستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل
 عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيد بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الابدل حصوله واللفظ الساد مسد
 الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عند هم ضرب زيد حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال
 هو نابله هو لا استمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما عضبوهم يغفرون ومثله كثير
 حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عند الكس في الميدان فيبقى اذا كان قائما ثم حذف
 اذ ام شرط العامل في الحال واقدم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيد بالباي في وقت
 الركوب فالحال قائم مقام الظرف لتمام مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة
 ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون
 الا كثره لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان مجاز تعريفه وسمي ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه
 وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذ ام الحجة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العذر عن ظاهر
 معناه كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهري في معنى الناقصة ومن قيا
 الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا واقعه غيرهم في الزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها

نسخ
 هذا ما قيل في هذا
 يظهر لي ان تقديره
 نحو ضرب زيد يابس
 قائما اذا اردت الحال
 عن المفعول في المعنى
 وضرب زيد يابس
 قائما اذا كان عن الفاعل
 في المعنى اولي ثم نقول
 حذف المفعول الذي
 هو ذو الحال فيجب ضرب
 زيد يابس قائما
 ويجوز حذف ذي
 الحال مع قيام القرينة
 تفعل الذي
 ضرب قائما يابس
 ضربة يابس
 الذي هو من البتة والعامل
 في الحال قائم الحال مقام
 كما نقول راسد الحال مقام
 سر راسد امهل مهمل يابس
 هذا مستريح من حذف
 اذ ام شرط العامل في الحال
 ولم يثبت الذي هو العامل
 وانما يثبت مثله في كل عامل
 ان كان تامة لا ناقصة
 من غير ان يكون التام
 من غير العامل في حالها
 زيد ان يكون التقدير ضرب
 في الحال حاصل قائما فيكون العامل
 معقول ضرب

الفعل خبر اذا الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمر وضار به لا اتفاق ويجوز زوها على ان يكون الفعل حالة لا غير
 فريد والريح عند من مثل كل رجل وضعته وبيار بها حال واعلم انه قد نغى ما اضيف اليه المبتدئ عن المعطوف فيطابق
 الخبر كما قيل راكب الناقة طليحاً ان وقولك مقابل زيد قويا ان وقوله ولعمرك ان فعل
 كن اضابطه كل مبتدئ في الجملة القسمة متعين للقسم نحو لعمرك ما طين الله كما يجب في باب القسم فان تعيينه للقسم ان
 على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسام به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والمعنى ولا يستعمل مع
 الامور المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك ان فعل قد
 ترك المصنف قسما اخر ما يجب في حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قد املك او في
 الدار على ما ذكرنا قبل ويجوز ان جنس اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر من اي الدلالة على تعيين الخبر و
 سد شئ اخر مسد حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف افترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل
 بكونه خبر دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدئ لان الاصل كون
 المسند اليه معلوما وكن الاصل تنكير الخبر لانه مسند فتشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتشكيك كما ذكرنا في اول
 الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فخر دناه ما يطوع ويحتاجر الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما
 كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسند اليه والفعل يختص بكونه مسندا لا غير
 فصار الاسناد لازماله دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند
 ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالجهول
 في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة الخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدئات نحو زيد
 ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريتة سيدها صديقه قادم فامبتدئ الاخير مع خبره خبر عما قبله
 بلا فصل فصد يقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدئ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة
 من جمل خبر عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدئات الى صفة متلوقة الا المبتدئ الاول وان لم يضاف
 للمبتدئات كل واحد منها الى صفة ما قبله فانك تأتي بالعوائد بعد الخبر المبتدئ الاخير فيكون اخر العوائد الاول
 المبتدئات وما قبلها اخر ما بعد اول المبتدئات وهكذا على الترتيب وذلك نحو همد زيد عمر وبكر خالد قائم عند في دارة
 بامره معها فكانت قلت بكر خالد قائم عند ومعناه بكر مع خالد ثم جلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبر عن عمر ومع رابطة في
 دارة فكانت قلت عمر وبكر مع خالد في دارة اي عمر وداره مشتملة على بكر وخالد ثم تجل هذه الجملة خبر عن زيد مع رابطة بامره
 فكانت قلت زيد عمر وداره مشتملة على بكر وخالد بامره اي زيد امر عمر اجمع بكر وخالد ثم تجل هذه الجملة خبر عن همد
 مع رابطة معها فكانت قلت همد زيد امر عمر اجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدئات اكثر قوله خبر ان
 واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيد قائم وامره كامر خبر المبتدئ في التقدير الا اذا كان ظرفا اعلم انه
 لما كان من هبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لو يكن له يد من ان يدعي ان كل منصوب مرفوع
 غيرهما فاما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدئ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه الخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان
 واخواتها يشبهه لكون عامله اي ان واخواته مشابها للفعل المتعدي لانه قل من منصوبه على مرفوف تنبيه بالقرينة العمل على فاعلي العامل

اسفارا اذا اجبت في قوله
 على الخبر ان الناقصة كسبها لجان
 انما زيد قائم اجب المرفوع قول زيد المحذوف
 في جملة ما لا يكون
 فتنبيه الخبر لان الاصل ان يكون
 والخبر عنه معلوما والخبر مجهول
 والنتيجة مناسبتا للجهول
 وتبين ان الخبر في المثال قد خالف
 الفاعل في خبره من جملته ولا يجب
 بالمعرفة عن النكرة الا عند سبويه
 منه اوجه ما لك ورايت رجلا خيرا
 في ذلك الكلام فان قيل الكلام موضوع
 نحو اخوك زيد فاجاب ان المقادير
 على اخوك المعروفة وهذا الذي يجهله
 لفظ الخبر لان زيد فافترق
 في المبتدئ وهو على اسناد الخبر
 لكنه حي بالخبر نكرة في الاغلب
 ما سببه النكرة للجهول كما ذكرنا

نسخه اكثر منه في الاصل ومثله واحتياجه الى الفعل لان الظرف في الحقيقة جار مجرور يكون بمعنى

دفع شئ كافيه

مبحث خبر التي لتف الجنس

وخبر لا التبركة يشبه خبر ان المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبه اسم ليس الذي هو فاعل قد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبركة وخبر ما الحجازية للمفعول كما يقول ان الحال التمييز والمستثنى المنصوب متشابهة للمفعول يكون فضلات واما من قال هو الحق ان الرفع علامة العمل فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمل هو اسم ان واخواتها واسم لا التبركة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها المتشابهة الفعل المتعدي كما يجب في بابها عملت فعاو وضامته ولم يقد بالرفع على النصب كما تقدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني ليس شئ واحد فكان ترتيب معموليها بالترتيب معمولي ليس اعني تقدم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السوايل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجب في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوية وهي اذ تصرف في معموله بتقدير يم انصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبركة مرفوعة بما ارتفع به حين كان خبرا لمبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عمليين ومنه البصريين اولى لان اقتضاها للجنسين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصلا ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحذوف فانه نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا علامه في الدار مسند الى علامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على خبر لا التبركة نحو لا رجل حسنا علامه في الدار وكذا يرد على خبر اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف علامه في الدار فان علامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على خبر المبتدأ بقوله المجرود المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك ولو قال هناك المغائر للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ كسليم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشأنه كما مر خبر المبتدأ اى في اقسامه من كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه متعديا او مثبتا ومحمد وفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديره اى ليس امرة كما مر خبر المبتدأ في تقديره فانه لا يجوز تقديره على اسم ان وقد جاز تقدير الخبر على المبتدأ وانما ذلك لان هذه الحروف مرفوعة على الفعل في العمل كما يجب في بابها فاري ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلا عملت العمل الفرعي لفرعيةها الموصولة في معموليها يتقدم ثانيا على الاول كما عرفت في معمولي الفعل لنقصها عن درجة الفعل قد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما لا صدر الكلام كما يجب في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديره الذي كان منفيما لكونه مستثنى من الواجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اى ليس امرة كما مر خبر المبتدأ في تقديره الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم مفعولا نحو قوله تعالى ان الينا اياكم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعه في الظروف ما لا غيرها لان كل شئ من الخدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولو يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالحمار يمدخلون حيث لا يدخل الرجيلة واجرا كجامع المحور وعجرا لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار مجرور والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظروف قوله خبر لا التي لتف الجنس هو المسند بعد دخولها مثل ان علام رجلا ظريف فيها ويجوز كثير ابو طيمو لا يتقون وجه مشابته للفاعل مشابحة خبر ان المشابهة للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبركة لان ان لا المبالغة في النفي

توضیحات

من حروف النفا والنهي والاستفهام ويحتمل ان لا يكون الاستغراق مع القربة نحو لا رجل في الدار بل سجان اما اذا نصب
اسمها واقف فهي نص في الاستغراق كما انما جاء في رجل نفا في الاستغراق ويجوز المدح عنه للقربة نحو ما جاء في
رجل بل سجان وما جاء في من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاء في من رجل بل سجان قوله المنصوبات هو ما
اشتغل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب بقية الفقه الكسرة
والالف والياء نحو رايت زيد او مسلمات واياك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب
يعنون به المفعولات الخمس وهو اعلى وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وعنده ذلك الذي جعلوه غير المفعولات يمكن
ان يدخل بعضها في خبر المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا لم يجر في جاء في زيد كبا فاعل مع قيد الركوب الذي
هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثر والتخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول
المطلق كما يجيء ففعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونها مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما عين
مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظروا ان كان الصلة في النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كك
دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلا علة ولا صاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه
والحق ان يقال النصب علة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر
المنصوبات ففعل شئ بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله منه المفعول المطلق
وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجبه فاعل الفعل المذكور فعله
لاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان صاريته زيد في قولك ضربت يداي بالرجل حصول هذا المصداق منه واما
المفعول به نحو ضربت زيد والمفعول فيه نحو ضربت قد ملك يوم الجمعة فليس ما فعله الفاعل المذكور واورجى وكذا المفعول
معه واما المفعول له وان كان مفعولا للمفاعل وصادرا عنه الا ان فاعلية ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون
الحكم زابرا في قولك زدتك طعاما ليس لاجل قيام الطعام به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اختص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقدير ذكره وايضا لا فعل الا انه مفعول مطلق ذكره لتمييزه كرجل المفعول له في فعل بلا علة وقدم
المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشغل من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصيغة
على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصيغة على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر في قولك ضربت يداي يوم الجمعة و
خالدا كراما لك زيد ضارب يداي ومضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالدا مضروب معه والراما مضروب له فتلحق ذلك الفعل بالمفعول
بتفسير صيغة من غير قيد اخر نحو ضربت يداي واما الى غيره فجوز نحو ضربت في يوم الجمعة واما قوطم سيرا في سبخان وصيبر يوم كذا فجاز
قليل كذا قريته مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر لا لتساع كما في استغفر الله ذنبا قال سيبيويه في قولهم جئتكم خفوق
الخم اصله حين خفوق الخ فالتساع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام ما بعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له
ستون عاما وسير عليه في سبخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول التساع واختصار الجمله كما ترى في غاية البعد قدم المفعول
فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل من الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصداق وقدم المفعول على المفعول
معاد الفعل الذي لا علة له ولا عرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا صاحب فانه اكثر منه مع المصداق ايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو
بخلاف سائر المفاعيل لولا مراعاة التسمية كان تقلد الحال على المفعول والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال مبرج حيث المعنى

له جبل المفعول الحقيقة
الذي هو الأثر عين الفعل
الذي هو السائر بنا على
أنهم لا يميزون بيننا و
الذلك حكوا بأن المفعول
٤٦
المطلق هو المصدران
ففي قوله فعله على صيغة
الماضي مبطوعا على وجهه
كما تبادر إليه الوهم فاذكره
يفهم من قوله لا قبل ضم
بنا قوله إلى آخره ١٦

محرم المفهوم المطلق

المطلق هو المصدر
فرض قوله على صفة
الماضي مبطوفا على اوصفه
كما يتبادر اليك اليوم فاذكره
يفهم من قوله اقبل فاعلم
بما تولى الى آخره ١٢ اس

2

3

16.

20

...

三

6

1

二

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

1

U

7

611

۱۰۰

—

1

مجلس

ن

۱۰۰

卷之七

۲۵۰

1

ایمانان پر ۱۲ جلدی علی بن القیب و یحییٰ علی

[illegible]

لكان مؤكداً لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون مخبراً عن زيد القهقري لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجحد
 وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيره فان قلت جحد كما مضمون عدم قضاء الخاطب لان ذلك قد يكون جحد وقد
 يكون هنالك فيكون مؤكداً للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجحد والهلل سواء اسندته الى الخاطب او غيره
 ويعارض بخبر زيد جم القهقري في هذا المثال بيان الرجوع زيد لا الرجوع المطلوق فتبين ان جحد كما مبين لمضمون المفرد
 ونحن انما جعلنا المصدر مؤكداً للغيره اذ اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقيد جحد كما اقول لا
 تقضيان كما قد نافي بيتي طالب اقول تبغناه على كل حال جحد الفساد المعنى فصب جحد اذ يطرح الباء والمعنى الجحد منك
 كما قال الاصمعي ومثله قوله احقاً بنو ابناء سلم بن جندل بن قهقري كما اياي وسط الجالس اي في الحق ومعنى حقاً وجحد متقاربان
 او نقول انتصابه على الحال كما في فعلته جحدك على الخلف الذي يحذف فيه والعامل في جحد كما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مضمون الجحد لان
 لما صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير الجحد ان جحد ثم بين ما ليس عن الجحد فيه وهو ان تقضي ان يكون اذن على الجحد
 حذف فعله لضابط اضافته الى الفاعل فقد تميز لك بما قد من ان جميع المصادر المؤكدة لغيره اي ينبغي ان تكون من لولة الجحد المتقدمة
 بحيث لا يحتمل مرجع اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز ان تقول يد قاتل غير حوا وهو عبد الله
 قولاً باطلاً لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهور ان قولهم في نحو من زيد قاتل ظنك اظنك مصدر مؤكداً لغيره كقوله قاتل
 زيد قاتل حقاً ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دال على ظن الخاطب نضافاً انتصابه بنزع الخافض كما قيل في جحدك او على
 المصدر لكنه غير مؤكداً ولا يجوز ان يظهر ناصب لكونه مضافاً الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكداً
 لغيره مع ان اللفظ السابق دل عليه نصاً لانك اذا توكلت بهذا التأكيد اذ هو الخاطب ثبتت نقيض الجملة السابقة في
 نفس الامر وخلف في ذهنه كمن بصد لولها فكانت كدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه النص غير المحتمل فلا
 قيل مؤكداً لغيره او المؤكدة لنفسه فلا يذ كر مثل هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى التأكيد لنفسه
 التأكيد الخاص المؤكداً لغيره التأكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة
 التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكداً كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكدة لنفسه لغيره لكون الجملتين كالتأنيديتين
 عن الناصب مرجع حيث الدلالة عليه قائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدر من على الجملتين لكونها كالعامل الضعيف
 قال الزجاج ولا يمتنع التوسط بخبر زيد حقاً اخوك وانا لا اري بأساً بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين
 لا فادقهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليه الضعف العامل فلا يكونان اذ من هذا الباب في الاضافة الى الفاعل
 في نحو صفة الله ووعده الله لا من من اظهر الفاعل مع حصول التأني عن قوله ومنها ما وقع مثله مثل لبيك وسعديك
 ليس وقوعه مثله من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرار كقوله تعافا رجع البصر
 كرتين اي رجعا كثيراً مكرراً او كان لغير التكرار نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين بل الضابط لوجوب الجحد في هذا وامثاله
 اضافة الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثله عند سيبويه مفرد كل عند يونس قلت القضا يا لبيك اضيف الى
 المضمون كالف كذا وليس بوجه لبقاء يائه مضافاً الى الظاهر قال دعوت لما نلته مسوراً فلي فلي يد مسورة قال ابو علي
 معتدل يونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل حجرى الوقف على لغة موقوف على افعاف بالياء واصل اليك ارب لك البابين
 اي اقيم جحد منك امتثال ما مورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيوم في موضع والتثنية للتكرار كما في قوله تعافا رجع البصر كرتين

على معنى ما جحد است اى
 اذ ريان جحد است اى
 الطارة قهرى است اى
 افرار الجحد بانضم الطارة والفتح والضم وقال
 اجد جحدك في هذا الامر اى البغ فالتكيد لا يقال
 اجد جحدك بانضم اس
 الحق المفسر على الاخذ من قول
 المصدر في ضابط الاضافة مع ان
 يكون على ذكر منها قال اس
 دعوت مسر الما نافي من الحاجة قلنا
 اى فاجاب به ثم قال قلنا يى مسر اى
 اقيم في طاعة اقامته بعد اقامته واكون كالتثنية
 الذى يبيد اى اكون تحت تصرفه وكله
 دعوت مسر الما نافي من الحاجة قلنا
 اسد من مسر الما نافي من الحاجة قلنا
 اسم رعل لما اصاب من النابتة فلي
 قال لبيك تعديراً فلي من النابتة فلي
 الشاهد في قوله يد مسورة جحد
 من الاسماء التي تترجم الاضافة على المفعول
 نحوة اليك حياتك ومنه فاجابة من
 بعد اجابة اذ اسالة في امر نابتة جواز الضم
 وضيق يد بالذكرا لاسماء اللسان اعطاه المال
 وقيل هو مفعول والظاهر الاول هو مفعول الموزون
 بالتعقيب والتثنية سيبويه فافهم الشرح سواء

[illegible]

وكان يسيل في
البيت من صحنين يخرجان
والله اراهم خرجنا الى الميمنة
عجبت كيف مية قلعتي
سبب مثالي اكرامات
اشغال بل عبدة ملا
النون وبقال الضاد
ام عين ونصين اس
لامتلي والمكارة اسي
و تقول لمن يطلب
تسبب اعطاه له لادراك
الزعم الدال مغرب
من الخراب لاند الطير
ايكبر من الخراب
ري حالي
ودواي الدبر بالصيب
عظم فية المجل +

يزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وشريت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا يشك انه يقال فيها مفعول بها لكن بواسطة
 حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكل ما في المطلق وايضا فان معنى اشترك في قول
 اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد لا يشك في اخر وهو عمرو واو غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في
 رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاطه المثبت والمجهول ثبنا بقولنا اسم
 مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا
 واحد ثبت ضربا واركان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضر وبه يقال في الثاني انه محدث
 واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا و
 جئت وزيد الكرامالك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيد مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد
 وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوع اليه وزيد في قربت زيد وجئت زيد وبعثت زيدا مال او كنت زيدا طعاما وبعثت
 زيد اشتراوا متاعا ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه وحجى اليه ومبيع منه ومكيل له
 مبغى له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيد في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة
 لا تعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمفعول في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن
 لضبها معا لعلقه بمضمونها معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انها في الاصل مبتدأ وخبر لا شك لو حذف
 احدهما لكانت كالحذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعلين مفعولين حقيقة لكن اولها مفعول هذا الفعل
 الظاهر زيد في قولك كسوت زيد اجبة واعطيت زيد اجبة مكسو ومعطى وتانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ اجبة مكنتساة
 ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو احفرت زيد النهر زيد محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيد على ان يكسب اجبة ويعطوها ويجفر النهر
 ليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرتة فحفرت النهر لا شك تقول احفرتة النهر فلم يجفرت بل انتصاب
 المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يجفر النهر كما مر وباب علمت زيد
 قائما في الحقيقة متعل الى مفعولين فان المعلوم هو المتخاطب قيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني
 والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقوله المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام واللام
 يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل به ولا يكلمه وكان الضمير في
 المفعول فيه واه ومعه واما ناصب المفعول بالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضى للرفع
 اي الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو
 الفاعل وقد ذكرنا في هذا العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لعلامة المفعولية وقال
 خلف من الكوفيين ان عاملة كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم قوله وقد تقدم على الفعل
 هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل بالمفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك مراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل
 للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تلخيص منسوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاليد مشددة او مخففة فلا يقال زيد
 اضرب وعل ذلك لكونه تقديرا المنسوب على الفعل ليدل في ظاهر الامر على ان الفعل غير مفعول الا لو خرج عن ثبته اي الصدر وتو
 الفعل مؤذن بكونه مما فتننا في الظاهر وكذا يجب تاخير عنه لو اشتبه المنسوب بغيره بسبب التقدير كما في ضرب موسى عيسى

[illegible]

اقصد ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم اقصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيديويه واورده الزحشري في ذلك و
اورده سيديويه انما هو اخير الكم وحسبك خير لك فيما وجب ضمها فعله ولعله سمع انته واثت اقصدا باظهار ناصبها
ولم يسمع اظهار ناصب خير الكم وخير لك الا فالتثنية متقاربة المعنى ومعنى اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا
القصود والافراط قال في كل ظرف في قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب سهار اي وطئت مكانا سهلا
عليك لا وعرا وقال المبرد في منصوبه على المصدر اي رجت بلادك مرجا اي رجاء واهلت اهلا نأكلت تاهلا فقد رله
فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القوم تقي على ما ذكرنا وسهل موضعك سهارا على وضع سهارا موضع سهولة
ومر الواجب اضمار فعلها سماعا قوطها هذا ولا زعمك كان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما اظهر ما يخالف ذلك مرقب
عليه سيما الصدق صاد من غيره قيل له هذا ولا زعمك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك فيكون النكتة كازعم هذا
ولا ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيد واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمي بن يد
فكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذا كرا زيد او تن كر زيد وانت صابذ كرا على الحال من معني من انت ا
من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فمن ذكر عينا بسوء اي مر انت تذكر
زيدا ويروي زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة فوك الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عز برك من فلان
العز يراد ما بمعنى العاذر كالسمية او المعذر كاللايم بمعنى المولود واعذر واعذر بمعنى ويجي زان يكون بمعنى العذر واللات
الفعل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنسيم فكثير والعذر يراد ايضا الحال بحاولها
المعنى بعد رجليها قال في جاري لا تستنكري عذري في سيري واشفاق عذري في بيت بقوله سيري اشفاق الحال التي ينبغي
ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى الخاطب اي احضر عاذرك وعذرك والحال التي تعذر فيها ولا
تأمر وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه بسوء صيغة اليك ومعني من فلان اي من اجل انسانيته اليه
وايد ان اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروي عن النبي انه قال لا بركا عذر في مر عابثة اي من جهة
تأديها وتوحيكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذر رومان انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذرتهم ومهلكهم فمعني
من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كما ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ان اي اياه اي لي عذر في ايدائه فهل
ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك الليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل
اليهم وان كانت للعطف انصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك اسبق الليل ومنها كلمة ما وقر اي اعطى
كلمتها وقر واصله انه قال شخص بين يديه زيد وسلمان وقر اخر اي هذين تريد مشير الى الزيد والسلمان فقال ذلك الآخر
ومنها قولهم الكلاب على البقاي ارسيل واحطفا وسوء كيلة اي اتجه حشفا وسوء كيلة وكل شئ ولا شتيمة حجر اي اصنع
كل شئ ولا ترتكب شتيمة حجر وان تاتي فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي فاهل الليل والنهار فقولهم
ديار الرحمة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت رجلا اليوم رجلا على حذف ناصب جل حذف ما اضيف
الي اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وقر وكل شئ ولا شتيمة حجر اي كلاهما الى وكل شئ اهم ووجوب
الحذف في جميع ما ذكرنا امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغاير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا
الافعال القلوب كما يحذف في باعها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك اجل اذ لقائنا

قوله في هذا المعنى وليس قولهم اقصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيديويه واورده الزحشري في ذلك و
قوله سيديويه انما هو اخير الكم وحسبك خير لك فيما وجب ضمها فعله ولعله سمع انته واثت اقصدا باظهار ناصبها
قوله لم يسمع اظهار ناصب خير الكم وخير لك الا فالتثنية متقاربة المعنى ومعنى اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا
قوله القصود والافراط قال في كل ظرف في قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب سهار اي وطئت مكانا سهلا
قوله عليك لا وعرا وقال المبرد في منصوبه على المصدر اي رجت بلادك مرجا اي رجاء واهلت اهلا نأكلت تاهلا فقد رله
قوله فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القوم تقي على ما ذكرنا وسهل موضعك سهارا على وضع سهارا موضع سهولة
قوله ومر الواجب اضمار فعلها سماعا قوطها هذا ولا زعمك كان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما اظهر ما يخالف ذلك مرقب
قوله عليه سيما الصدق صاد من غيره قيل له هذا ولا زعمك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك فيكون النكتة كازعم هذا
قوله ولا ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيد واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمي بن يد
قوله فكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذا كرا زيد او تن كر زيد وانت صابذ كرا على الحال من معني من انت ا
قوله من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فمن ذكر عينا بسوء اي مر انت تذكر
قوله زيد ا ويروي زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة فوك الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عز برك من فلان
قوله العز يراد ما بمعنى العاذر كالسمية او المعذر كاللايم بمعنى المولود واعذر واعذر بمعنى ويجي زان يكون بمعنى العذر واللات
قوله الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنسيم فكثير والعذر يراد ايضا الحال بحاولها
قوله المعنى بعد رجليها قال في جاري لا تستنكري عذري في سيري واشفاق عذري في بيت بقوله سيري اشفاق الحال التي ينبغي
قوله ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى الخاطب اي احضر عاذرك وعذرك والحال التي تعذر فيها ولا
قوله تأمر وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه بسوء صيغة اليك ومعني من فلان اي من اجل انسانيته اليه
قوله وايد ان اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروي عن النبي انه قال لا بركا عذر في مر عابثة اي من جهة
قوله تأديها وتوحيكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذر رومان انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذرتهم ومهلكهم فمعني
قوله من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كما ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ان اي اياه اي لي عذر في ايدائه فهل
قوله ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك الليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل
قوله اليهم وان كانت للعطف انصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك اسبق الليل ومنها كلمة ما وقر اي اعطى
قوله كلمتها وقر واصله انه قال شخص بين يديه زيد وسلمان وقر اخر اي هذين تريد مشير الى الزيد والسلمان فقال ذلك الآخر
قوله ومنها قولهم الكلاب على البقاي ارسيل واحطفا وسوء كيلة اي اتجه حشفا وسوء كيلة وكل شئ ولا شتيمة حجر اي اصنع
قوله كل شئ ولا ترتكب شتيمة حجر وان تاتي فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي فاهل الليل والنهار فقولهم
قوله ديار الرحمة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت رجلا اليوم رجلا على حذف ناصب جل حذف ما اضيف
قوله الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وقر وكل شئ ولا شتيمة حجر اي كلاهما الى وكل شئ اهم ووجوب
قوله الحذف في جميع ما ذكرنا امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغاير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا
قوله الافعال القلوب كما يحذف في باعها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك اجل اذ لقائنا

قوله في هذا المعنى وليس قولهم اقصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيديويه واورده الزحشري في ذلك و
قوله سيديويه انما هو اخير الكم وحسبك خير لك فيما وجب ضمها فعله ولعله سمع انته واثت اقصدا باظهار ناصبها
قوله لم يسمع اظهار ناصب خير الكم وخير لك الا فالتثنية متقاربة المعنى ومعنى اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا اقصدا
قوله القصود والافراط قال في كل ظرف في قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب سهار اي وطئت مكانا سهلا
قوله عليك لا وعرا وقال المبرد في منصوبه على المصدر اي رجت بلادك مرجا اي رجاء واهلت اهلا نأكلت تاهلا فقد رله
قوله فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القوم تقي على ما ذكرنا وسهل موضعك سهارا على وضع سهارا موضع سهولة
قوله ومر الواجب اضمار فعلها سماعا قوطها هذا ولا زعمك كان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما اظهر ما يخالف ذلك مرقب
قوله عليه سيما الصدق صاد من غيره قيل له هذا ولا زعمك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك فيكون النكتة كازعم هذا
قوله ولا ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيد واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمي بن يد
قوله فكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذا كرا زيد او تن كر زيد وانت صابذ كرا على الحال من معني من انت ا
قوله من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فمن ذكر عينا بسوء اي مر انت تذكر
قوله زيد ا ويروي زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة فوك الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عز برك من فلان
قوله العز يراد ما بمعنى العاذر كالسمية او المعذر كاللايم بمعنى المولود واعذر واعذر بمعنى ويجي زان يكون بمعنى العذر واللات
قوله الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنسيم فكثير والعذر يراد ايضا الحال بحاولها
قوله المعنى بعد رجليها قال في جاري لا تستنكري عذري في سيري واشفاق عذري في بيت بقوله سيري اشفاق الحال التي ينبغي
قوله ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا ساء شخص الصنيع الى الخاطب اي احضر عاذرك وعذرك والحال التي تعذر فيها ولا
قوله تأمر وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه بسوء صيغة اليك ومعني من فلان اي من اجل انسانيته اليه
قوله وايد ان اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروي عن النبي انه قال لا بركا عذر في مر عابثة اي من جهة
قوله تأديها وتوحيكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذر رومان انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذرتهم ومهلكهم فمعني
قوله من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلا كما ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ان اي اياه اي لي عذر في ايدائه فهل
قوله ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك الليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل
قوله اليهم وان كانت للعطف انصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك اسبق الليل ومنها كلمة ما وقر اي اعطى
قوله كلمتها وقر واصله انه قال شخص بين يديه زيد وسلمان وقر اخر اي هذين تريد مشير الى الزيد والسلمان فقال ذلك الآخر
قوله ومنها قولهم الكلاب على البقاي ارسيل واحطفا وسوء كيلة اي اتجه حشفا وسوء كيلة وكل شئ ولا شتيمة حجر اي اصنع
قوله كل شئ ولا ترتكب شتيمة حجر وان تاتي فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي فاهل الليل والنهار فقولهم
قوله ديار الرحمة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت رجلا اليوم رجلا على حذف ناصب جل حذف ما اضيف
قوله الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وقر وكل شئ ولا شتيمة حجر اي كلاهما الى وكل شئ اهم ووجوب
قوله الحذف في جميع ما ذكرنا امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغاير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا
قوله الافعال القلوب كما يحذف في باعها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك اجل اذ لقائنا

عرجى به عليك رحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضارع سواء جعلته على أو لا واذ التمجيد على ما جازان يتعرف بالقصد كما في
 يارجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيارجل فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظرفا ويا ثلثة وثلثين ظرفا ويا عبدا حل في شئ غير يار
 تقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الطرفاء فكما القياس في الموصوف بالجملة او الطرف ايضا يجوز نحو يا حليما
 لا يجعل القدوس واذ اراهم في الدارسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
 على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول حليما لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف
 مما يكون مع المعطوف عليه اسم الشئ واحد بل كل منهما اسم شئ مستقل نحو يارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الطرف
 فليس متبوعا مضارعا للمضارع لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويا رجل الظريف لا يجوز مع
 قصد التعريف يارجل وامرأة ويا رجل الظريف لانه لا يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويا رجل الظريف لا يجوز مع
 نحو يا حليما لا يجعل لان الجملة والطرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا حليما لا يجعل ولا حليما من
 الغلمان في الدار لان الجملة والطرف يصح وقوعهما وصف للنكرة فظهر ان مضطرون الى جعل نحويا حليما لا يجعل واذ اراهم في
 مضارع للمضارع مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يارجل الظريف فان قيل جعل الجملة او الطرف صفة للذكر وقد صرح وصفها
 للمعرفة قيل يجعل الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء
 ويصح الكسائي والفراء يتجوز نحو يارجل راكبا المعين يجعله من قبيل المضارع للمضارع حتى انها اجاز ياراكبا المعين على حذف الموصوف
 وفي كلامه سيديويه ايضا ما يشع بجواز نحو يارجل راكبا المعين وفيه اشكال استلزام جواز لا جاز راكبا ولا قائل به واما سائر
 التواضع من البذل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضارع لان شيئا منها ليس مع متبوعها
 اسم للمسمى واحد كما في ثلثة وثلثين العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما يلزم في نحو يا حليما لا يجعل قوله ويا رجل لغير معين الفراء
 والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يارجل الظريف ونحو قوله يا راكبا فاعوضت قبله نداء ما من نحو ان
 ان لا تلاقيا انما جاز عند كون راكبا وصفا لموصوف مقل ياي يارجل راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا يكون
 المنادى نكرة غير موصوفة لانه اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز تغلب ضم المنادى المضارع والمضارع اذا
 جاز دخول الامر عليه ما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول الامر نحو يا عبدا لله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمها
 ولعل ذلك في المضارع لكون جواز دخول الامر فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضارع كالمفرد ولذلك جاز
 يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد المال الا بالنصب واجرى المضارع للمضارع اذا صلب الامر مجرى
 المضارع قوله وتواضع المنادى المبني المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المقتنع دخول عليه ترفع على
 لفظه تنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمر والنصب وابو العباس ان كان
 كالحسن فكما الخليل والافكابي عمرو والمضافة تنصب والبذل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطر والعلم الموصوف
 بان مضارفا الى علم يختار رفعه كان عليه ان يقول وتواضع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه فتواضع
 لا ترفع نحو يا زيد وعمرو ولا يجوز وعمرو لان المتبوع مبنية على الفتح وكذا تواضع المنادى المجز ورا بالامر لا تكون الراجحة تقول
 يا زيد وعمرو ولا يجوز رفعها والنصب بالظهور اعربا للمتبوع واما نحو يا عبيد ضرب زيد وعمرو فيجوز الكلام عليه في باب الاضافة
 وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجهى ز ووصفه فارتفع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف

لا قول القدوس بالفتح صفة على ما
 والاصح المحل على حال وليس المعنى على تقديره
 النداء اس من وروى للملك بن الربيع

وقاضى حاربي وروى في نسخة من
 في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

فلو ان المنادى لم يقصد به قصد التعريف
 منادى متبوعا مضارعا للمضارع لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويا رجل الظريف لا يجوز مع

انما القصد من الراكبان مبلغ قوله ووجه
 والوارد ان الراكب بعد شئ من الراكبان اليت

وتقول في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف
 وتقول في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

٩٢
 في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

في باب لا يجعل غفارا للذنب هذا وان لم يكن المعطوف

على تقدير برانت الظريف وانتصابه على تقن راعى الظريف وليس يشيخ ادلا يلزم من مشاهيدته كونه مثله في جميع احكام
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف النسق مجرد عن اللام او غيرها من بقية التوابع الخمسة وهي التعت والتأ
وعطف البيان وعطف النسق واللام والضرب الاول كلمنادى المستقل اى كلمنادى الذى باشر حرف النداء سواء كانا
مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فنقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد
رجل اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل كذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد عبد الله
ويا عبد الله وطالعا جلا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى متتابع
مستأنف فاذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنه مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كلمنادى المستأنف الذى
باشمى حرف النداء هذا ما نص عليه سيديويه واجاز المازنى يا زيد وعمر على الموضع اذ يتبع ما باشمى حرف النداء حقيقة
وبين ما هو فى حكم المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك ربي شاة وسحلمة او على ما اجاز له من نحو يا زيد وعمر وبالرفع حملا على
اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابعة ما لا يجوز فى المتبوع وكذا البدل
سادس المتبوع وجائز قيامه فما كان يكون فى اللفظ كالنداء المستأنف والذى اى ان عطف البيان هو البدل كما يحى في
باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيدا ويا ذالمال بكر بالضم فيما يجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال
يا عالم زيدا بالرفع كالحية فى التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المحر عن اللام فى حكم ما باشمى حرف المباشرة
المتبوع عما قبله لا رجل غلام لعمر فى البدل والاعلام وجارية فى العطف قلت لم يطرد ذلك فيما لان بناء اسم التركيب
على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى التركيب مقدرا او اما لان عمل لا ضعيف لضعف مشاهدتها لان كما يحى فى بابها لا ترى
الى انفرها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا يها عول الى جواز انفرها بتكرار اسمها فاذا اضعفت عن التاثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقن رها بخلاف يا علة انه قد جاء لاعلام وجارية بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثاني من التوابع اعنى التعت
والتاكيد عطف البيان عند الحاجة وعطف النسق ذاللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعربا معارف
كانت او نكرات اذ لا جعل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابعة للمعرب انه يحى زينة الرفع ايضا نحو
يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه فى حكم المستأنف مع انه باشرة حرف النداء كما تقول فى ايها الرجل
وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابعة للمعرب نحو يا اخانا زيدا وقال ان هذا موضع قد اطرده فيه المرفوع وهو غريب
لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تتبع المعرب والمبني واذا كانت التوابع
المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة او ظاهرية او مقدرة نحو يا زيد يا قاض ويا قاض ويا هذا فلا يخلو
للتوابع اما ان تكون مضافة او لا والمضافة اللفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال عياذ الخوفنا بمقتل شيخه محمى فله صاحب الاحرام
وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذالمال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها
كلا اضافة فيحى فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمفهوم ليس واجب النصب
كالمضاف اما اذا كان منادى تخيلى حكمه المضاف فى وجوب النصب الثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد
ايلى فى عطف البيان ويا زيد ذالمال فى الوصف ويا قيم كلهم فى التاكيد ويا قيم كلهم نظرا الى لفظ قيم قبل النداء لان
الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذاللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يحيز فى هذه المضافات الرفع

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
في آياته منافع لا يحصى

في موضع اخر القصد

المغال عقوق الغول

مکتبہ اسلامیہ

البيت المقدس

فما كان من ذلك

المصدر وال

فَتَأْتِي بَيْنَهُمَا

باعت ذلك الشيء بثلثي دينار

۹۲

مجلس العوام

عبد السلام بن عبد الحميد

المختص باليد الذهب

هوذا اليوم
هوذا اليوم

خداوند عزوجل

تقدیر علیہ
رمی اشارہ

منذیان میری
میں ان تمام اضعاف

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

...

90

[illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

قد كرم الله وجهه
 المتعلق بالصلح
 في صلح بين الزيد بن جابر
 وحماد بن جابر

كالنكر والبنيوية وكوكبين لا يعرف معنى العوق والذبور في هذا بطوله ومنه المبرد ما حاله عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه بل لانه قال ان
 العلم في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لها في هذا التعريف بل يلزمها الوصفية الاصلية فقط وكان محجوزا لان
 تعريفه بالعلمية قال اراكنت اللام في الجنس اخترت مذهب علمي واما اللام اذ يفيد التعريف فليس اسم كالموجود عنها فاعلم هذا من مذهب المبرد في
 الجنس والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المصنف قوله وللضاف المعنوية اي
 التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسبة الكافية تقيد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان
 اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الجفون وفي نحو يا صامرا يا ذا الضام العكس مع
 انها مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الإشارة لا تكون الا مفردة كما هي في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامن
 العكس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضام والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان
 مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضممت عنسه ولو كان قولك الذي ضممت عنسه يقبل حركة لم يكن الرفع فكذا ما كان
 مثله وينزل علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا
 الرفع اسم الفاعل والمفعول يجوز رفع الوصف اتفاقا فالاول ما قل مناه وهو المضاف للفظ وان كان مضارعا
 للمضاف لكن لا يجري تابعا لجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكرنا في غير الرفع
 قوله مطلقا اي مفردا كانا او لو كان مبتوعا مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم الرفع حكم ابن فيما ذكرنا وما ثبت فليس
 مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان والاول المنع لان التحفيف في اللفظ خطأ وانما هو لكثرة الاستعمال
 ولولا كثر استعمال بنة والشروط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوف احتراز عن نحو يا زيد الطريف ابرع وقابله لثقة المناد
 في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى على احتراز عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احتراز
 عن نحو يا زيد برعم وفي الدار على ان ابن عمر ومبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احتراز عن نحو يا زيد
 ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير في المنادى والحب قد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير في المنادى مع هذه
 الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعها والكثرة مناسبة للتحفيف فحققوه لفظا بفتح وسهل ذلك لكون اللفظة متحركة المستحقة في
 الرفع لكونه مقولا وخفوه خطأ مجذوف الف ابن ابنة والكوفون يجوزون في المنادى العلم الموصوف بصفة منصوبة كانت
 نحو يا زيد المال وبعض البصريين يجوزون في المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذ اوقع موصوفا بابن الواقع بين متفق
 اللفظ نحو يا عالمين والعلم المتصف بابن وابنة الجامع الشروط الاربعة في غير المنادى يخفف مجذوف تنوينه وجوبا ومجذوف
 الف ابن خطأ ايضا نحو جاءني زيد بن عمر وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختلف احد الشروط لم يجز في التنوين
 ولا الالف خطأ والمعتبر في كل ما ذكرنا اللفظة ابن وابنة لا تثنيهما وجمعهما وتصغيرها لانه لا يكثر استعمالها كذا وكذا المعبرون
 العلم الموصوف مفردا لان المتن والجمع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالها قوله واذا نودي المعروف باللام قيل ايها الرجل
 ويا ايها الرجل ويا هذا الرجل والترموار في الرجل لانه المقصود وتوابعه لاهاقوا به معربا قالوا يا الله خاصة لودخل
 اللام المنادى فاما ان يبين معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثمر قل بناء الاسم مع كالحسة
 عشر واخواته والآن فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرف وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع
 المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم لم يجمعوا بين اكرهه اجتماع حرفي التعريف وفيه

له في قوله انما هو مشترك اتفاقا
 مع تاسع والرجل الاقارب والاحسان
 البيت تحريك بن لوزان لفتح اللام وبالذال
 بالزيتون ولوزان الادب النفس النخلة
 المعجزة في ديوان الادب النفس النخلة
 الصلابة والفتن رجل صغير على فم النعام
 والاحسان كس تكون تحت البرزخ
 الضام مرفوع الزمعة زاد موصوف
 الى الضام ذلك الشارح بزيادة الى
 بنشد في تحفيض الضام بزيادة الى
 كما في قوله كس يا ذا المال والنفس
 وليست بضاف اليها وانما هو عطف بيان
 للضم يقال جفجف من راحة ضارعة كما يقال
 جفجف الرجل في سماء الثاني والرجل في الآفة
 والجلس لا تسمى لانه لا يقيم عطف الرجل على النفس
 او ليقال ضمير جله وبنو عذيب وبنو المخرمة صاحب
 يابن الذي ضممت عنسه في علمه وقبها وجلسا
 لكثرة الاسفار واعمال الابل هذا ما تخرج به
 العرب لانه على عبارة الابل هذا ما تخرج به
 ابيات مقفول مع جملته الذي يطلع تحت الرجل
 صحاح اي شروا في تحفيف الالف
 فيما ذكروا من مقفولة البيت لا اغلب على قيس
 بن ثعلبة قيل عطف قيس على صفة البطر السرة
 المقفولة التي دخلت في البطر فصارها البطر السرة
 موضعها كانه قيس كذا ان يكون عبارة مقفولة
 ومن ثمر ثعلبة صفة في قوله جارية من قيس
 ان يكون جارية من قيس في قوله جارية من قيس
 والتقيد بجارية من قيس في قوله جارية من قيس
 من ثمر ابيات منقولة

كذا المنادى المرفوع باللام

نظرك ان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر زيادة لا يستلزم كما في لقد والان على ما يحكي في موضعهما قالوا وليس
 الحن وراجماء التعريفين المتغايرين بل دليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداني التعريف مع حصول
 الاستغناء باحدنهما وقال الميرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال
 لما زني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفاءت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا والحاجة الى
 ما ركبا اذ لا يمنع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذا التعريف هذا وما قصدوا
 الفصل في حرف النداء واللام يشي طلبوا اسما مبهما غير ال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الشئ اخر يقع
 النداء في النظر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى خصوصية الذي هو ذواللام وذلك ان ضرورة المنادى ان يكون متقيداً بالماهية
 وان يكون معلوم الذات فلا معنى لخويا شئ وبما موجود الا ان يكن متبهما مع ان الخطاب فيه شئ ما يكون في العقلاء الا انه
 يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدنا الاسم المنصف بالصفة المذكورة اي بالشيء قطعاً عن الاضافة
 اذ هي تخصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما اللفظ شئ وما يعنى شئ فاعلموا ان كانا مبهمين لكن لم يوضع على ان يزال اجهامها
 بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فاعلموا وضعاً مبهمين مشروطاً بانه اجهامها بيشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية
 او بالوصف واما اي فباسم اخرجده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطاً بانه اجهامه لكن بما قبله لا بما بعده
 وان اتفق ذلك فالأغلب ان يكون ذلك منكراً كما في ربه رجلاً واما نحو رايته زيد اقليل واما الموصول فانه وان ازال
 اجهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان اي المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فال
 الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول اجهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها
 ومن ثم يجوز لبعضهم في لغت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطريف ووجب رفعه لغت اي وفصل بعضهم في وصف
 يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والجاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
 واما المازني والزجاج فجوز النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واي قياساً على نحو يا زيد الطرف لم يثبت وانما قطعاً المتوصل
 الى ذل الذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من فصل الابهام وايضا لولم يقطع عن الاضافة لكان منصوباً ولكن اذ اللام الذي هو
 وصفه فلو يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصوداً بالنداء كما يمكن بلزوم الرفع وترك النصب ابدل هاء التنبيه من المضاف اليه
 لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو يا مانعاً ووليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل
 من مضاف اليه معلوم مقدراً كما في قوله تعالى ورفعا بعضهم فوق بعض وكلاهما فينا والفصل بينهما الابهام وهاه التنبيه ايضا
 مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيهية فلو كان الاسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايها
 فيقتصر عليه انما توصل ياي الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشابه الخطاب لشيء فهو في اصل الوضع لغير الخطاب
 لهذا يوء في جوف الخطاب كما يحكي في بابة نحو شئ في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعل الخطاب اي حرف النداء
 تفصل بينهما ياي في بعض المواضع لتساكرهما في الظن ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعلى هذا
 ليس نحو يا اي هذا الرجل لاجل نداء المعروف باللام على ما او ما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بل دليل اقضاهم
 كثير على نحو يا اي هذا من دون الوصف باسم الجنس قال لا خفش في ايها الرجل اي موصول وذواللام بعده خبر مبتدأ
 محذوف والجملة صلة اي واما وجب حذف هذا المبتدأ المناسبة التحيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني

لا يوز
 يصفق
 اسما مبهما
 لا يوز
 وان يكون
 معلوم الذات
 بانه الشئ
 محذوف
 الشكر
 وفي قوله
 انفس
 بانه وان
 سمع
 ان يشي
 سمع
 يا رجلاً

رضى شرح كافيته ٩١

٩
الجار مع الجور صفة
١٠
كلان ١٠
اجبة باضم جمع شدة
الراسع بها الزن من
١١
الوفرة ١١
الوفرة الشتر الى شدة
الاذن والجمه اكثر منها
واللمة اكثر من الجمه
وهي التي المنت
بالميلين ١٢
اي على اربيل من
الوصف ١٢ + +

الاذن والجمجمة
واللثة والخر من الجمجمة
وهي التي تمت
بالتكئين
اي على انبيل من
الوصف ١٢ *

المعطوف جواز قيامه مقام للمعطوف عليه ولا يجوز يا زيد في واجهة برفع ذوقا فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز الما زني
الرفع بلا على الطويل ولم يتم كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا يرى الى قولهم يا زيد والحارث
ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه اما جازا للما بانه من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام
لفظا ولم يجتمع في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انها اجتماع في صورتين تفقد كالا لفظا قوله لا انها توابه مع
يؤى الى ان المعرب المحل اولى انه المحل على سحله ويرى ظاهر اعرابه وفي الموضوعين نظرا ما الاول فلان المضاف اليه
اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه مع بالفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف
اليه المصدر ولما الثاني فانه واركان ظاهر كلام سيديويه منع المحل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة
المستبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يؤم خلاف ذلك فهو يضم له عاملا كقوله في ضارب زيد عمران التقدير ضارب زيد
وضارب عمران ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واليد الرفعة في المعطوف كل هذا كراهة الخ الافة التابعة لظاهر اعراب المتبوع المحل
الحق لكنه يشك عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيد منطلق وعمر وولاه ان يرتكبان الجملة
غير الموكدة اعني عمر ومع خبره المقدر عطف على الجملة الموكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم
وكذا يقول في نحو قوله وان لم تجد مردون عدنان والذات ودون معد فلترعك لغوا ذل ينصب دون وقوله
فلنسنا بالجمال لا الحديد ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر
وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجوز نصبه كما في يا زيد الطريف قوله وتوابه كانه جواب عن سوال ارد على الجواب
عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابه ما جاز في
توابه المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب فعقيل هو المنادى المفرد الذي يشبه حرف
النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب ان يجوز في توابه ما جاز في توابه المنادى المضموم قيل هو ليس
نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لو يدخل حرف النداء من جملة ما فيه الالام الالفة الله قيل انما
جاز ذلك اجتماع شيئين في هذه الالام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الانادى قال يسميها لاه الكبار وكوثها يد لمن همزة
الله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الله ان تكون كظبية ولا دميية ولا حقييلة زرب واما الهم والسعق والزمى
وبابه فان الالام بالالامة لكنها ليست بد لالام الفاء واما الناس فان الالام فيه عوض من الفاء واصلا ناس لا يجتمعان الا
في الشعر لقوله ان المنايا يطلعن على الناس الامتياز الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصلا الالام فعال
بمعنى المفعول والالاهة العباداة والاه بفتح العين اي عبد فانه بمعنى ما لوه اي معبود فالله في الفصل من الالام الغالبة
كالصعق كانه كان عامما في كل معبود فاختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اي يعبد صار مع الالام العهد علمه فلكثرة
استعمال هذه الالفة صار تخفيف همزها اغلب من تركه وصار الالف والالام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعها ولا نقول
اجتماعها يختص حال الضرورة كما قلنا في الناس وذلك انه قد حكي الله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن
خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم
اسكنوا الالام الاولى وادغموها في الثانية ولا ندغم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العباداة لان التخفيف مع عزمه غير غالب كما اغلب
في الله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في الله قطعه الهمزة وذلك للايدان من اول الامر الالف الالام خرجا عما

كما عليه في الأصل صار الجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على أصلهما سقطت الهمزة في الهمزة
 اللام للمعرفة وهمزة وصل على ابو علي بالله بالوصل على الأصل وجوز سيديون ان يكون الله مراد به يليه كذا اي لا يستتر في
 في قطع همزته واجتماع اللام وبيان هذا اللفظ اختص بامثلة لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما في الهمزة وانا
 والله وما الله ذا اوله عجز وراحم مفرد في السعة واما الله بقطع الهمزة كما يجب في باب القسم وقوله من اجلك يا الله تمت
 قلبه وانت بجيلة بالوصل عنه: شاذ ووجه جوازته مع الشذوذ ولزوم اللام وقوله في الغلان اللذان في اياك ان يبين في
 شذوذ: اشد وبعض الكوفيين يجزئ دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللام عوض من ياء اخرت ان تترك باسمة
 تعالى وقال الفراء اصله يا الله امانة بالخير فحذف الهمزة وليس بوجه انك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويحجب بين
 يا والميم المشددة ضرورة قاله ان اذا ما حدث الماء اقول يا اللهم يا الله يا الله وقد يزداد في اخره ما قاله وما عليك ان تقول
 كلما: سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيئا مسلما: ولا يوصف اللهم عند سيديون كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء
 المختصة بالنساء يا هناة ويا نومان ويا ملكان وقل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد
 استشهد بقوله تعالى اللهم فاطر السموات وهو عند سيديون على النداء المستأنف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء
 ما نغامن الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك في مثل ياتيم ياتيم عدى الضم والنصب يعني بمثابة المنادى للمفرد
 اذ انكر لفظه وولى الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في الاول الضم والنصب قاله ياتيم ياتيم
 عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر: وقاله يازيد زيدا ليخارات الذبل: نظا اول الليل عليك فانزل: اما الضم في الاول
 فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البديل على ما ياتي في باب ما نصب الاول فقال سيديون
 ان يتم التنازع بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظي لتيتم الاول وقد مر في توابع المنادى المبين ان التأكيد اللفظي
 في الغالب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت وبنائية فلما ان الاول محذوف للتونين للضافة فكذلك الثاني
 مع انه ليس بمضاف وشبهه سيديون باللام المتحتم بين المضاف والمضاف اليه في لا اباك لتأكيد اللام المقدرة وانما
 جئنا بتأكيد المضاف لفظا بين وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه لتونين
 معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرر
 وذلك بالطرف خاصة في الغالب كما يجب في باب الضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كالثنائي هو الاول
 فكان لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قوهم لا يفصل بين اسمها والباي الطرف تقول لا رجل
 في الدار مع ان التكرار المفصولة بينهما وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا يهاغول قاله فلا والله لا يلقى لما في
 ولا اللهم ابداد واء: مع ان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصا لباية كذا يؤثقتين: من هذا
 فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان يتم الاول مضاف الى عدى مقدرا يدل عليه هذا الظاهر ولم
 يبدل من المضاف اليه للتونين كما ابدل في قوله تعالى لا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل
 المضاف اعني عدى الظاهر الذي اضيف اليه يتم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف اذا جاز حذف المضاف اليه
 في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله عرين ذراعي وجهه الاسد وقوهم لصف ربهم فهم مع اتفاقها يجوز
 تكرار التكرار ادعى الى الاستكرار فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف اليه بعد هما مثله وعند سيديون ليست الضافة

١٠١
 رضى شيرازى

مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا يتم عدى يتم عدى ان يتم الاول مضاف الى عدى الظن والذكر
اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا يتم عدى يتم فقد ريم على عدى لما ذكرنا في قول سيبويه
وكذا يقول هذا القتال في نحو ذراعي وجهه الاسد لانه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل في المضاف اليه
الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في يتم يتم عدى فاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجهها بلعاني نحو يا يتم يتم عدى وهو ان
كان في الاصل يا يتم بالضم يتم عدى ففتح ابتداء النصب الثاني كما في يزيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف يا بن
ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان يتم عطف بيان للاول فهو كالوصف في
التبيين قوله والمضاف الياء المتكلم يجوز فيه يا غلامه ويا غلامه ويا غلاما ويا لها وقفا وقالوا يا ابني ويا امي ويا ابنتي و
يا اممت فتجا وكسروا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم يختلف في
ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد
كواو والعطف وفائه وباء الجور لانه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدئ بالسكان واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما
حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو اصل
وقوهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظري المضمرات الى حال تركيبها بدليل ضمها مرفوعة ومنصوبة
وجوزرة والاعراب لا يكون الرحالة التركيب لو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه المتكلم التي ليس فيها حال
التركيب على البناء على ثلاثة احرف فما اذا بدل جاز وضعها على حرف او على حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا
وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ المر بليزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لوقوعها ابدل بعد كلمة اخرى فلا يبتدئ بها مع كونها حرف علة وهذا ان اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو
جاء في غلامه واما يا غلامه محذوف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف لا تترى الى التزخيم وذلك لان المقصود غيره
في قصد الفواغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فحذف يا غلامه بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة لئلا يرفع عليه
وقلب الياء الفالان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة وهذا الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم
بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو
يا عدو او قد جاء شاذ في المنادى نحو يا غلامه ويا اب بالفتح اجترأ بالفتح عن الالف ما فتح يا بنني واصله يا بنينا فليس
بشاذ كما شذ يا غلامه اجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء
للعلم بالمراد ومثله القراءة الشاذة رب تحكم وربما ورد في الندوة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في القوافي و
الفواصل ليس بتأديرا طلبا للازد واجه قوله ويا لها وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يحجب في باب الوقف واذا
وقفت على يا غلامه بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذ
ياؤه وصلا وذلك على مذهب موقوف على القاضيه باسكان الضاد كما يحجب في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامه بفتح الياء
وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابني ويا امي يطرد فيهما ما في ساء والمنادى
المضاف الى الياء ويؤيد ان عليهما يجوز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على الجاهل منها انهم
لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء تانيث لانهما تدل في بعض المواضع على التثنية كما في علامته ونسبته والاب والامه مضافا للتثنية ودليل

رعي شرح كافيه

كونه للتأنيث انقلاباً في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتأنيث وبقاء الزضافة مقدرة بعدها ولو كان الرفع كما قالوا السمع
 يا ابني ويا أممي أيضاً ويجوز حذف هذه التاء المبذولة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابني يا أممي على ما حكى يونس
 الخليل ليس بنداء الاب واللام بل تاء والفاء يقف عليها بالتاء لأنها ليست للتأنيث المحض كما في اخوت بنت الرواح
 الوقف بمنزلة انفتاح ما قبلها كحذف غنة في آخره بخلاف تأنيث بنت من وقف عليها بالتاء كتبها تاء ووقف عليها كتبها هاء
 لا مبني على الوقف إنما يفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقال لا ندلسه أصلاً يا ابني يا أممي يا ابني
 يا أممي فحذف الالف هو ضعيف لأن الالف خفيفة لا تستقل فتحذف ما قبلها فيا ابن أمي أو يا أبا عمي فحذف الشقل الحاصل بالتز
 وقيل يا ابني يا أممي انما خرج من التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما هي في نحو قوله سكينه ثم يا أممي ناصب به وقيل يقال
 يا ابني ويا أممي بالضم هو اقل من الاول وكسوا التاء فيها أكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ويا ابني ويا أممي لا تخرج
 بين عوضين بخلاف يا أممي يا ابني فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن أمي ويا أبا عمي خاصة مثل يا
 يا غلام المضاف إلى ياء المتكلم إذا اضيف إليه المنادى فهو كما اضيف إليه غيره إلا الهمزة والياء إذا اضيف إليهما ابن أو بنت منادى
 فإنه يجوز فيها تخفيف الياء قياساً بالحذف والقلب الفالكترة الاستعمال بخلاف غيرها فإنه لم يكثر استعمال نحو يا غلام يا
 فلي هذا يجوز فيها ما جاز في باب يا غلام من الاربعة الأوجه ويزيد أن عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابراهيم ويا ابن عم اجتناء
 بالفتح عن الالف لزيادة استثقاله فتولد في تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو
 كسرها أكثر من حذف ياء نحو يا غلام قوله وترخيم المنادى مجاز وهو في غيره ضرورة إنما أكثر الترخيم في المنادى دور غيره
 لكثرة ولكو المقصود في النداء هو المنادى ففصل سرعة الفراغ من النداء للافضاء إلى المقصر فحذف آخره اعتباراً
 قوله وهو حذف في آخره تخفيفاً يعنون بالحذف تخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض عصا والافعل
 حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون أيضاً هذا حذف بالذعر وحذف الاعتبار مع أنه لا بد في كل حذف من قصد
 التخفيف هو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره أن كان حذف الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فإن اردنا الحد
 الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباراً بجواز إخراج منه حذف للتويز والحركة وقفاً لأنها بعد آخر الكلمة ويدخل
 فيه حذف التاء والجزء الأخير من نحو جعلبك لأن الحذف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الحركات عليه يخرج منه حذف الياء
 في نحو يا غلام المضاف إليه ليس آخر الكلمة الا ترى أن مورد الحذف قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لأن
 الحذف لعله لا الاعتبار ويخرج أيضاً حذف لام نحو يد دلالة واجب قوله وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً
 ولا جملة ويكون ما على زائد على ثلاثة أحرف أما ابتداء تأنيث شرط ترخيم المنادى خمسة أربعة منها عدمية متعينة وهي
 أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً وأن لا يكون مستغاثاً ولا يكون منبذاً ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوت في غير متعدي بل هو
 أحد الشرطين أحدهما كونه على زائد على ثلاثة أحرف والثاني كونه تاء تأنيثاً إنما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن
 حكم المضاف إنما لو نقل لا مندوباً لأن المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف وبقية
 الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله حنظلم يا آل عكرم واذكروا يا أوصونا والرحم بالغيب تذكرة وقوله يا أبا عمرو
 لا تبعك فكل ابن حرة سيد عوة داعي موة فيجب أي يا آل عكرمة ويا عمرو وهو عند البصريين ضرورة في غير
 المنادى كما في قول ذي الرمة ويا رمية إذ في نسأ عقد ولا يور منكم أعجم والعرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم

١٠٣
 روى شرح كافيه

والقائه في الحرف وكأية ضمة الغنة وبعض العرب يترجم الجملة بحذف عجزها نحو يا بطة والفراء والرخفشن جواز ترخيم الثلاثة
المحرك الأوسط علما أن حركة الأوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن اللوفيين جواز ترخيم
الثلاثة علما سكن الأوسط وتحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تانيث وعلية على تقدر الاستقلال
كان أو على بنية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال استدلال سيبويه بقوله لا اضحى حبالكم
رما ما: واضحت منك شاسعة أمابا: أي أمامة وإنما لم يجر ترخيم المضاف على اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين
لأنها إذا سمي بها يراعى حال جزئها قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين بأعوانه على ما يجيء في باب التركيب
فلم يكن كل واحد من جزئها مستقلا من حيث اللفظ أي الإعراب لمراعاة حالها قبل العلية ونحو بعد العلية عن كل واحد
من جزئها معنى الاستقلال لأن عبدالله وتابط شتر من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معاً يمكن الحذف من
الأول نظراً إلى المعنى إذ ليس بالجزء الآخر ولم يكن حذف الثاني وحذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكليّة ويجوز
أن يعطى امتناع ترخيم المضاف المضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف متراجعا ما بحيث يصح حذفه بأسره أو حذفه
أخراً بدليل أن أعراب المضاف باق والأعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح
حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الأعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما والمضارع
للمضاف حكم المضاف وإنما لم يترجم المستغاث بالجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يؤرد
عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في
المستغاث الذي في آخره زيادة المدلان الزيادة تنافي الحذف وكذا المنسوب لأن الغلب فيه زيادة مدة في آخره
الخطي والتجيم وتشديد المنسوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون أما علمنا أن المضاف شرط العلية في الترخيم لكثرة
نداء العلم فناسب التحفيف بالترخيم مع أنه لشهرته فيما يقع منه دليل على ما ألف وأما اشتراط العلم بزيادة على الثلاثة لأنهم
كروا نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل بنية المعرب أي عن الثلاثة بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدوم
فإن النقص فيه وإن كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشدوذ لا يعاين بخلاف نحو عجم وبشع وعصه فانه وإن كان قياساً
لكنه علة ظاهرة طيبة إلى الحذف فإن قلت المنادى المترجم المين والاسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو من
وما قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه يشبه الرفع على ما بينا قبل وإذا لم يكن علماً موصوفاً بالزيادة على
ثلاثة فالشروط كونه ببناء تانيث نحو شاة وثبة فانه يترجم وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة وذلك لأن وجه البناء على الزوال
كما ذكرنا في باب لا ينصرف فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلية عن غير المنادى
وأما المربال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لأن بقائه كك ليس لأجل الترخيم بل مع البناء أيضاً كان ناقصاً
عن ثلاثة إذا التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بها قبل بحيث صارت معتقبة الأعراب فالأمر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت
عابثاً وقبل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبرنا سلا التاء مسدداً جزء الكلمة بكونه معتقبة الأعراب قلنا لما كان بناءً على
عدم اللزوم لم يكثر بما يصير إليه حال الكلمة بعدة والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقنية
في نحو الدار والشمس وليس إلا في التانيث هذه الأحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فإن حذف التاء منه كان كالمعرب

أكثر كان الاسم مع التاء ثلثة أو أكثر سواء كان الاسم على أول أو غلبة الترقيم فيه عموماً آخر غير المرخم منه في بعض المواضع
 معاملة المرخم اعنف في التاء كما في قوله سكينه ثم يا أميمة ناصب: وليل أقاسيه بط الكواكب: فصار في المنادى غير المرخم
 وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحدون التاء وهم الأكثرون علموا قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في ط يا
 ط وقليلاً ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بأخرها ليست حركة آخره اعرابية ولا مشبهة بها فحركة
 وقية وأنه وحيداً وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني
 عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله في قبل الفرق يا ضبا عا: ولايك موقف منك الوداع اولم يرخم لغير ضرورة
 منادى لم يستوف الشروط اما شذ من نحو يا صبا ومعه شذ وذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطلق كرى منه لان
 الكرى كالكروان وقال لم يرد هو مرخم لو وان ولا ضرورة الى ما قال مع ذكرنا من المحل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعداء الفراء وابن
 السراج قال في فقا لواتعالي يزي بن مخرم: فقلت لهم في حليف صديق: وكما اريانا الوصف من قام الموصوف لكونه الاعداء في
 فاذا أرخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عند علماء سائر التواضع قوله فاكان في
 آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مددة وهو اكثر من اربعة احرف حذفها وان كان مركباً
 حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحذف واحد قسم ما يحذف للترقيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد حذف
 الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انها زيدتا معاً لا انها معاً بمعنى واحد
 لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معاً حذفتا معاً وهاتان الزادتان سبعة اصناف
 زيادتا التثنية نحو زيد ابراهيم بن علي بن زياد تاجمة المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علي بن زياد تاجمة المؤنث السالم
 نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وذهابان وخراسان ويا النسب ما تشبهها ما يجوز في دروسه وكريته والفا التانيث
 كصواء وهمة الاحاق مع الالف التي قبلها كما في حزباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوساغة اي الحسب على
 ما هو مذهب سيبويه لا انما ارجع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد عجز في
 التصريف حجج الفريقين فيه وتزججها قولها او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مددة زائدة و
 ذلك لانه لا يحذف في نحو عفراة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فالتعريف بها وكذا
 اذا كانت المددة غير زائدة لم يحذف كما في مستماح ومستميه ونقل عن الرفع جواز حذف المددة الاصلية ايضاً و
 المشهور خلافه ونغني بالمددة الفا او واو او ياء ساكتين ما قبلها من الحركة من جنسها فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو
 والياء المتحركتين في نحو كهو ومشرىف لتحصنها بالحركة وتقويهما بها ولا تحذف ايضاً اذا لم يكن ما قبلها من جنسها سواء
 كانا للالحاق نحو سنور وبرذون طحنيين مجرد حل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد
 فيها لان المد في الغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلها من جنسها واما مذهب ورش في
 مد نحو الموت والحسنين وقفهما انفرد به واما حذف الحرفان فهنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن آخره
 والترقيم حذف الاخر لم يحذف فلهذا حذف الحرف الاخير صار منظر فافهم في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل آخره
 حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل قنينة على تخالف على الحذف
 في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف اما بشرط هذا الثلاثي بقى بعد الحذف على حرفين و

الفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبها كما في نحو عمار ومسلمين ومنصور وقوله وهو الاش
 من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة اذ في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحويد ان دمان وشون
 وقلون ودهي يرحم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كل كما قلنا
 في نحو ثبة وشاة وذهب الجرحة الى منع حذف الحرفين في نحو يدك ان وشون دهي والاول اولي وانما لم يحذف
 زيادتا بنون لانها غير تاء بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهزة دور الالف
 في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمرا مفتوحة الهزة قياسا على ذي التاء في نحو كلبه ليمر
 يا ايممة ناصب: والوجه المنع لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فوصل غير الترخيم
 فيه معاملة المرحم والركك ذوالالف بعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك
 لا يجوز بعضهم مثله ترخيم المتن وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبس بالمفرد فالجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطا وكذا
 لا يجوز ترخيم المنسوب مطا نحو زيدى اذ لو ضم لا يلتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لا يلتبس بالمضاف الى الياء وهذا
 كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكر اذ لا يستنبه به اما اذا كان علم فيجوز على لغة
 الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا تشك
 ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهر بالاسمي
 بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان
 او لا ولا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية الحذف لئلا
 يشبه الحرف نحو نغم واجل وهو ضعيف لان معنى نية الحذف وان الحذف كالمفوز والكوفيون يحذفون في
 نحو حوايا ويؤذرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون يجتزئون بحذف الالف
 الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركة من الحذف وقوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان
 مواضع اتصال الكلمتين كالمفضل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فواقبل للفتك من مفاصل الحروف
 المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف في الجزء الاخير بكما له فاذا رخصت
 خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين والاختلاف تاء كما انك لو سميت سرجا
 بمسليتين قلت في الوقف يا مسلي بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات
 فالواو اذا رخصت اثنا عشر واثنا عشرة واثنى عشر واثني عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
 الحذف فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يحذف في باب المركب
 قال المصنف فيه نظرم من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبة للنون حذف الالف معه حذف هاء مع النون
 قوله وان كان غير ذلك اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله
 مرة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حارويا ثمي وياكرو وقد يجعل
 اسما براسه فيقال يا حارويا ثمي وياكرو اي الحذف للتخفيف في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد
 الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما براسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء

رضى شرح كافيه
 ١٠٩

كلامهم ان الحذف لعله موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقى ما قبل الحذف من الحرف على
 حركته وان الحذف لا لعله موجبة قياسية كان لم تكن بالامس فلذا صار ما قبل الحذف في نحو غدا يدوم معتقبا
 الاعراب ذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يجدوا قوة اللة موجبة لكن لما كان الترخيل لعله قياسية مطردة قرينة
 من الوجاهة لطهرهم التخفيف بالنداء باقص ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الياء المتكلم الذي فيه دنة ثقل لكونه في صورة
 المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فية الضر وذلك لما قد منا من ان النداء ليس
 مقصودا بالذات بل هو لتبني الخطاب ليصغى الى ما يجي بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيل
 مطردا كالواجب فنومل المرخم في الغلب معاملة نحو عصا وقاض ما الحذف فيه مطرد واجب ورجل اسم براسه
 نظرا الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان الحذف منوى الثبوت لم يغير ما بقى في مواضع بعضها
 مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيل سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلو وقاضون
 على هذه اللغة يا اعلو ويا قاض برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف فانه وقال المصنف نعم ما
 قال لوقيل يا اعلو ويا قاض في هذه اللغة لم يعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا واخلاف في رد الالف والياء في
 اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يقع بعد الحذف منه حرف اصل السكون كان
 مدغما في ذلك الحذف وفي قبله الف نحو اسحار بالفتحة لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله هودي ولد لم يلبه ابوان
 ما قبله من الفتحة والالف فيقول اسحار بالفتحة لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله هودي ولد لم يلبه ابوان
 وقولهم انطلق في تخفيف النطق وذلك لانه لما تصرفت فيه بعد الترخيم بضم راءه على تية الاستقلال شابه الفعل الذي
 هو الاصل في التصرف فحرك بالفتحة لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر والمكن
 نحو لم يلبه والنطق ولم يضار بالفتحة على الوجه المختار وغيره يبدو به يحذف في نحو اسحار مرخا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه
 اسما وان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو اوزب فحذف فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرة والفراء يحذف
 الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو اوزب بناء على اصله في هرة واما اذ لم يكن المدغم اصل الساكن
 فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسح نجاء يا نجاب وفي راديا راد وفي مضار اسم مفعول يا
 مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته
 لانه لا يرى كما ذكرنا ساكن الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا فحمر بكسر الراء وبما قر كسكون القاف وفتح العين في مقرو
 ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة ساكن الاخير بغير الحذف وذلك بايراد اصله
 ولم يكن ذلك في نحو خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياسا مذهب
 الجمهور في قولهم يا قاض ويا اعلو في المسح بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان الياء في القاضى اصلا
 في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محم فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو
 ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل الحذف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمولان الواو في التقدير ليس
 اخر الكلمة ومنه الفراء من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية الحذف انه لا يجوز
 ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل الحذف ثمود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على

من هبة من تجوز ياءً وياءً في ترخيم عمود وسعيد وعجاء كما صروا إذا جعل المرحم اسمها راسه ضم ما قبل الحذف وف
لفظاً أن كان صحيحاً وفي حكمه نحو يا حار ويا مرم ويا قوي في حارت مروة وقرية وتقدركا كان ياء مكسورة ما قبلها أو الفاء
فأضه ويا مشترى في قاضية و مشتراة وإن كان واو بعد ضمة كما في قلنسوة وممود ابدلت الواو ياءً والضمة كسرة نحو يا
قلنسوة ويا ثقي وفي الكثيرية قلت يا ثمو ويا قلنسوة لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا ويقلب الواو
ياءً والضمة كسرة نحو التغازي والاولى لما يحج في التصريف في باب الاعلال والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه وإن كان
ما قبل الحذف ياء او واو بعد فتح قلبها الفاء تقول في غليان ويزوان يا غل يا غل ويزان يا غل وفي الكثيرية يا غل ويزان ولا اذا نويت الحذف
لم يوازن الفعل فقد يراد بقلب الفاء خلاف ما اذا لم تنوّه كما يحج في التصريف ان شاء الله تعالى وإن كان واو او ياء
بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شفاء ويا خزاء في شقاوة وخراية وفي الكثيرية يا شقاو ويا خراي لان مثل هذه الواو
والياء انما يقلبان الفاء همزة اذا تفرقتا كما يحج في التصريف وإن كان ما قبل الحذف ثاني الكلمة وهو حرف ليرفان
ما حذف من الاصول ردده لا ما كان كيا شاة في ترخيم شاة او فاء كما تقول في ترخيم شية ودية ياوشة وياودي برد العين
الى سكونها عند الخفض ياوشة وياودي بابقاء حركة العين عند سيبويه كما يحج في باب النسب فان الخفض يقول
وشية وسيبويه ومتوي وإن لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذالين كما تقول يا لاء في المسمى بلالة وإن لم يكن
الثاني حرف لين لم ترد الحذف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادي المضموم حكمه المعربات كخامر
ولاحج في المعربات اسم على حرفين ثابته حرف لين لا يسقط ذلك اللين مع التثوين للسالكين فيبقى المعرب على حرف واحد
وان اردت هذه اللغة اى القلى الى قلبها لا يكون منقلباً كما يرخم جليان وحلوى فقد ذكر المبرد انها التجوز اذن لانها
تؤدي الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهل الا للتأنيث غير منقلبة عن شة وقياس قول الخفش جوازها لانه
يكون اذن ملحقاً بحج بفتح الدال واما السيرانى فاجازها وان لم يثبت فعلاً قال لان هذا شة عرض وليس بينة اصلية
وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظيره انه لا يرخم الاعلى نية الحذف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفوزدق وقدر عجل وسعود وهندل وعنفوان واجاز السيرانى ترخيم جميعها على نية الاستقلال
نظراً الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقاً ان تقول في منصور على نية الاستقلال منصو في خضم يا خض
مع ان مقم وقم ليسا من ابنتيه فيقول يا طيلس ويا فوزد ويا قذر عم ويا سيع ويا هندل ويا عنف قالوا واذا رخت
صراوى على القلى قلبت الواو همزة فلما زالت عن النداء لصرفته لان همزة اذن ليست منقلبة عن الفاء لتأنيث بل هي
منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الفاء لتأنيث فيها والاولى ان لا تصرف نظراً الى الاصل فقولهم
وقد استعملوا صيغة النداء في المنروب وهو المتفجع عليه ياء او واو اختص بواو حكمه في الاحراب والبناء حكم
المنادي ولك زيادة الالف في آخره هذا منه بدع على ان المنروب غير المنادى قد ذكرنا ما عليه فلا نعيد قوله
المتفجع عليه دخل فيه الجور في نحو تفجعت على زيد فلما قال الياء او واو اخرج وكل منادى يدل خله مضى من المعاني كالاستغاثه
وتسبح والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فصرفت ودخلت في
جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المنروب وهو المتوجه منه نحو واخرنا واولنا واثبورا وقوله واختص
اعني اختص لفظ المنروب بالندبة بسبب لفظه وافوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد

في شرح كافي
١٠٨

يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمة في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد اعبد الله واطاع العاجل
 اذا كان معروفا معينا وكذا تواليه المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
 وقال المصنف بناء على مذهب اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص
 فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما
 في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاكلة له في معنى الاختصاص كما
 سيأتي قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا قال الازد ليس
 يجب الحاقها مع يا لتلايلت بسبب النداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرامع يا ايضا والاول
 الحاق مع يا فنقول يا هجرا على بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف المندبة نحو يا زيد وا زيد لم يثبت
 وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيدا يا لهاء لكنه في غاية البعد و
 قولهم يا ههنا في المنادى غير المصريح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلامك واغلامك اخر الكلمة لا يخرج من ان يكون ساكنا
 او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركة اعرابية او لا والمغرب بالحركات لا يلحقه الالف ويقبل الاعراب نحو واضرب الرجل
 في المسموع بضر الرجل وكذا واضرب الرجل واغلام الرجل والفراء يجوز اتباع المدة الحركات قياسا على مدة الازكار
 نحو واضرب الرجل ووا عبد الملكية ولم يثبت انما غير الحركة اعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الازكار لان الندبة من
 مواضع مل الصوت اعرابا بالمصيبة فاختار وايفها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب
 الالف واو او ياء الا لضرورة كحاجي واما الازكار فلا يطلب مد تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة
 فيه سواء والفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات اعرابية ما يمكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يرد
 الحاق الالف الى اللبس كحاق قطام وحزام وحيث اعلنا مشهورة فالجود الالف لها الاصل في مل الندبة كما ذكرنا فلا
 تقلب الالف للفس قال الازد ليس والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزوم ما قال سيبويه تقول في ندبة يا ز
 ويا غلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيدا ويا غلاما ففتح الكسرة كافتحة الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع
 المدة للحركة غير اعرابية كان اولى بحصول اللبس قلب الالف ياء بعد النون التنينية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوازيد
 اكثر من وا زيد اناه لتلايلت بمتبعتها واما التي بعد الياء والالف هو الوجه نحو قوله واجمعي الشامتينا وراكبت الحركة غير
 اعرابية وادى الالف الى اللبس تتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامك واغلامك لا يلتبس بغلام الخاطبة وامنهوه
 في المسموعة لتلايلت بسبب المسموعة منها ولا يجوز في النداء المحض بل غلامك لا يستعمل في خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة وانا
 المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جازة واغلامك والسالكين لا يخرج اما ان يكون ينوينا او الفا او واو الياء
 او ميتر جمع او غيرها فالتنوين يحذف للسالكين نحو واغلامك زيدا واما حذف مدة الندبة دون مدة الازكار لا اصل
 المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لجل الف المندبة و
 الثاني حذفها للسالكين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلامك زيدا بناء على مذهب في جواز اتباع مدة الندبة الحركات اعرابية
 والثالث كسرها للسالكين واتباع المدة لكسرها كما في مدة الازكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وراكب الفاخذ قما الالف
 الندية عند الحاجة نحو واغلامك واموك واغلامك لا اصل في الساكنين اذا كان اصل هو القياس كحاجي في التصريف وقال

٩٠٩
 في غير كلام

في شرح كتابه
١١٠

المصنف بل استغنى بها عن الف الندية وان كان واو او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتها بالفتحة نحو يا قاضيا ويا راميما
ويا يرميا ويا سمنند واه واما اذا نبت يا غلامه يسكون الياء فكذا تقول عند سيديويه يا غلاميا اه لا اصلها الف فتحند
واجاز المبر يا غلامه محذوف الياء للسكانير وليريد كرسقوطها في المضاف والمضاف اليه نحو وانقطاع ظهر اه قال
السيرافي والقياس فيها واحد يجوز سقوطها اجتماع الساكنين قال المصنف المحذوف ليس اوجه وقال نحو واغلاميه وجه اما لان
اصلها السكون فيمر قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يحكي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بل قيل قولك امصطفا
ولا تورد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندية بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف المقصورة نحو مصطفياء وذلك للزم
الف التثنية في المتن بخلاف مدة الندية فانها لا تلمز المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فتقول ذلك في الالف لكونها كالف الندية في الصورة فجاز ان تغني عنها كما ذهبت اليه
واما الياء فلا تقولك يا قاضيا في يا قاضيه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا متلتين اءا قبلها من الحركة من جنسها
نحو واغلامه وه وواخا غلامه وواضربوا وواضرب اذا سمع بها فانك تكتفي بها فيهما من المد عن الف الندية لكون مد هما
اصليا بخلاف مد يا قاضيه فان اصل هذه الياء الحركة والف الندية ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يوتى بها مع انه
ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلا وان لم تكونا متلتين جئت بالف الندية بعد هما ان
شدت نحو واقل لو اه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعد ها الف الندية لئلا يلتبس الجمع بالمتن نحو واغلامكو وواخا
غلامهم والواو والياء بعد ها اما اللتان حل فتا في الجمع للاستئصال كما يحكي في المضمرات رد تا المد الندية واستغنى بها عن
الف الندية كما قلنا في غلامه هو وغلامه واما الف المد قلبتا واو او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الف
نحو يا مناه في المسمى بمن وسيديويه يجيز نحو واقتسر وناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربت
بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيد وناه وان اعربت بالحرركات وجعلت النون معتقب الاعراب
ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما يحكي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيد بيناه واقتسر بيناه وكذا يلزم على من ذهبهم
انك اذا سميت بالمتن واعربت بته بالحرركات والزمته الالف جاز ندبته والاف لا وليس يشيء اذ لا مناسبة بين الندية
وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنع فيه وتقول في المسمى باثنا عشر عند سيديويه واثنا عشر اه بالالف في اثنا عشر
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانت قلت واثنان وقال الكوفيون واثنى عشر اه بالياء تشبيها بالالف بالمضاف
لان نون المتن لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء في الوقف يعني ان
الحاق هاء السكت بعد زيادة الندية واو اكانت او ياء او القاجائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا
يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا القائل مع والهاء تكفي
في الفرق بين الندية والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر
فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والقارق هو القرنية واما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف
لحقاها فاذا اجئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في علامية على ما يحكي في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف
وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مسورة للسكانير او مضمومة بعد الالف الواو وتشبيها بيهاء الضمير الواقعة بعد هما
وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل الجراء الوصل محذوف الوقف قال يا مرمجة جاز نيلج والكو

فوق
الواو

يشتونها وقفا وصل في الشعر وغيره قوله ولا يندب إلا المعروف فلا يقال وأرجلته وامتنع وأزبد الطويل خلافا
ليونس الذي ذكره في المتبجح عليه ما المتوجع منه فأنك تقول وامصبتاه وليست بمعروفة ونفع بالمعروف المشهور
علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير من المعارف فلا يقال لهؤلاء وإنما شرط ذلك التحصيل عند النداء في الندبة لأنه
إذا كان المندوب مشهورا لا يندب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتبجح عليه مشهورا يندب لك الاسم جازن بقرينة تقول
ياضارب يا زيدا إذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتبجح عليه واشتهر به وكذا يا حسنا وجهوه في المشهور بذكر فضابط المندوب
أن يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حقرين
زفرماه لا تشتهر الرجلين بذلك وموضع ندبة المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو
والأمير المؤمنين والمندوب هو الأمير إلا أنك لما اردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو لحقت مدتها المضاف لانفك من
المضاف إليه فالحقها المضاف إليه والمود المضاف كما تقول حب رماني وإن لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول
في المضارع للمضاف وأطالع أجلا وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زفرماه وكذا قال يونس الكوفيون أنك تلحقها آخر
الصفة لا آخر الموصوف نحو وأزبد الطريفة وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وأزبد الطريفة لأن
التصال الموصوف بصفته لفظا أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته ويونس أن يقول أنه متصل
بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى أقوى من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف إليه وإن كان في اللفظ انفك
وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكي يونس
أن رجلا ضاع له قمل جان فقال وأبججت الشامييتيئة وأبججت القدر وحكي الكوفيون وأرجل أمسيه وقد استشهد الكوفيون
بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكي الأندلس عن الكوفيين أنهم يأنفون المندوب في الوصل نحو
وأزبد يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء إلا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف عرض
عن هذا وأما الرجل وشذ أصبح ليلا فتر مخنوق وأطرق كرى يعني بالجنس فكان نكرة قبل النداء سواء تعريف بالنداء
كما رجل أو لم يتعرف كما رجل وسواء كان مفردا أو مضافا ومضارع له نحو يا غلام فاضل يا حسن الوجه وياضارب يا زيدا
قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا وإنما لا تحذف من النكرة لأن حرف التثنية إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى
مقبلا عليك متبها لما تقول ولا يكون هذا في المعرفة لأنها مقصودة قصد لها وإنما لا تحذف من المعرفة المتعروفة بحرف
النداء إذا حذف حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاءه على أصل التثنية لا ترى أن
لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف لأنه مفيدة مع التعريف التثنية الخطاب
وكان ينبغي أن لا يحذف من أي أيضا وهو أيضا جنس متعرف بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو
معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه لا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أي هذا من غير أن تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف
من يا هذا فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من أي بوصفه نحو يا أيها الرجل أو بوصف وصفه نحو يا هذا الرجل وإنما
لا يجوز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة وإن كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل أنه مصوغ في الأصل لما يشار إليه المخاطب
وبين كون الاسم مشارا إليه وكونه منادى أي مخاطبا تافظا هو فلما خرج في النداء عن ذلك الأصل جعل مخاطبا حجة أي
أي علاقة ظاهرة تدل على تعيينه وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفا

بحث حذف حرف النداء

بعض شجر كافيته

رضي شرح كافيته

قبل النداء واستشها راب قوله تعالى ثم انتم هولاء وليس في الآية دليل لان هولاء خبر المبتدأ محال في الحروف فيق عليه هذا
من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت الموصولة المضمرة فيشتد نداءها نحو
يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من الانزال محسنا احسن الى ومن قال في ضبط ما تحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يقو
به اى يلزمه جواز الحذف في اعلام رجل يا خبرا من زيد مع تكثيرها وذلك مما لا يجوز وانما يجوز الحذف من المستغاث و
المتعجب منه والمنذوب بالنداء المستغاث به فلما الغت في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرامها واما المتعجب
منه والمنذوب فلاهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والقبال كحذف النداء المحض فلما انقلع النداء الى معنى الحق
مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين ههنا ولم يذكر المصنف لفظ الله فيما
لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الامع ابدال الميم منه في اخره نحو اللهم وذلك لان ما فيه حق
اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف
لئلا يكون اجازة فاقوله اصبح ليل اى ادخل في الصباح وصوت صبحا قالتهام جند في نسخة امرئ القيس تبارك ما به وكان مفركا
ويقال انه سئل عن سبب تفرقكم له فقالت انك ثقيل الصل خفيف العجز سريع الازاحة بطيء الافاقة قوله اطوت
كرار قية يصيدون يا الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان اري هناك كرى فيسكن ويطرق حتى يصاروه هذه مثل
رقية الضبع خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخف ايضا ومثل ذلك
افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على سليلك بن سلكة وهونائم مستلق فخرقة وقال افتد مخنوق فقال له سليلك
الليل طويل وانت مفتر اى انتا من من ان اغتالك ففيم استعجالك في السير ثم ضغطه سليلك فصرط فقال
يليك اضربا وانت الاعمى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو ايا اسجد والمنادى
مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف لسياطسيا كما تقدم
قوله ايا اسجد والتخفيف الاعمى انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجد واومر قرة الاسبغ وابتشديد اللام
فان ناصبة المضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجد وافعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يعتقدون لان
يسجد واو لا زائدة او تقول ان لا يسجد وابدل من السبيل اى فصد هم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالم
فلا تكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجد وهذا واعلم انه قد جاء اسم الاستعمال في غير النداء وهو قل وقلة
وليس قل ترخيم فلان والالم يحذف في المذكر ايا فلا الاعمى من ذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في باعاده ولو كان
ترخيم فلان لقليل في المونث يا فلان يحذف تاء فلانه ومن ذلك يا مكرمان ويا مكرمان ويا نومان اى يا كرم
وبالقيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكه وهو ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السبب ومن الابنية
المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سبب المذكور وفعل في سبب المونث نحو جئت وكلم وجأت وكلم وفعل
هذه قياسية عند سيبويه كالتة بمعنى الامر من التارة وكذا فعل في مذكرها ومفعلان سماعي ربما اضطر
الشارح الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله في نسخة امسك فلانا عرقل وقاله اطفوف اطفوف
ثم اوى بالبيت فعبثته ككاع ولم يسمه شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص
وذلك ان تاتي باى وتجريه مجازا في النداء من ضم والجمع بهاء التنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اى بذكر اللام

بذل

باب الاختصاص

وذلك بعد ضمير التكميل الخاص كانا وائي والمشارك فيه نحن وانا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
 الضمير من بين امثاله بالنسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا الكرم الضيف ايها الرجل اي انا اخص من بين
 الرجال بالكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او الجرد
 بيان المقصود بذلك الضمير لا للاقتضار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في
 صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير التكميل السابق لا الخطاب وانما نقل من باب النداء الى
 باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب
 الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء الحقيقية كما في يا زيد ولا يجوز انما بقية في المتعجب منه
 والمندوب فكله استعمال على النداء في الخالي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الشا
 كها في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقعا الحال اي مختصا من
 بين الرجال وهذا كما قيل في نحن سواء اقمنا ام قعدت ان اقمنا ام قعدت وان كان في الظرفية معطوفة على
 جملة الازالة في الحقيقة مبتدأ عطوف عليه اسم اخراى سواء قيامك وقعودك كما في في باب حروف العطف وقد
 يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقربى للنزل او
 مضاف لقوله انا معاشر الانبياء فينا يا كذا قل كلام وقولم نحن ال فلان كرماء وربما كان المنصوب على اقاله بنائهما
 يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصب في الاختصاص اربعة اشياء معشروا وال اهل وبني قال انا بني ظبية
 لا تقرأ قول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال
 المصنف المعروف باللام ليس منقول عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف مجمل
 ال لام وان يكون منقول عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدركا عن واخص او امل ح
 قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان تنصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال اجمع منقول عن
 النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد اقم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام
 في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المذكورة بجامعته اللام وقد
 يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان
 الاختصاص باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مرت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص متكررا فلايس
 من هذا الباب بل هو منصوب اما على اللام نحو الحمد لله الحميد او اللام نحو وامرأة حمالة الحطب والترحم نحو قوله ولنا يوم
 وللكروان يوم تطير البائسات ولا تطير وقوله ويأوي الى نسوة عطلى وشعثا مريضه مثل السعالى بفعل
 لا يظهر وهو اعنى واخص في اجمع او امدح او ادم او اترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولوقيل في اجمع بالنقل
 من النداء لم يبعد لان في اجمع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحد وكما ينصب على اللام
 ما هو المراد بما قبله نحو قوله وامرأة حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبهه به في القيمة ما قبله كقوله سحى الله جرمنا
 كما اذرت شارق وجوه كلاب هارشت فازبأرت وقال ساقار عصى لا احاول غيرها وجوه قرو
 يتبعى من تخادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ارجل المسلمين صفة

رخص شرح كافي

للرجل وعبد الله الاختلاف اعلم بها فهو مثل قولك اصنع ما سر اباك واحب اخوك الصالحين فلما ارتصب على المدح او
 ترفع عليه ايها المسلمان اعني الصالحين كما يجب في باب التبعث واما اذا قلت يا زيد وعمر والطويل او الطويلان فهما
 صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال صفا بل عطف بيان
 لانه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على
 الموصوف لما في لفظه يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم اركان فيه معنى مرهبة المعاني والافعال عطف بيان لان فيه
 شرحا وبيان انا كالوصف قوله الثالث اضع ما له على شريطة التفسير وهو كل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير
 او متعلقه لو سلب عليه او مناسبه لنصب نحو زيد ضربته وزيد امرت به وزيد ضربت غلامه وزيد احببت عليه
 ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت والنبس اما وجب اضرار الفعل هنا لان المفسر كالعوض من الناصب
 ولم يوعت به الا عند تقلير الناصب لتفسيره فانها الفاعل يغني عن تفسيره فكل الناصب هنا الحكم الرافع في نحو قوله
 وان احل من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس ما ناصبه مضمرب بل الناصب
 عندها هذا الاسم لفظ المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليط عليه نحو زيد ضربته فضربت عامل في
 زيد كما انه عامل في ضميره واما الغيبة ان اختلف احد هما بتسليط عليه في العامل فادل عليه ذلك الظاهر مسدده
 كما في زيد امرت به وعمر اضربت اخاه فالعامل في زيد هو قولك امرت به مسدده جاوزت وفي عمر اضربت
 غلامه مسدده اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمربا نصيب عندهما وانما جازعنا ان يعمل الفعل الطالب
 لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره مع حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليط على الضمير بعد
 تسليط على الظاهر المتقدم تأكيد ابقاء الفعل عليه ليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثل تأكيد
 او بدل لا وعطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيد امرت به وزيد
 ضربت غلامه ولو قيل على ذلك ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقا هو بدل الكل من
 المنصوب المتقدم كان قولنا ويطرد هذا في جميع المثل الضمير في زيد ضربته بدل من زيد كذا الجار والمجرور في زيد امرت
 اذ المعنى زيد جاوزته وكذا اخاه في قولك زيد اضربت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد
 ضربت اخاه وكذا في قولك زيد اضربت عمرا في داره وزيد القيت عمرا واخاه بتقدير يرمي ما ليس زيد ضربته ولا يس زيد
 لقيت ثم بينت الملا ليس بقولك عمرا في داره فانه ملا ليس زيد يكونه مضروبا في دار زيد بقولك عمرا واخاه فانه ملا ليس زيد
 يكونه طيقا لك هو ونحو زيد وان كانت الملا لبسة في صورتين بعيدة كما يجب في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون
 كون المنصوب معمولا لفعل مقل يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب سناذ
 متم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لافعال كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز ان يكون في ان يرتكب ان ارتقاء امرؤ هلك
 المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل
 اسم بعد فعل احتراز عن نحو زيد اهلك ولا يريد بقوله بعد فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء
 الكلام الذي بعده نحو زيد امر وضربه وزيد انت ضارب قوله او شبهه ليس من نحو زيد انا ضارب او انا ضارب عليه ويعني
 بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصل فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلب لا يفسر كما

حجي ومنصوب المصدر لا يتقد عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل فما يفسر اذ لم يصدر الاسم
 بحرف لازم للفعل ما اذا كان مصدر دابة فلا يكون المفسر الافعال سواء فسّر الرفع او النصب نحو ان زيد قام وان زيداً
 ضربته ولا بد لشبه الفعل بما يتقد عليه ما قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضاربها او بعد نحو زيد انت محبوس عليه
 وزيد ضارب عمه ولكن احرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيد ضارب العمه وما زيد ضارب البكران واللام تنصب ضمير
 الاسم المحدود ولا متعلقة لفظاً ولا محلاً ولا يحى زيد ضارب العمه ان كما يجوز زيد يضربه العمه ان قوله مشتغل عنه
 بضميره اى مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بما العمل في الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب
 العمل في ضميره ولو لا ذلك لعل فيه وهو احتراز عن نحو زيد ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل
 المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر
 ان قوله بعد لى سبط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لى لا
 الضمير لعل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما انقرض في مكانه فلم يبق الا النصب فيغنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن
 نصبه بضميره اى لو سبط عليه لم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقة اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير
 والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً الى ذلك الضمير نحو زيد ضربت غلامه ومنه نحو زيد ضربت عمى واخاه
 لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفاً للعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيد ضربت
 رجلاً يحبه وزيد ضربت الذى يحبه وما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيد القيت عمى ورجلاً
 يضربه وزيد لقيت عمى والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلما اراه اصبى اعقلونه هيحيات
 مالى طالعات مجرم ما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يقولون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير
 المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوباً بالفظا او محلاً كما ظر بعضهم نظراً الى نحو زيد
 ضربته او مرت به او انا ضارب بل الشرط انتصابه لفظاً او محلاً او انتصاب متعلقه كذا ترى انك تقول هذا ضربت
 من تملكه او مرت بمن تملكه والضمير مرفوع والمفعول ضربت محلوها ومررت بمحلوها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره
 وبقوله لو سبط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصديق كان واخواتها نحو زيد
 ضربته وعمر وليتاك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصديقها لكن لا يعمل ما بعد ها فيما قبلها لكونها حرفاً مصدرياً
 ومن الواجب تصديقها كذا نحو زيد كذا ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربه وكذا العرض نحو زيد ان تضربه
 وحرف التخيض نحو زيد هذا ضربته او لا اولاً او لو ما هكذا لا للتميز نحو هذا الرجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد
 لعمر يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيحى عمى اضربه ولا اضربه ولن
 اضربه اذ العامل يخطاها قال قد صحت ام الخبر تدعى على ذنبك لم اصنع يروى برفع كله ونصبه اما ان
 فقيل انك فيها لكونها تقيضة سوف التي يخطاها العامل نحو زيد سوف اضرب واما المرفوع فلا متراجها بالفعل بتغيير معناه
 الى الماضى صارت كجوزة واما ان فلان فها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخسب
 ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظراً الى كونها النفي الذى حققه صدر الكلام كغيره
 مما يغير معنى الكلام كذا من رجائه عند تحدد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصديقها حروف الشرط نحو

١٥
 في خبر كذا

زيد ان ضربه يضربك وزيد لو ضربه ضربه كذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل ادعاء الشرط
كما هو من ذهب البصريين على ما يبي في بابيه واما الكوفيون فيجوزون وتقديم معمول الجزاء على ادعاء الشرط نحو زيد ان قام
اضرب اما معمول الشرط فاجازة الكسائي دون الفراء نحو زيد ان تضرب يضربك منها الاسماء التي فيها معنى
الاستفهام او الشرط نحو هذا يضربها اضربه او ايكو يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصور
في معموله بالتقديم عليه نحو زيد احسنه او احسن به وكذا فعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمر ووكذا
المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله
على من ذهب البصريون نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان في الموصوف والموصول لان الصفة والصلة
مع الموصوف والموصول في تاويل اسم مفرد فلو علمنا فيها كانت كل واحدة منهما مع مفعولها المتقدم عليها كلاما
فالرفع اذن واجب في نحو ايمر اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك سجل لقيته كرم وكذا لا تعمل الصلة والصفة
فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه غيب وزيد رجل يضربه موقوف وانما لم تقبل فيما قبلهما
كراهة لوقوع المفعول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله اضربه لان القسم له الصلة لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد لا فيما قبلها
فيجب الرفع فيما قبل لا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد لا من حيث الحقيقة من جملة مستناتة لكن
صيرت الجملتان في صورة جملة قصد الاختصار فاقصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك
على الوجه كما ذكرنا فليكن يحتمل ان يعمل ما قبلها وما قبلها وما قبلها في الجملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل
لان الأصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مستدل الى ضمير متصل راجع اليه نحو
زيد ظنه منطلقا وزيد ان ظناها منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
المؤخر قلت زيد ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيد اضرب على ان الضمير عائد الى زيد يجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول
اعني نحو زيد اضربه لا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون الخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن
نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول تغايرها هو المشهور فلهذا لم يجز زيد اعطيته على ان الضمير لزيد وان المفعول اعطيته نفسه لان
المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو المصل
المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يبي في بابيه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد كان قياس هذا الجوز ايضا نحو زيد ظن
منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه في صورة المفعول مع تأخره
رتبة واما نحو ضربه يد اسيدة وما ضرب يد الرعير وقال احتياجه الى تقدم المفعول ليس لذاته الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه ولعل الاكتمالين قبل اما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجب تقبل في الفاعل زيد لم يضرب
الا هو في المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظن حتى جاز فيه ما لا يجوز
في الضمير نحو اياك ضربت تجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد مثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين

هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير هندا ليس بنفس المفعول هي المفسر وكذا جاز ان يقع الفعل
 المسند الى الضمير المتصل على موصول الفعل العامل في المفسر نحو قوله ضربت زيدا ضربا يضر بزيد التي ضربته وهو كالاول
 معك فانك قلت ضاربة زيد ضرب ومنه الفراء المسئلتين ينبغي من جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو
 غلام هند ضربت ايجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هندا لان المضاف اليه كجزء المضاف
 فيكون معه في بنية التقديم كما كان معه في بنية التأخير في ضرب غلامه زيد الذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل للمفعول اذا كان
 متصلا وكذا العكس كما ذكرنا لك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام هندا وكذا لا يفسر ما اضيف اليه
 المفعول للفاعل فلا يجوز غلام هندا ضربت كما اختار الفراء اذا سمع في المسئلتين مفعود والقياس ايضا ان ينعما لان
 الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى اذيلة ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس
 الفاعل فكذا الى ذيلة ايضا واما نحو ضربت بيد سيده وضرب بيد سيده فان ذيل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس
 الآخر فلا يستدركه وكذا لا يجوز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسيط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما
 من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها الا انما لا بد ان ما بعد
 من ذيول ما قبلها فيكون شئ ما قبلها من ذيول ما بعدها
 واما نحو قوله تعالى اذ جاء نصر الله والفتح الى قوله فسيب فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذ اعلى المذهب الصحيح كما يجب في الظن
 المبنيته العاجل في اذ اجزاؤها الا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورته التدل على لزوم ما
 لما قبل الزوم الجزاء للشرط كما يجب في الحقيقة في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمه
 ربك فحدث فالفاء في الجميم للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعد ها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها لغرض الذي ذكره
 في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما يجب ونحو قوله
 كل رجل ياتين فانما كرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي اخلة على الجزاء التضمن الموصول الموصوف مضمرة كماله الشرط وكون
 الصلة والصفة كالشرط فاما بعد الفاء لا غير الجزاء بل لولم يتضمن الموصول الموصوف مضمرة الشرط وقلنا ان الشرط مقدر على
 الاجل ما يكره فاجلدوا الزانية والزانية ثم علق ما عمل بنحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمه ربك فحدث على ما يجب في حروف الشرط
 وشغل اجله بما يتعلق بالضمير كان من هذا الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون يتقدم هذا
 كذا فليذوقوه ومنه اما هذا فليذوقوه ومنه هذا حليم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقييد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم
 المتقدم عليه من جملة بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب لوسطه عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا هو
 من جملة وذيوله فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما عند سيويها اذ التقدير عند فيما تلي
 عليكم حكم الزانية والزانية فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيد ضربته او لا تضربه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما
 تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لوسطه عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
 من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعمل للنصب على شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب
 المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فالمراد به هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسر ايضا هذا زبدة
 كلامهم فان قيل اشترط هذا القول يقتضيه فساد كون الناصب مقدر مفسر بالظاهر يودي الى صحة مذهب الكسائي والفراء

أي ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو اشتغاله بضمير المفعول كما هو
 العامل لوجب طراذه في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع
 اذا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له
 محل غير التفسير حمل عليه ان لو يكن له محل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيد ضربته و
 هلا ضربته للفعل محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد اما في نحو ان امرؤ
 هلك ولو ذات سوار لم يكن فلن يكن للفعل محل اخر اذا جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخل على التسمية
 ولا يجوز فعلا ما تقرر ان محل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في زيد قام بل تقول زيد مبتدأ لفاعل
 فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانها لم يضطر الى جعل الفعل مفسرا اذا الهمزة تدخل على التسمية ايضا وهذا
 من ذهب سيديويه والجرمي واختار الخفش في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالنظر نظرا الى الهمزة المستفهام
 ومن ثمر قال سيديويه في نحو أنت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لفاعل على ما قد منافية خبر المبتدأ
 وهو زيد ضربته بالهمزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سبب في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان لفظ
 بين الهمزة الاستفهام والاسم المحذوف فالحق اليوم زيد ضربته فالتحتمار النصب اتفاقا لكون الطرف متعلقا بالفعل
 فالأولى الهمزة استفهام اذا ان تقدر دخلة على الفعل وقال الخفش في أنت زيد ضربته ان نصب زيد اولى
 بالنظر الى الهمزة استفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيد مفعوله اي ضربت زيد ضربته فلما حدثت الفعل بفضل
 ضمير الفاعل المتصل ونظر سيديويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان
 عنه من راحة ويلزم الخفش تجوز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلا هذا مفسر الرفع
 ان يكون الافعال اذا اضطر الى اضمار الفعل الرفع الابدح حرف لا زمر للفعل كحرف الشروط وحروف التخصيص واما مفسر
 الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الكونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيد ان اضار به قوله او مناسبة
 لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقه ولم تكن في الاصل اذا المصنف لم يتعرض لها في
 الشرح والحق انه لا بد منها والاخر نحو زيد امرت به وايضا نحو زيد ضربت غلامه لانه لا بد منها من مناسبة
 ينصب زيد لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصب لكن لا يصح المعنى لانك
 لم تقصد انك ضربت زيد نفسه بل قصدت الى ان اهنته بضرب غلامه فالمناسب ان يطلب في موضع اخر احدها
 ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معني لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الحرف جر نحو زيد امرت به قال الله
 تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والتاخر ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد
 عرفت المراد بالتعلق نحو زيد ضربت غلامه او امرت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمعلق
 الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحذوف بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول
 في زيد ضربت غلامه بل ضربت اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه
 والتاخر ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بتعلق الضمير فيسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر
 مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لئلا يكون لا يختلف

الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمر اضره سيبويه ينصب عمر بالضرب مقدرا بعد زيد المبتدأ خبرا
عنه اني ازيد ضرب عمر اضره والاخفضن يحى زار تفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمر
مفعوله اي اضر زيد عمر اضره كما تقدم من من ههنا واما في نحو ان زيد عمر اضر به فالفعل متحتم
التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحى اليوم عمر اضرته والمنصوب محلا ايا السوط زيد اضرته
وقد تقدم انه يحى زان يتاخر عن الاسم المحذو واسم اخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخي ان الله اكل
عليه وازيد انت عجوس عليه وقد يكتنف اسمان نحو اليوم الخوان الله اكل عليه ان زيد عمر اليوم ضربه وقد يتوال اسمان
منصوبان مقدراين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه اي اهنت زيد ضربت اخاه ضربه وازيد اخاه غلامه ضربه اي
لا بست زيد اهنت اخاه ضربت غلامه ضربه قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما
ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيد اضرته اي ضربت زيد اضرته او يكون لفظ المفسر والاعمال معنى المفسر واللفظ غير
اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحسب عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان تقل ما هو معنى الفعل
الظ من غير نظري محمول لذلك الفعل الظ من خاص بل مع اي محمول كان فهو الاول نحو زيد امررت به فان جاوزت
المقدر قبل زيد اضرته مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به بغلامك او في ياخيت او في اي شئ كان لا يتفاوت
معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظ مع معموله المعين الخاص الذي نصبه لك الفعل
فقد ردك الى المعنى وذلك نحو زيد اضرته غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطم مع اي محمول
كان بل هو معناه مع غلامه واخاه او صديقه او بما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيد اضرته عدوه
لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيد بل المعنى اكرمت زيد اضرته عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظ
مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي محمول له كما وان لم يكن هذا الثاني ايضا
اضمرت معنى لا بست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق بضمير متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين
العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة حرف الجر قدرت
لفظ ذلك المفسر بعينه كما وان زيد قام وان زيد اضرته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيد مرته وان
زيد امررت به فلك ان تضمير فعل الملايسة مطم اي ان لو بس زيد وان لا بست زيد وكذا في ان الخوان اكل عليه و
ان الخوان اكلت عليه اي ان لو بس الخوان وان لا بست واما ان فلك الخوان اكل عليه الخوان فانك تضمير لا بس فاعله
ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اي لا بس الخوان اكل عليه الخوان ولكن السوط ضرب به زيد ولك
ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعل الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرت كما في ان زيد
مرته وان زيد امررت به اي ان جوو ز زيد وان جاوزت زيد او لا ففعل الملايسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه
وعلى الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمير فعل الملايسة مطم اي فاعله في حرف
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد اضرته اي ان لو بس زيد وان لا بست زيد وكذا في ان
زيد مر غلامه وان زيد امررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظ بعينه مع مضاف
المذكور في قولك في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيد اضرته غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان

رضي شوق كافيه
١٢٠

ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظن تفسير المقدر ومعمول الظن تفسير المتعلق المقدر ولكن في نحو ان
زيد لقي عمي وواخوه وان زيد لقيت عمي واخاه والتفصيل اولى من اخبار الملازمة مطلقا لانه يتعدى اخبارها للمفعول في ان
زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمن في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فغلام متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وان زيد امررت بغلامه ان
جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد منعده بمعناه فالملازمة نحو ان زيد
أكل على خوانه وان زيد أكلت على خوانه اي ان لو ليس زيد أكل على خوانه وان لم يستزيد أكلت على خوانه هذا وان
جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيد ضربته وابل السوط زيد ضربته لمرتيقا وت
الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مفعول فان كان المفسر يعمل
فيما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمر اضربه اي ان ضرب زيد عمر اضربه فلا اشكال في ان زيد عمر اضربه والا اضمرت
فعل الملازمة كما في ان اللهم اخوان أكل عليه اي ان لا ليس اللهم اخوان قوله ويجوز الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه وعند
وجود اقوى منها كما مع غير الطلب واذا المفاجاة حال الاسم المحذوف لا بعد اربعة أقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او
يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يزل كجمهور النحاة ما وجب رفعه واثبت ابن كيسان قال ذلك اذا كان الفعل مشتغلا بغيره
تحقق فاعلية الفاعل بان يكون الالف الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مفعول وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون
الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمر وكما في ثمر اعلم ان
المصنف ابتدع باختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فيبين بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم
قرينة خلافه الضمير في خلافه الرفع وخلاف الرفع هنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل
مقدر اما الجواز لا يخله لانه لا يكون الجواز وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسط عليه المعنى يختار رفع هذا الاسم
عند عدم قرائن النصب الموجهة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما في شرحها ولا يريد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم ما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التي سيذكرها
على ما اشرونا اليه وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضارة والاصل عدمها
بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حُذِفَ فاضْمِرَ وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول
انما اختيار الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي
اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجتمع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا
اما واذا المفاجاة اما ما في تمامه ثلث قرائن للنصب هي مع احديهما مغلوبة ومع الاخرين غالبية اما الاولى فالطلب على
ما ياتي والاخران عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا في تمامه من قرائن
النصب الواحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما في اما ما فانما في جرح الرفع
معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان نزج النصب مثلها بغيرها اما ان كان لمراعات التناسب بسين المعطوف

والعطف

والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو قام زيد وعمر واكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين
نحو زيد اكرمته في جواب من قال عجم اكرمته فاذا صدرت الجملة باما نحو قام زيد واما عمر ونقل اكرمته واما زيد فقد
اعطيت دينا رافي جواب عجم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدئ بها الكلام وليست نافذة لا ينظر معها الى ما قبلها
فلو يمكن فصل التناسب معها لكون وضعها ضد مناسبة ما بعد ما قبلها اعني الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تهر لكر عجمها في
الصور تيارها منعت مقتضى النصب من التأثير فيبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف
التقدير واما حتى في نحو قوله هـ القى الصحيفة كي يخفف رجله و الزاد حتى لغلة القاها هـ في وان كانت ليست نافذة
بعد ها الكلام الا انها ليست متحضة للاستيناف كما لا يرى انها لا يقع في اول الكلام كما فلو يكن الرفع بعدها او في
في كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر
انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع التثنية
مغلوبة نحو اما زيد افاكرمه واما بكر افا لا تضربه واما عمر وافرحه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء
خبر للمبتدئ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية او ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الذي
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخصيص واما قوله تعالى انتم افرحوا بكر فلو يمكن جعلها فعلية
بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمر ارا تضربه واما
قوله ان قلة نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحمل للصدق والكذب هذه التثنية الطلبية
التي لا يجتمعها الابتداء بل بعيد مخبر للامر والنهي والدعاء عن حقيقة ما كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك
ضربه فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصددها بما يخرج عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبرا لمبتدئ
نحو زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمر هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدئ احتمال
للصدق والكذب وانما سمى خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا ولو يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول ان كانت الطلب من
قارئ النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقية التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من
الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية
مع امكان جعلها فعلية بحج د تغيير اعراب واما اذا المفاجات فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى وهذا لا تقع
في صدر كلام من دون ان يتقدم ما يثنى كما يقع اما لكن التامة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
غالبية على العطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد اذ اكرضه عمر وفيما قالوا انظر و
ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجب بعدها الاسمية فرقابنها وبين اذ الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعد ها مع العاطف المذكور لكان لهما ان يقولوا خالفت اصلها في هذا
الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا
عمر واضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويجوز النصب بالعطف على جملة

قال ابن
شام في اللغة
في بحث قدس
في جواز النصب
الاشتغال في
فاذا زيد يضربه
مطروحة متضمنة
وهو ان كان اذا
لا يلزم الا الجملة الاسمية
وقال ابن
نحو فاذا زيد قد ضربته
وتبين ان التزم الامة
مع اذ ان كان للفرق
فاذا زيد قد ضربته
الفرق اذا لا يقترن
الشريطة بها اس
ان المعطوف على التثنية
من يسويه والكس
في فاذا يضرب او يدا
نزل على الخلاف
سيفه الحال في
مباحث الظروف
المبتدئة ١٢٨

فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية حيث وفي الامر والنهي وعند خوف ليس المستعمل
 بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر هذه قوائن بخلافها النص في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية
 نحى قام زيد وعمر الكرمته وكذا مع لكن بل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين وكذا في مودت
 برجل ضارب عمر او هندا يقتلها العطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمر يضرب فلا يتبرج النصيب لكون
 فعل التبع كجوده وتجنده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة
 قوله وبعد حرف النفي هي لازما وان نحى قوله فلا تحسبا فخرت به لقيم ولا جلا اذا اذحم الحد ودد وكذا ما زيد
 ضربته واما اختيار النصيب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا ونقدا لما
 ينفي مضمونه اولى وليس له وما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة والمضارع ولا يقدر معموها الضعفاء في العمل
 فلا يقال لمزيد تضربه ولان بكره يقتله كما يقال ان زيد تضربه وضربته لقوة ان جزم بالفعلين واما ليس فيمن قال
 انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسما والجملة بعده خبره بخلاف ليس زيد ضربته وبعض
 من قال بحرفية يجوز الغائها عن العمل الغاء ما اسند لا لا بقوله ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما في باب ما
 ويجل عليه قوهر ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجوز نحو ليس زيد ضربته على الغاء ليس الوجه ان ليس خلق الله
 من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قوله ليس زيد ضربته ضمير
 الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمي الا بصار قوله وحرف الاستفهام علة اولوية بالفعل كعلة
 اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجواز في نحو قام زيد وعمر كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس
 المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقضاء النصيب كهمزة الاستفهام بل الهمزة
 اسند اقضاء له ولكن اجل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية
 وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفين احدهما عري في
 وهو الهمزة في تدخل على الفعلية نحو ضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ
 في نحو ازيد خرج وثانيها دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد لازمة للفعل كما في قسم الحروف في تدخل
 على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيهما فعلية نحو هل زيد قائم لمشاكلة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني
 فعلية فلا تدخل عليها الا على وجه نحى هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان جرد الجملة التي تدخلها
 فعلا تنكرت الصيغة القدرية فلا ترضى الابان تعانقه فيجوز ان توليه اياها وكذا يقع دخولها على الفعلية مع الفصل بينهما
 وبين الفعل باسم نحى هل زيد ضربت وعلى فعلية مقدر فعلا مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيد ضربته والنصب ههنا
 احسن القبيحين وقدم الخلاف بين سيبويه والحقش في ان الرفع اولى والنصب في نحو هل زيد ضربته والوفاة في اختيار
 النصيب افضل بطرف نحو اليوم زيد ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلا مطلقا به
 ويقع نحو هل زيد ضربت و هل زيد خرج فالرفع في هل زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن هل زيد خارج
 كذلك لان كل متطفل على شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
 واما جاز بلاجه نحو هل زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحذوف فرفع اولى نحو ايهما

لا
 ازيد ضرب عطف
 الهمزة على
 الاشارة بها
 ٢
 اى كذا
 ليس من
 هذا الباب
 فيمن قال
 انه فعل

رضى
 ١٢٢
 كيفه

في

ضريبة كما في زيد ضريبة والعلة كالعلة قوله اذا شرطية فيها خلاف نقل الكوفيين انها كاذبة وقوع الجليل بعد ها
 الاربعة الاسمية ليدان يكون الخب فيها فعلا الاربعة الشاذ لقوله اذا الخصم الذي ماثل الراس انكبت ونقل سيديويه
 والخفتر موافقتم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعد هالكن على ضعف والركن لوها عند هافلية اما ظاهرة الفعل
 نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده
 تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيديويه والخفتر وانما
 اختار بعد هافلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعد هافلية المبرد لانها ليست
 عريضة في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومنه على ما يجي في الظروف المبينة واما على مذهب المبرد فينبغي ان
 لا يجي بعدها الرفع الاربعة وجه اذكرة وهو ان بعضهم يجي في جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر
 بالظن ان يتبع بالفعل المقدر الذي هو ذلك الظن قال السيل فيجي هالا زيد قتلت بتقن كرها قتل زيد قتلته وروى
 الكوفيون ان منفسا هلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزى اي ان اهلك منفسا او ان هلك منفسا
 فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا بنى ارموسه بل لا يكتفي به فقام بفاس بين وصليك جازره
 على رواية رفع ابن اذ بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا لم يكن قوله وحيث حيث
 دالة على المجازاة في المكان كاذن في الزمان نحو حيث زيد انجد فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل
 من استعمال اذا فاتها تدخل على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكسعت
 بما نحو حيثما في وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متي وايضا لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند
 الضرورة قال متي واغل نيرهم حيوه ويعطف عليه كاس الساق وقال ه صعدة نابتة في حائرة اينا الريح تميلها
 قل فلواضطر الشارح الى الفصل نحو متي زيد نزره يترك فالنصب واجب لوجوب نقل الفعل بعد هافقوله
 وفي الامر والتخي قد تقدم ذلك بعلة قوله وعند خوف ليس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخب ان
 كل واحد من ماليك اشتريته بعشرين دينارا وانك لو تملك احد امهم الا بشراك بهن الثمن فقلت كل واحد
 من ماليك اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لان النقل ير اشترى كل واحد من ماليك
 بعشرين واما ان رفعت كل فيحمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشتري
 بعشرين وهو المعنى المقصود ويحمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته
 من ماليك فهو بعشرين فرفعه اذن من طرق الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود وخالف الوجه الاول
 اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او بالكثر وربما يكون ايضا
 لك منهم جماعة بالهبة او الوارثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك والنصب اذن اولى لكونه نصا في
 المعنى المقصود والرفع يحمل له ولغيره والمثال الذي اورد المصنف من الكتاب العزيز عن قوله تعالى كل شئ خلقناه
 بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للمثيل و
 ذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق لنصب كل اورفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
 عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق

في الزيادة في الصدور
 انما قال جل بني داود في سورة نوح
 على النكت انما قال في منابها
 قطع من غير ما قال في منابها
 في قوله العديس لا يكون النكت
 الا في الكثرة قال الشاعر اذا الخصم
 انما انما ويمن صفات الطاول
 اجتراس على الكسح ان تفر
 مؤخر الانسان بيك او بصدر قدك
 سارة الواعل الداخل بين
 الشاربين من غير ان يدعي
 الصفة الفاء المستوفية تثبت ك
 لا يحتاج الى تثقيب واسمانز مجتمعة
 المار ١٢٣
 يقول اذا جعل خلقناه صفة كان
 المعنى كل مخلوق يتصف بانه مخلوق
 كان يقدر على هذا لا يتبع نظر الى
 بهن لك ان يكون هناك مخلوقات
 غير متصفة بتلك الصفة فلا ينبغي ان
 الحكم واما اذا جعلناه خبرا او مضافا
 كل شئ فلا محال لعل الا محال نظر الى نفس
 المعنى المقصود من الكلام فتفاوت
 المعنى في تلك الصفة في الواقع
 ان المقصود من خارج الكلام ولا شك
 فيه فاما في المثال الذي لا محال
 فيه فاما في المثال الذي لا محال

جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا اتقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق وكاين بقدر والمعيان واحد اذ لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول عم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ونختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عما استفهام بحجة فعلية كما اذا قيل رايت حل او اجم او غلام اجم رايت فتقول زيد رايت واما كما والنصب والتطابق السؤال الجواب كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيد ان احل قلت زيد يضربانه لان معناه يضرب الزيد ان احل فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحذوف بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هذا يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ فنصب هذا اولى لانه كان قيل يضرب زيد هذا قوله ويستوى الامر ان في مثل زيد قام وعمر الكرمية يرفع الرفع والنصب في الاسم المحذوف اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عاطف على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسب في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقيد بغيره يكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمر وكلمة مثال اوردته سيبويه اعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع عليه الواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمر وكلمة ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمر الموحى وبعبارة اخرى لا يخفى هي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر سيبويه باعذار احد هال السيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمر وكلمة في دارة او ارجله او نحو ذلك وانما سكنت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فتصحح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسما ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم ربك شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمر او لو قلت زيد لقيت عمر الموحى فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الرخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جازان تعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرا في ثوران مثل هذا المثال جازة سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الرخفش خلو المعطوف عن الضمير وجوزة ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب فان زدت في الجملة المعطوف ضمير راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جواز ذلك ومثل قولك زيد قام وعمر الكرمية قولك زيد ضارب عمر وبكر الكرمية يستوي في بكرة الوجهان لان اسم الفاعل الناصب المفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلاما وبكر الكرمية فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذ لم ينصب المفعول به لم يتم مشابقتها للفعل كما يجب في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حارة قوله ويجب

النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيد اضربه والزيد اضربه حرف الشرط ان دلوا نحو لوزيد الكرم
واما المانع وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخوها انما وجب لاجل
الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجب غير مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب تفديكة اما
يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيوييه ويقع الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع
او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيد اضربه كما ذكرنا في متي وحيثما قوله وحرف التخصيص هو اربعة هـ
والاول لولا لولا ما عند التحليل الا المحففة قد تكون للتخصيص كما يجب من قوله الارجل اجزله الله خيرا التقن كالأثرون
اي هـ لثرون وحرف التخصيص لا تدخل الرفع الا على الاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما
مفسر كما في قوله هـ لزيد اضربه او غير مفسر كما في قوله هـ تعدن عقر النيب افضل من كرمه بنى ضوطى لولا الكرم
المقتضى اي لولا تعدن وكذا ان ولوفاته قد يقدر الفعل بعدها بل مفسر نحو ان سيفا فسيق اطلبوا العلم ولو
بالصين ولا يشك ان التخصيص والعرض والاستفهام والتنف والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكما القياس لخص
الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص بحروف التخصيص وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كمنه الاستفهام وما ولا التنف وبعضها اختلف
في اختصاصها بالافعال كالعرض على ما في الكلام عليه في اسم التنف الجنس وكذا ان الشرطية فالرفوع في نحو ارب
هناك يجوز عند الخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب وان زيد اضربه والزيد اضربه في العرض
قوله وليس مثل زيد ذهب به منه فالرفع اي والرفع واجب اما قال انه ليس منه في هذا الباب لانه وان كان اسما
فصل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا
وقوله بضمير او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قول
ازيد ذهب بخرج زيد من الجذ المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على ان يجوز
ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المنه للمفعول استادة الى مصدر مقدرا اي ازيد ذهب الذي هـ به فيكون
المجور في محل النصب فنصب الاسم السابق حصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله
وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو ذهب
شخص زيد ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمنون في نحو ان زيد اضربه لازم الفعل الظن
على العكس اي اضرب زيد ضربه وكلاهما خلاف الاصل اذا اصل موافقة الاسم المحرود لضميره او متعلقه في الرفع او النصب
ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتتوى في ازيد ذهب او ذهب به او ذهب
او ذهب بعلامه بافعا وتوى في ان زيد اضربه او حق عليه الضلالة او ضربت علامه او حق على علامه الضلالة باصا
قوله وكذلك شئ فعلا في الزبراي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا الميربق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبراي كل شئ اعلقنا الجار والمجور بفعلوا ونحن
لم نعمل في الزبراي في صحائف اعمالنا شيئا اذ لو وقع فيها فعل بل الكلام الكاتب او وقع فيها الكتابة واجعلنا الجار والمجور كل شئ
صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه

ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وقيل هو صفة كل شئ اى كل طاعنه مثبت في صحائف عالمه حيث لا ينفك
صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجله والفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملة عند سيبويه والافلتاح والنصب
جميع الشروط في حاصلة قبل النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو فختار فلان الان القراء لما اتفقوا فيه
على الرفع اما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قوة بالنصب والنصب مع الطلب فختار كما تقدم والقراء لا يجوز على غير المختار
محل له النجاة وجملة يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى
اذ جاء نصر الله والقرآن قوله فسيب كحلي في الظروف المبينة او يكون الفاء واقعة غير موقعها بغرض كحاف وبك فلان واما اليتم
فلا تقهر واما اذ لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فاجدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كك لكون الالف
واللام في الزانية مبتدأ موصولا في معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط فخير المبتدأ كالحزاء وهذا الذي
ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقة وقال سيبويه
جملة ان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتل عليه بعد قوله فاجله واهو
الذي وعد واما ان حكم الزانية في الفاء عند ايضا للسببية اى ان ثبت نفاها فاجله والخبر ايضا بقوله مشتغل عنه
بضميره كما قلنا قوله والافلتاح والنصب لولا التقيد كان المذكور ان المبرد وسيبويه كان مراد الباب وكان المختار
النصب لفريضة الطلب التي اقوى قرائنه وتقلد المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقديم سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره
المصنف واعلم ان ما يستغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافعال المقدرة ينبغي ان يكون
مشتغلا فيقتل في نحو ان زيد لم يبق الا هو ان قام زيد لم يبق الا هو وفي نحو ان زيد لم يضرب الا اياه ان تضرب زيد الم
تضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدرة موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقعة
من استجارك المقدرة مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيد في ان زيداً ضربته واقعة من ضربت المقدرة موقع
الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا خيلا ان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب
وليس قبل الاسم المذكور الحق ينتقض نفي الفعل المقدرة كما نقض الاسم المذكور قبل المشتغل به في المفسر فلم يبق الا اضمار
الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نفيه بالافعال في مقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يبق الا هو وكذا تضرب زيد ا
يوافق لم تضرب الاياه فاذا انقضى هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان الاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير
ومتعلق به كك اى متعلقان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين
اما متصلان او متضمان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار ذيل افع لذك الاسم المذكور
او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبت اعتبارا باياه قلت هكذا لم يعطك اياه الا هو
فلو تسلطت الفعل عليه قلت زيد لم يعطك الا هو وان رفعت اعتبارا بهو قلت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه
الا هو لان المشتغل به اذن بعد الافعال من تقيد بموجب كما تقدم وتسلط المفسر هنا على الاسم المذكور محال
اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمير الرفع وان
كان منصوبا اضمير الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه وارجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعولين
ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقيد بان اعطاك زيد اعطاك اياه وان

لم يضرب زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبرت المنفصل كان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول
 مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيد اضرب فكيف يجوز
 مع تاخره وكان بالتسليط ان زيد اعطاك فيكون نحو زيد اضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد
 لم يضرب الاياه كان التقدير يضرب زيد بالتسليط من زيد اضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل فيه
 منصوب نحو ان زيد المريض به الاهو اي لم يضرب زيد المريض به الاهو ولو اعتبرت المنفصل كان التقدير ان
 ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد
 ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كغدر مت وفقدت والالتصاحب ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
 متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجب في باها نظرونا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
 بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت كان التقدير ان علم زيد علمه قائما فيفسر
 المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز ان في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو زيد علمه قائما
 فكيف مع تاخره عن الضمير وكان بالتسليط ان زيد علمه قائما ولا يجوز ان يصلا ما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا لجا
 الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما
 اي ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما
 ان علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير متعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان
 زيد ضرب غلامه وان زيد اضربه غلامه وان زيد مر بخلامة وان زيد صابه غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالتعلق
 فيجب ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالتعلق الضمير كان التقدير ان لا يسب زيد وضمير لا يسب لزيد و
 لا يجوز لما قلنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوف فاقى مثله يكون التقدير ان ضرب زيد اي متعلق زيد
 فيكون للمفعول في الظاهر مفسر الفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير يزيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم
 المفعول نحو زيد اضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيد لا يسب وان زيد اضرب اي
 متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين متفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيد
 لم يضرب غلامه الاياه وان زيد لم يضرب غلامه الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق
 زيد لم يضرب غلامه الاياه وتعلق بالنصب فيها ان ضرب غلام زيد لم يضرب غلاما الاياه وبالتسليط ان زيد
 ضرب غلامه لانك اذا حذف الضمير المستثنى حذف اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليقع مفعلا لاجاب الضرب
 لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدر الرفع في الثانية الضرب غلام زيد لم يضرب غلامه الاهو تقدير النصب فيها لم يضرب زيد
 اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاهو وان لم يلائس زيد اضرب غلامه يضرب غلامه الاهو على تقدير المصنف
 وبالتسليط ان زيد اي غلام زيد لم يضرب الاهو وعلى تقدير المصنف ان زيد لم يلائس يضرب غلامه الاهو واما المفسر
 الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع
 والنصب فتقدر الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدر بالنصب ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب
 اخوه اياه وبالتسليط ان زيد اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيد لا يسب يضرب بيه هذا ما عرضنا تمام

لا يكون الخطة التي لا تسب به نفسه
 غلامه بالخطة التي تسب به نفسه كما ذكره
 ولا يصح ان يقدر لا يسب بضمير غلامه
 مفعول ثانٍ فاعطاك مفسر للفاعل
 من مفعول في مسئلة في الحال في صورة
 للتعلق من قوله تقدير ان زيد ضرب غلامه
 الاتصال اخي فلو كان ان زيد بخلامة فانه
 ويعلم منه حال ان زيد بخلامة فانه
 يتعين الرفع اي ان من زيد بخلامة
 ولا يجوز النصب على تقدير ان جاوز
 زيد بخلامة ولا على تقدير ان جاوز
 زيد اي شقيق زيد والضمير في
 التقدير في مسئلة يكون الضمير الخالف للقدرة
 في الاعراب منصوب كما في قوله ان زيد
 ضرب غلامه وان زيد اضربه غلامه ولم يذكر
 الش تقضي ان هذه المسئلة لا تليق بالمقايضة
 اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيد
 ضرب غلامه لان غلامه ان كان فاعلا
 للمقدر المقدر فذا ان كان فاعلا للمقدر
 فهو الظاهر فهو فاعل ضرب فاعلا للمقدر
 فله نفل ذلك القاعل ولا يجوز الرفع على
 تقدير ان لا يسب زيد ضرب غلامه والضمير
 المتصل لزيد لا يسب زيد ضرب غلامه
 للمفعول المتصل في قوله فاعلا للمقدر
 ان تقدر ان الظاهر ان المفسر في المسئلة الثانية سقطت
 من قوله ان في المثال هذه المقايضة
 بعض من الظاهر ان جواز النصب في
 على فاعله ضمير لزيد

من الباب - والله اعلم بالصواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير راق تحذير بما بعد وذكر المحذر منه مكررا نحو اياك
 والاسد اياك والتحذير بالطريق الطريق سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد تحذير بما مع
 انه ليس بتحذير بل هوالة التحذير قوله هو معمول بتقدير راق تحذير بما بعد مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون
 المعطوف وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما اللفظ المحذر
 منه مكررا معمول الجدل مقدر راق نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعدة معمولة لا لبعيد مقدر راق
 قوله تحذير بما بعد منفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير بان يقال راق تحذير بما بعد ذلك المعمول
 كالاسد الذي بعد اياك وتقدير راق هي متاخره بعض الساجه من حيث المعنى اذ يصير المعنى ان تقسك من الاسد ولا يقال
 اتقيت زيدا من الاسد اي تحيته ولو قال بتقدير راق او بعد كان اولى قوله اذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك اذ ذكر
 مصداق عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقال في الال مضاف اي هو ذكر معمول اذكر المحذر منه
 وفيه نظرا ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات لا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما
 اضر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ اذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا
 متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني زيدا وعمري بالو كانت منفصلة جازت المخالفة
 بغير ما بعد ما وما قبلها تقول انما مقيم ثم يبدل لك فتقول او امش بهن بل نا امش فيكون للاضرب عن الاول و
 الاثبات للتاني كما يحسن في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعا ولا تطعم منهم اثما او كفورا وقالوا لا تطعم كفورا
 لا تنقلب المعنى لانها اذن اضرائية بمعنى بل فيكون للاضرب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا اذكر كان اضرايا عن
 قوله معمول بتقدير راق ولا يستقيم فعله كل وجه في لفظه نظروضا بطل هذا الباب لا تقبل كل تحذير معمول كتحذير وبعيد
 او شبهه ما ذكر بعد ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدره يجب اضرار عامله وكذا كل محذر منه
 مكرر معمول لبعيد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياك والشرع عازر اسك والسيف فالحذر اذن اما ظاهر
 او مضمرة الظاهر في الاضرايا الى مخاطبة المضمرة في الاغلب الا مخاطبا وقل يحسن متكلا احكاما واذ كان معطوف فاعلى
 المحذر جان ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياك من الشر وقولهم اذ بلغ الرجل الستين فاياك واياك الشواب شاذ من
 وجهين من جهة وقوع اياه محذر او ليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر سيبويه يقول تحذير نحو اياي والشر بنحو
 التحذير ونحوه قال الخليل بعضهم تقول اياك فيقول اياي اذا قيل منك واستجابا كان يقول احذر نفسي ولحفظ وغير
 سيبويه يقول في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقوله سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
 كما في اياك والشر وقول عمر جماعة اياي وان يحذف احد كمال الرب بالعصا وليدك لكر الاسل والرواح يحتمل امر للشكوى
 لا بعد نفسه عن مشاهد حذف الارب وامر المخاطب اي بعد ونى عن مشاهد حذفه واما الثاني اعني المحذر منه
 المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد نفسك نفسك واياك واياك واياك واياك سواء كان الظاهر مضافا او
 والمضمرة متكلا او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد واياك احذر نظرا الى
 ان تكرر المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعا دكت الارض دكا دكا ومنعه الرض ون وهو الاولى لعدم
 سماء ذكر العامل مع تكرر المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله حكمة اختصاص وجوب الحذف

له مثل
 له مرفوع
 بالعصا
 رتبة ما اس
 له الاسل
 نحو ما يقال
 كل نحو
 فتذكر اسل
 يسمى الرابع اسل

رضى شرح كافيته
 ١٢١

بالمحذ منه المكرر كمن تكرره دالا على مقاربة المحذ منه للمحذ بحيث يضيق الوقت الاعنى ذكر المحذ منه على ابلغ ما يمكن
 وذلك بتكريره ولا يسم لئلا كوالعامل مع هذا المكرر واذا لم يكن الاسم جازا لطهار العامل اتفاقا قال المصنف كما اصل اياك
 والاسد اتفق ثم انهم لما كانوا اجمعين بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلوا بالانفس ضاعا الى الكاف
 فقالوا اتفق نفسك ثم حذف فوالفعل المكنة الاستعمال ثم حذف فوالنفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زل بجدة
 الفاعل مع الفعل فوجه الكاف لو كان يكون متصلا لان عامله مقدر كحلي في باب المضمرات فصار منفصلا وادى الى هذا
 الذي ان تكتبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو يتقدم بياك باعد او نحو باضمار العامل بعد المفعول انما جاز اجتماع
 ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الاياك وما ضربت الاياى فان قلت بينهما
 فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الاياى ليس ضمير المتكلم بل هو المنعقد المقدار ما ضربت احدا الاياى
 فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى صوبت قلت الضمير المنفصل حكمه في كل منهما
 حكم الظاهر كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيراني بجواز نحو اياى
 ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر والمنع المصنف في شرح المفصل عند
 قول جاز الله احمد فغنى اياى ضربت ما ضربت الاياى واياك لغنى اى ما غنى الاياك وانما وجب حذف العامل
 في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى يغنى نفسك من الاسد
 ونحوى هذا الكلام احذر الاسد معنى الاسد عرفت نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبغيد الاسد
 عن نفسك وان تتابعه عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه اياك محذوف والاسد محذوف
 وهو اقبح الفان فكيف جاز العطف فاجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه في الالفة التي انتسب بها المعطوف
 عليه الى عامله وجه انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعث او كذا الاسد مبعث اياك لغنى اياك لغنى
 الاسد قوله وتقول اياك من الاسد من ان تحذف واياك ان تحذف بتقدم ومرو لا تقول اياك الاسد لا متناع
 تقدر من اذا جاء المحذ منه بعد المحذ فلما ان يكون مع ان اولهما فالذي يغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه هذا
 الوجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدار اى يغنى نفسك من الاسد
 والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك واذا تحذف واياك من ارتجاف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار
 لان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها تباويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
 اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع الجر وكشبه واحد كذا ان المصدرية وبعد حذف حرف صار ان
 مع صلته في محل النصب عند سيوميه نحو الله لا فعلن وقال الخليل والكسائي هو باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى
 لضعف حرف الجر عن العمل مقدره ونحو الله لا فعلن نادى وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفر الله ذنبا اى
 من ذنب وبقائه الخبر اى بقى له وقال الاخفش الصغير يحذف حرف الجر قياسا اذا اتقين وان كان مع
 غير ان وان ولم يثبت فلما لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسم فان قيل فاحذف العاطف
 قلت حل فيه ايضا لا يحذف وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرها واما حذف
 العاطف فلم يثبت الا نادى كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذي اذما اتواك لتخلمهم قلت اى وقلت واما قول الشاعر فاياك

لا يجوز ان يكون
 بغيره فيكون
 نفس الشيء
 انما هو ما
 المسمى من المكان
 وقد تم في هذا
 الى قوله في قوله تعالى

باب في المفعول

رضى بنى كافيه

اياك المراءى فانه الى الشئ وحال الشئ فاما الضرورة الشعر واما ان اياك اياك من باب الاسد الى المحذرين
 مكررا والمراءى منصوب بلحن وهذا قول سيبويه واما لان المراءى مصدر بمعنى ان تمارى فحل في جواز حذف حرف الجر
 على ما يقدر به مع هذا الوجه قياسا للمصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التي في المحذرين
 بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر ما يجزى اضمار فعله قياسا وهو باب الرفع وضابطه كل مغزى به مكررا ومعطوف عليه الواو
 مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الطيحا لا يغير سيارحه والذي مع العطف نحو شاك
 والكج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعللة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه
 في المكرر ههنا مثله هناك وان ينكر وخلاف من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز
 ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعنى بقوله فعل مذكور
 الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد
 فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت
 واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك
 الفعل فلفظك فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد
 ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدر في معنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه
 تقدره واما اذا ظهر فلا بد من جرة وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقديره في
 فالاولى ان يقال هو المقدر بغيره من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدر في وظروف الزمان
 كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قيل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لانها
 ولفظ مكان لكثرة وما بعد حلت على الوجه وظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب
 بتقديره في والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان
 والموقت منه لانه نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
 قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست
 خلفك واما مك منتصب بالخلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول فيخرج منه
 المقادير المسووحة كفرسخ وميل واختلف في انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعا
 المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند لدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذوة وتلقاء وما هو
 بمعناها وتستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال يد جانب عم وكنف بل في
 جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال يد خارج الدار كما يقال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال يد اخل الدار و
 جوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسم لا اجل صانقه المشي خارج عن مسماه
 فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب ذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين و
 ازاء وحذاء وحذوة وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب
 من المكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجوزي وتكلف المصنف ادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم

الخ

ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسوح كالفرجة داخل فيه فان المكان لم يصرف فوسخا بالنظر الى
 ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام
 المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الأماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
 اشياء داخلية فيها كاللؤلؤ في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو حلف وقدام وبين وشمال
 وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من
 المبهام في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض في قوله ميم لئلا
 من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدوث الواقعة فيه والحدوث شئ خارج عن معنى المكان
 مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد قمت مضرب بل هذا النوع من المكاريب خله
 تفصيل ذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اول والثاني لا ينصب
 على الظرفية الا بالفعل الذي ينصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب
 والمقتل والمائل والمضرب ونحوها والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس
 والمقعد والماوى والمسد والمقبل والمبيت يقول قمت مقامه وجلست مجلسه واوتيت لماواة وسددت مسدده
 وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام ونحرت مكان السكون
 وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مكره قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مؤصد وكلما
 مبيعت واقتت مشناه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصب فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم
 موضع بكر وقتلته مكان القرائة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهام من المكان هو الجحاث
 الست والموقت وسواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من
 الموقت على الجحاث فانصبته انتصابها لمشابهة الجحاث في الابهام قال المصنف كذلك حمل لفظ مكان على الجحاث
 الابهامه فان قولك جلست مكان زيد الابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف منه تحقيرا ولا ينبغي
 للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد قدما
 وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير المسوخة على الجحاث الست لمشابهة لها في الانتقال فارتعيبين ابتداء
 الفريضة مثلا لا يخص موضعادون موضع بل يتحول بتدويره وانتهاه في كتحول الخلف قدما واليمين شمالا وهذا واعلم انه
 انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة ملولة فطردها النصيب في ملولة في غيره واما
 المكان فلما لم يكن لفظ الفعل والاعلى شئ منه بلح لانه عليه عقلية لا لفظية لا كل قبل لا بدله من مكان نصب من المكان
 يا تشابه الزمان الذي هو ملول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود وجه المشابهة التغير والتبدل
 في نوع المكان كما في الازمنة الثلاثة واما انتصاب نحو قعدت مقعدا وجلست مكانه وفنت مبيته فلكونه متضمنا
 لمصدر ومعناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه طرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه في
 نحو المضرب والمقتل فالجزم لم ينصبه على الظرفية الا بما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف
 الزمان المعين ملول الفعل تغدى اليه الفعل فهو مغالطة منشأها الاشتراك في لفظ المعين وذلك الفعل يدل على

لا يسمي
 حكم المبهام
 بيت الفتي
 بيت الفتي
 بيت الفتي
 بيت الفتي

في شرح الكافية

[illegible]

رضی شریح کا فیہ

كل القول هو مخالف لافلاخ والله المذكورة من مخي وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فالها منونة اتفاقا الاما في الجوهري
ان في معينة لا ينصرف كسحر ولا ادوي ما صحته والحق عبد القاهر عمة وضخوة معينة بسحر في منع الصرف اعي
سما والاولى منه اذ لم تسع الا منى نتي فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو ما تضمنه الا في في كسحر عند
بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضخوة نحو اتيتك اليوم غدة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو
يريد اليتان في يومه او غدة لكن الاغلب المشهور فيما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كعلمين للجنس كما في في فقد ر
العلمية فيما كما في سحر المقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة بمنع على تعيينها من دون علمية ولا الة تعريف
وتعيينها كك مستند الى السماء فالقياس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدة وغيرها فلا يثبت
اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرف
نحو صيد عليه غدة واذا التصرفت وارتدت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول ايتت عند السحر اعل ولا تقول
عند سحر اعل واما الكلام في الضروف الظروف عدم التصرف فيها فتقول غدة وبكرة غير متصرفتين اتفاقا واللم تكونا
معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كما سامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدة وبكرة وفي غير التعيين لقيته
العام الاول اوي ما من الايام غدة او بكرة فيمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول رايت اسامة
وان كنت لقيته واحدا من الجنس غير معين وقد يحذف الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علمية اللفظية
لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدة وبكرة او رب
غدة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كل ورث من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعا
اعلاما المنقولة من النكرات نحو اسامة وتعاله وجيئل في مرجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في
اعلام الانتخاب فغدة علم مرجل وغدة هي الجنس كقولك هذه غدة باردة ومخي في غدة طيبة و
قد جاء غدة جنسا في القرآن في قراءة من قرء بالغدة والعشة قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدة
وبكرة محمولة عليهما الاجتماع في المعنى وفي البنية كما ان يد رحمول على يد في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة
وضعت نكرة واعلام الاجناس مرجلة كما هو وحكي ابو على عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة وللفينة بعد الفينة اي الحين
بعد الحين ففي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرية وذكر سيبويه ان بعض العرب ي
الشوبن في عشية كما في غدة بمعنى انه يجعلها ايضا علم جنس و ردة المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرا في
حكاية سيبويه لا ترد وسحر غير متصرف لا لكونه علم الجنس بل اذ اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف التي
ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند لدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوال وحول وحول وحوال
والثنية للنكر كحافي قوله تعان ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبذلك ومكان بمعناه ولفظنا يعين وشمال كثيرا التصرف
وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا اللفظة بين اذ لم يركب واما حيث ووسط
ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ه صلاة ورسل وسطها قد تفلقا ووسط تجويك
السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معينان اخران وهي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو ات

رضی شکر ۷ کافیہ

دون زيد اذ كان زيد مرتبة عالية ولما طاب مرتبة تحتها فيوصل الى الخاطب قبل الوصول الى زيد يتصرف
فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اي خسيس ومعناها الاخر غير وان يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ
مردونه الهة كان المعنى اذ وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي خلفهم وورائهم فم كلفهم قد امر في
المكان تعالى الله عنه وما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله هـ اذ قالت الخنساء
لقتيلها اراك حديثا ناعم البال افرع اى زما ناصدا وجرى في لفظه مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس
ملى من الدهر قريب ومليئا وقريبا واما غير سيبويه فافهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما
اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرفها وما ذكرته من
الظروف فسماعى واعلم انه يكثر جعل المصدر جينا لسعة الكلام نحو انتظرني جرجر وورين وسير عليه ومجتنى اى مثل
زمان جرجر وورين ومثل ان زمان تروى مجتنى قال الله تعالى وادبار النجوم اى وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف
وعند ابي على ان المصدر بيقام مقام الزمان مرغبا ضمير مضاف ذلك لما بينهما من التجانس بكوفهما ملولى الفعل و
لذلك ينصب الفعل مبنيهما وموقيتهما بخلاف المكان واما قوله كان ذلك مقدم الحجاز فليس من ذلك لا مفعلا
يكون اسم الزمان يقل قيام الحيز مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه
مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميت نشابة اى مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع
زيد احضرفرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام
مضافه الذي هو حين نحو اذ ايتك السم والقمراى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدحاج اى وقت
صياحه هذا اذ كان باكرت بمعنى بكرت لا غلبت بالبكور قال النخاعة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعول به
في يسوع ان يضم مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم الجمعة صمت وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله
تقابل مكر الليل والنهار وقوله هيا سارق الليلة اهل الدار وقد تفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع
فيه سواء ثمر فوعوا على هذا الرصل فقال بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدى الى اثنين فاني قال يوم الجمعة اعطيت زيدا
درهما قال لا المتعدى الى ثلاثة محصورا فاني زاد عليه وجوزة الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوز
الا ان يخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد اكثر من ثلاثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة ليس زيد
قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسعة فيها فقوله خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة
يوم الجمعة مع الجار مفعول به بسبب حرف الجر ثمر صار مفعول به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا
المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فها مثل انما في قوله
استغفرت الله ذنبا الا احب في حرف الجر اى في الاصل صار قياسا في الباب كما كان حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس
في غير المواضع الثلاثة فلا يقول في مرتبة زيد وقت الى عمر ومرتبة زيد وقت عمر وانما كذا قياسا في باب المفعول فيه والمفعول به بالضابط
المعينة لكل منهما لقوله لا التما على الحرفين المقدير فعبا ما قرنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول مختصا بالاسم
المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمت ان الضمير لا يجب ان يكون مفعول فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان
او المكان فنقوض نحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا هو هنا ظرفا قايلا لصفة وقوله الزمان في نحو مكر الليل وسارق

لا الاقرب
من غير الاست
س
غلت بالسم
فلما اذ ريت
البحر اقرب
عليه اس
مقال الاقرب
السم والقمراى
بادام الناس
يسمرون
في ليلة تم تار
١٢

وصى شريح كافيه

اليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان
 جميع المفعول فيه هو المفعول لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول في خبر الاضافة نحو ضارب يد فلان في سائر اليلة فنقول
 اضافة الصفة الى ظرفها كاضافة المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام
 كما في يوم الدين كما في اضافة المصدر الى ظرفه كاضافة المفعول في معنى اللام في محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به
 الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله سبكرت حاجتها الدجاجة لسجوة اي حاجتها اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
 الاختصاص ويختص الشيء بغيره بادق ملائمة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطف وليس معنى في كما ذهب اليه المصنف على
 ما في في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضموع شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضموع ما ان يكون بعامل
 جائز الاظهار او بمتبعية كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب مر قال من سرت اي سرت
 يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقوله من الان اي كان ذلك واسم الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير
 حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه
 ما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه ولا تسرف فيه منا
 ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف ما يستوي فيه الزمان زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ما يجب نصبه ان يوم
 الجمعة سرت فيه هلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول هو ما فعل لعله فعل كور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جينا
 خلا للزجاجة فانه عند مصدر قوله فعل كور اي مضمون الفعل بشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور
 احتراز عن قولك قد شاهدت ضربا الرجل التاديب عجنه التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
 عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول ما فعل لعله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله
 من بان او مكانا لا ينتقض الحد ان بقوت ضربت وقد عجنه التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر
 المصنف مثالين للمفعول ليس به ان قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علته كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم
 وجوده عليه كما في قعدت جينا فالمفعول له هو حامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في
 قعدت جينا او تاخر عنه كما في جئتك اصلا حالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة خاتمة حاملة على الفعل في
 احد العلل الاربعة كما هو مذكور في مظانه في مقدمة مرجح التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود
 فالمفعول له هو العلة العاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة
 التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جينا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله لا يطرد لان التاديب
 علة حاملة على الضرب لفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في التعليل هي تدخل على العلة لا المعطل نحو
 فعلت هذا لانه علة قوله خلا للزجاجة مذهبنا ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع
 وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه اذ به بالضررب فالتاديب
 محل والضرب بيان له فكانت قلة تاديبه بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا
 في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان القعود ليس بيان الجنب ولا يقال قعوده
 حين الرحا ز او كذا قولك جئتك اصلا حالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان الجح ليس بيانا للاصلاح بل بيانا ل

له آخره الا على
 منها من بين شهاد
 الشرح للسيد والفهم
 ثم والعلة الاربعة
 ١٣٤
 ان في يقال علة
 وفيها كسر وانضمرا
 تقاد السقية الثانية
 على نفسه تعديا
 ولا يتعدى الى اس

لا عطاء او النعم كما صرح به ولعله يقدر في مثله قعود جبن وفي اصله حذف المضارع وهو تكلف
 قال المصنف رد ا على الزجاج مع ضربته تاديبا لضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
 فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا
 دون الثاني واما من في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت
 ركوبى والاول حال والثاني مفعول فيه والجر في يقول ان ما ليس بمفعول له منتصب نصب المصدر التي تكون حالا
 فيلزم تكريره ويقدر نحو قوله حذف الموت مجازين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرده ذلك في نحو قوله
 وزعل المجبور والهول مرهول الهول الا ان يجعل ما مصدرين للماضي المقبلين قيلهما اني زعل المجبور وهو الهول
 على ما هو من هب الفارسي في فعلت حمدك ووحدك على ما يجيء في باب الحال من هب البصريين اولى من الباقيين
 لسلامته من الحذف والتقدير باللامين لغيرة قوله وشروط نصبه تقدير باللام وانما يجوز حذفها اذا كان الفعل لفاعل
 الفعل المعلن ومقارناله يعني ان تقدير باللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فحق
 للسمن ولا كرامك الزائر في قولك جئتكم للسمن ولا كرامك الزائر عند مفعول له على يدك عليه هذا كما
 قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا امر حيث اللغة لا السمن
 فعل له الجاء لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فخذ الصريح هو
 المصدر المقدر باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان تقوما بشيء
 واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر
 كجئتكم طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتكم خوفا من فراك او
 بالعكس نحو جئتكم اصطلاحا كالك وشهدت الحرب لقاء اللحد نه بين الفريقين واذا كان الحدث المعلن تفصيلا
 وتفسير المصدر الجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في
 الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافية بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هي المكافاة والعلة
 ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكونه صرح
 بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل في الزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف
 يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيء ان قومته من زينة لم يقيم التقيف منه ما التوى به وانما نصب هذا
 المصدر لتضمنه العلة الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض الحاجة لا يشترط تشاركهما في
 الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان لا يجلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام
 في الجبارغة فاعطاه الله النيرة استحقاقا للسخط واستماتما للبليّة والمستحق للسخط ابليس المعطى للنيرة هو الله
 ولا يجي زان يكون استحقاقا حال من المفعول لان استماتما اذن يكون حال من الفاعل كذا الجواز للعدة ولا يعطف
 حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الجاهل يركب كل عاقر هو مخافة وزعل المجبور والهول مرهول الهول فان
 الهول بمعنى الافراغ والفرغ وليس بمفعول بل هو فرع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في
 التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا

له تقدير في الجملة
 هو الاتفاق في المفعول
 دون الاتفاق في حال
 المعنى المقصود منه
 من اول يقوم
 من رتبة
 الشارح من رتبة
 فيستوى بالانحياز منه
 وانفى من
 العاقر العظيم من الرب
 ليست شيئا واجبه
 في التفسير في هذا
 ولما دوى الجملة و
 الجمهور من الناس
 جلم والزم على التناظر
 وقد زعل بالكرم فهو
 زعل ما بالكرم فهو
 فتور وانما راسا
 انهم البصر ما اطلان
 من الالف والهمز
 البور ١٢٠

قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلن اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل
 الفعل الناصب له وهو الفعل المعلن بالمفعول له اي اذا اشترك في الفاعل كما ذكرنا واقصر المصنف على شرط طير مما بشرط
 في المفعول له فلم يشترط كونه مصدر الدخول في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلن لم يشترط كونه بتقدير اللام وجوابه
 وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الجحد بشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد
 الفعل الحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلواش ولا يتبع حتى تكون حاملة على
 الفعل اما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فالتايتية والجواب اب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا
 فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجوب الوتصو را فممنوع ولا يتبع وينتقض قال يجوز نحو جئتكم صارا ثمرك
 وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير يحذف مضاف الى ارادة اصار او ارادة تاديب قلنا يجوز ايضا جئتكم اكراما
 الى جئتكم اليوم اكراما لك غذا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم سمناء ولينا فظهر المفعول له هو الظاهر المقدر
 المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قدمت جنبا فهو مرافع القلب كما
 قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتكم صارا كما قال
 المص وانما بشرط يجوز حذف اللام الشرطان المذكوران لان على الاعمال كثيرا ما تحذف جامعة للشئ طير فصارت مع الشرطين
 ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدلة المفيدة للعلية وحصول الشئ طير دليل
 عليها ويغري الى الرياشية وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وببيت الحجاج قاض عليه وكذا قول حاتم
 واعف عذرا الكرم اذ خارية واعرض عن شتم اللئيم تكم ما به وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجز بالامر وجب
 تعريفه فلا يقال جئتكم اكراما لك ومنعه الرند لسه وقال لا اري منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه
 الحال والقيمين في كون البيان بكرة فوجب انتصايه مثلهما والظهور ان ذلك لا ترى الى قوله تعالى فظنم امر الذبيحة و
 حرمانا والباء للسببية همها كاللام قال المالك اذا حصل الشرائط فجز المقترين لام التعريف اكثر من نصبه والحمد بالعكس و
 يستوي الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحذف لك على السماع ولا تحلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو
 لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعة في كل رجل ضيعة فاهما مصاحبة
 لكل رجل لان الواو بمعنى مع وينبغي بالمصاحبة كونه مشاركا لك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في
 سرت وزيد مشارك للتكلم في السير في وقت واحد ووقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف لشاركه
 في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد بشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه قاعدا
 كما في سرت وزيد انظر الى ان عمر واتي قولك ضربت زيدا وعمر وامعطوف اتفاقا المفعول معه وينتقض ما قاله
 بنحو حسبك وزيد درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمر واتي المثال المذكور للعطف فلا
 اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة
 لان العطف في جاءني زيد وعمر ويجتمل تصاحب الرجلين في المعنى ويجتمل حصول في احدهما قبل الآخر والنصب نص في
 المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمر لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون في العطف الذي هو الاصل
 اظهر قوله فان كان الفعل لفظا مجازا للعطف فالوجه ان مثل جئت انا وزيد وزيد او ان لم يجز العطف تعين

النصب نحو جئت وزيد وان كان معنى وجاز العطف تعين نحى ما لزيد وعمر وال تعين النصب نحو مالك و
 زيد وما شئت ذلك وعمر وال ان المعنى ما تصنع اعلم ان من ذهب جمهور النحاة ان العالم في المفعول مع الفعل ومعناه
 بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعت الواو او موضع مع في بعض المواضع لكونه اخضر لفظا واصل هذا الواو او العطف
 الذي فيه معنى النجم كالحج في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقد المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا
 يقال والخشبة استوى الماء كما يتقد رسائرا لمفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا
 بقوله جمعته وفحشا غيبة وفيمة ثلث خلال لست عنها بلرغوة والاولى المنع رعاية اصل الواو والشعبي ضرورة
 وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظروف خبر المبتدأ والاولى احواله العمل
 على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد
 ولا لبس او صاحب الطيالبسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل
 الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطر لنصب في كل رجل وضيعته وقال الخفيش نصيبه نصب الظروف ذلك
 ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطى النصب ما بعد ها عارية
 كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله كجاء النصب في كل واو بمعنى مع مطر احوك كل رجل
 وضيعته قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هن الاولى ما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمر ا
 انه لا يجي زفيه الا العطف لعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا للداء وهو ممنوع لان ههنا داعيا
 هو النص على المصلحة وقوله جئت انا وزيد وزيد امثل قام زيد وعمر وبل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
 انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تأكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الغلب لاجل العطف هل يشترط في
 نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الخفيش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية
 اذ لا يسند الجاوس الى السارية وكذا لا يجوز صحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عند مراعاة اصل الواو في
 العطف واجازة غيره اسند لا ابقو لهم ما زلت اسير والينيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول اذ لك استعا
 السير لجرى النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى والله يسجد من السهوات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق
 والاصال وقريب منه قوله تعالى منهم من يشي على بطنه ومنهم من يشي على رجلين او على حذ ف جرى في المعطوف كقوله
 كقوله علفها ابنا وماء بارد اي وسقيتها ماء قبل لا يجي ز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا
 ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ومرة فاستوى وله ان يجي ز العطف في هذا المثال ايضا ويقو
 استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى
 الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب
 في قولك انت اعلم ومالك لا لك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم ماله والتقيد كالاصل في انت اعلم بحال مالك
 فانت ومالك ثو خفف جحف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كمال المحذوفين
 ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث
 عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان

لا مثل زيد
 قد انما اصل
 فيقدر ج غير
 لا ان كل
 اسير على المعنى
 والمجازي مساو
 كذا السجاء في التبيين

١٣٩
 رضى شرح كافيته

والمعنى أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق بأصله فانت أعلم بما يصلح ومثله قوطم انت أعلم
وربك هذا يستعمل في التصل يد أنت أعلم بربك فلعن اجترائك عليه ما علمت من لربك مكافاة للمؤمن فانت وربك
أي انما مقترنان فانا لا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك فانه حسبك هذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد و
التخويف وقال عبد القاهر انت أعلم وربك عجايبك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه
بدالك وكذا قول العبدان نقله انت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما وهذا البعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم مراتب
أعلم وربك قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيد أجهر هو النجاة على ان النصب فحتمها هناك واجب
وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بالناكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه في
لا متنع كما يجب في باب العطف قوله وان كان معنى أي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين اما ان يكون
في اللفظ مشعريه قوي أو لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شأنك لان قولك شأنك
بمعنى فعلك صنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل حسبك قل كوكيفك لكونها بمعنى كفاك ونحو يدك وربك
ويدل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قوطم راسك الحارط وامر ونفسه شأنك وانما ان جعلنا
الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا
فالاول نحو ما زيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغیر
ضرورة وليس يشي لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة وان سلمنا انه ليس بضرورة قلنا لم يجوز
علاقة الاصل للداعي وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب الاول ان يقال ان قصد النص على
المصاحبة اوجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شأنك يجعل الضمير مكان الظاهر المحرور فالكونيون يجوزون
في السعة العطف على الضمير المحرور بلا عادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المصنف ههنا ان يتعين النصب نظر الى لزوم التكلف في العطف وقال
الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لو رودة في القرآن كقوله تعالينا لكون به
والارحام بالجح في قرأته حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شأنك او مالك وزيدا وما شأن زيد وعمرا اربعة اوجه
الكلزون على انه بالفعل المدلول عليه بما شأنك ومالك اي ما تضمنه وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعد ما
الجار والمصدر وفيها معنى الفعل فتضا فاعل الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واما الفتوات ما
الاستفهامية وقال سيديويه تقديره ما شأنك وشأن ملائستك زيدا ومالك وملائستك عمرا وما شأن
زيد وملائستك عمرا فمفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تضمن لان هذا ملائسة ايضا يعني ان سيديويه لا يريد بتقدير ملائستك ان الاسم منصوب بهذا
المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاع
البعض الاخر كما يجب في باب المصدر واما قد سيديويه بهذا التبيين المعنى فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر قال
الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل واما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لا مالك وما شأنك اذ جاء
بعد ما نحو زيدا دل على ان اللفظ هو ملائسة المحرور لان لك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملائسة

وقال الاندلسي يحوز ان يكون النصب بكان مقدرة كحافى ما انت وزيد اي ما كان شأنك مكانك قال السيوطي
 وابن خروف الاسم منصوب بلا لبس كانك قلت مالك لا لبست زيد او او دال على مفعول لا لبس وانما اركبها هذا اتفاقا
 مما لزم سيديويه من نصب الاسم بمصدر مقدري ويلزمها نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع
 بين الواو وذلك الفعل المقدري فيؤدى من ههنا في هذا المذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يمتنع
 في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو انت وزيد وكيف انت وقصعه من ثريد والتجدي والمتغوز فها العطف ولم يلحقه
 وار قصدت المصاحبة لعدم الناصب في ضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف ذلك لكثرة دخولها في غير الفعل
 قال سيديويه اذ انصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قد رت كان بعد الاستفهامية ويكون بعد كيف و
 ذلك لكثرة وقوعها ههنا والشئ اذا كثرت وقوعه في موضع جاز حل في تخفيفا وصار كانه منطوق ووه الواو قد تقلير
 سيديويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيديويه بمثيله التخصيص وانما اراد
 التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حلا لا يتجاوز وقول الرابع اذ فان قومي والجماعة كالذي يمنع الرحالة اقليل فيملا
 اي زمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياءه في لحاف اركنت واياءه في لحاف اركنت واياءه في لحاف اركنت
 انت وقصعة بالنصب ذلك لا شعاع ما وكيف بالفعل ههنا من معنى الفعل مع كثرة وقوعه كان بعد ههنا واليحيى ان
 يكون العامل في قوله واياءه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل في اتفاقا وما كل نحو رجل و
 ضيعته وانت وراك فالرفع فيه واجب ان قصد المصاحبة لعدم فعل معنى واجاز الضمير في نصب الخبر المتقدمة انك
 ابر بالبشاد ويجب على مجيز النصب اخبار الخبر قبل الواو اي كل جل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا القول
 فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا اري منعاً من تقدم المفعول معه على عامله اذ انا خرو عن
 المصاحب ان ذلك واو العطف الذي هو الاصل جابر بخوزيد وعم القيت فتقول العامل في الجماعة واياءه كالذي
 وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدرا ضعفاً من الظن واذا وقع بعد المفعول معه
 حال ما قبله او خبر عنه كنت وزيد قائما وسرت وزيد راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
 معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيد منطلقين وسرت وزيد راكبا نظرا الى المعنى والاصل
 الواو والعطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الخفسر ابو علي الى كونه قياسا
 وقال بعضهم هو سماع لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعا فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول
 معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينصب شركاءكم بمقتضى رأي اجمعوا شركاءكم ذلك لا يجوز ان يتقدم
 الى الرحمان لا يقال اجمعت زيد قوله الحال ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيد قائما
 وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاء في رجل عالم لان المراد في الحدود ان
 يكون لفظ الحد دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاء في رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ
 عالم على انه بيان هيئة فاعل اللفظة عالم ههنا مثله في قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية طيبة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل
 بل انما علم كون عالم في جاء في رجل عالم بياناً لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاء في رجل بخلاف الحال فان راكبا في
 قولك جاء في زيد راكبا ورايت زيد راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول خبر لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز

من جملتين في
 خبره في خبره
 من جملتين في

١٢١
 في شرح كافيه

احد الفاعلية والمفعولية ورجل اقول لقائل ان يمنع ان يدل على كل مايل كونه في بل يكلف ان يكون فيه بل كره
 حذر وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال بيارها هيت لانه بما يتوهم انه موضوع ليارها هيت الفاعل والمفعول في حال
 الفعل فيطر في جاء زيد بكبا اراها هيت لهذا الفاعل مطرا في حاله فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الخالية عن ضمير
 في حال نحو قوله يقول قتل تر الوظيف وساقها الست ترمي ان قتل تيت بموئل وقوله وقد اغتدى الطير وكناها طير
 قيد الوايد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذ الميك المضاف عاملا في الحال اكان ذلك قليلا كقوله تعال بل لمة
 ابراهيم حيقا وقوله دابر هواء مقطوع مصحح وقول الشاعر كان حواميه مل كراي خضبر وان لم تخر خضبر وقوله معوذ وبهنة
 حاشد وعليهم بنحو الحد مضاعفا يتلوه واذا قوله تعال النار مثوكم في موضع مثوكم اي ثوابك خالدا وقولك اعجبت ضرب زيد قائما
 وهو ضارب بيد مجرذا في المنصوب في حال الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العادل في
 الحال لا يخرج الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع
 صلة ابراهيم جاز فانه حال المفعول اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكما الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
 للمضاف كما في قوله تعال دابر هواء مقطوع مصحح في قوله مصحح في حال عا دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
 عن دابر هواء فهو حال عن هواء المضاف اليه دابر فانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
 المضاف اليه لان دابر الشئ اصله وكانه قال يقطع دابر هواء مصحح في حال عن مفعول لم يسم فاعله وكذا قوله
 كان حواميه مل كراي يشبه حواميه مل كراي او اشبه حواميه مل كراي فانه حال عن الفاعل او عن المفعول كذا قوله
 عليهم خلق الحدب مضاعفا والاولى ان نقول الحال على ضربين مستقلة ومؤكدة وكل منهما حدب اختلفا طهيتما
 في المستقلة جزء كلام يتيقن بوقت حصول مضمونه تعلق الحدب الذي في ذلك الكلام بالفاعل وبالمفعول وبما يجري
 مجراها فنقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلاما اذ المراد جعلها حال او يخرج نفولنا حصول
 مضمونه المصدر في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتيقن بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج الناعت نفولنا يتيقن تعلق
 الحدب بالفاعل والمفعول فانه لا يتيقن بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق ونقولنا وبما يجري مجراها يبدل حال الفاعل
 والمفعول المعنويين نحو هذا بعلى شينا وكانه خارجا من جنب صفحة على ما يحى والحال عن المضاف اليه الذي
 لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما ويدخل في حال الحال في نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وفي قوله
 وقد اغتدى الطير وكناها وحد المؤكدة اسم غير حدث في مقرر المضمون جملة كما يحى شرحها فنقولنا غير حدث
 احتراز من المنصوب في نحو رجع رجعوا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول
 وحده كخى ضربت زيد المجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيد راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب
 الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديره المضاف
 صاحبه لا زالة اللبس نحو لقيت راكبا زيد فان لم يقدره فهو عن المفعول اما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كان
 متفقين فالاولى ان يحجم بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيد راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيد راكبا ولقيت زيد
 راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو
 لقيت هند امصعدا امصعدا وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منى راكبا امصعدا ويجوز

لم تزل النواة من رقا
 تروى في رقا
 قطعا وانما رقا
 مستحق للزراع والساق
 من الخيل والابل ولحومها
 اي يقول الشيخ الفاضل في البيت
 السابق قد سقطت من البيت
 التي تفر منها البيت السابق
 ذات خيفة فلا تتركها
 كادوبيل يندو ١٢٠٠
 وادو ١٢٠٠
 الدائمة ١٢٠٠
 النذو ١٢٠٠
 رضى ١٢٠٠
 ١٢٠٠
 كانه بالضم
 انما وقت الطويل
 البطل الفرس الطويل
 ويقال للجدات ١٢٠٠
 ينبغي من الفوات ١٢٠٠
 ينبغي بالضم ١٢٠٠
 ١٢٠٠
 سليمان قال جازان
 اي مستعدا لثابت الحلقه
 من علقه الذروع وكذا حلقه
 الباب وحلقه القوم
 علق بالفتح على غير قياس
 وقال الاسدي علق بالفتح

رضی اللہ عنہ کا فیہ

شاة يد ر هو اى كل شاة بد ر هم كقو طم رجل خير من امر آة اكل جل كقوله تعالى **تَعَالَى** **نَفْسًا** **قَدَمَتِ** **وَأَخَرَتِ** اى
 كل نفس وكل قو طم بعث الشاة شاة ودرهما والواو بضعه مع كفاى كل جل ضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فصب
 ههنا الجزء ان القبولها الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعث الشاة شاة يد ر هم وشاة ودرهم ثم الزم
 ما كان مبتدأ التذكير لقيامه مقام الحال فاه الى فى شاذ وجهه انه لم يجوز حذف المضاف اليه منه ليتكرر لئلا يقع المعرب
 على حرف واحد وقد جاء فما لعم قال المتين **ع** وقبلتني على خوف فالفم فحذف المضاف اليه وايدل من الواو مما لا
 يقع على حرف وهذا شاذ قد عارض استطراد اوله الى ما كنا فيه من ذكر حال قضمهم بقضيتهم فنقول قد يستعمل قضمهم
 تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قو طم جاء القوم قضمهم بقضيتهم ورايت القوم قضمهم بقضيتهم ومررت بالقوم قضمهم
 بقضيتهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعنى كما
 ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضو ضهم ومنه ذهب الكوفيين ان انتصاب حدة على الظرفية
 اى لامع غيره فهو فى المعنى ضد معارف قولك جاء وامعا وكما رى معا خلا فاهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين وعلى
 الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحدة فى نحو جاء وحدة اهو حال اى منفرد او ظرف اى لامع غيره وجاء
 وحدة مجرور اى فى مواضع معدودة قريبة وحده ونسبه وحده اى انفراد وهو فى الاصل ثوب لا يثبت على منوال مثله
 فاستعبر للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحش وحدة وعير وحدة ورجل وحدة وفى المعجزة ويقال جاء على وحدة اى
 انفراد وعلى معنى مع فوحدة لازم الافراد والتشديد والاضافة الى المضمحل لازم النصب اى فى المواضع المذكورة والمعرف
 ظاهر من غير المصادر اما باللام نحو قو طم مررت بهم الجاء الغفير والجماء من الجمع وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق
 كثيرة الله على المرافق والغفير من الغفر وهو الستمعة الغافراى الساترين بكثرة وجه الارض حذف التاء حملا للفعل
 بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام
 فى الاسمين زائدة كفاى قوله **وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ نَسْبُهُ فَمُضِيَّتُ مَثَّةً قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي** ويقال ايضا مررت بهم جماء
 غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال ابن الصالح **أَسْبَلُ** **فَالأَوَّلُ** **فَالأَوَّلُ** اى مترتين واللام زائدة
 كفاى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء فى الرجال ثلثتهم
 واربعتهم وخستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال نحو
 موقع النكرة اى مجتمعين فى الحجى وبنوهم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاطنين
 العدد المركب نحو جاء فى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الخفش مضافا كجاء فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمة فاه الى
 فى قال الكوفيون هو مفعول به اى جاء علا فاه الى فى وقال الخفش هو منصوب بتقدير مراى من فيه الى قولهم قو طم
 الى قولهم ما شئت يده بيدى ونحوه خلا فاهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين **فَصَفِين** **فَمَا** **بِأَلْنَا** **أَسْرَأَسْدَ** **الْعَرَبِينَ** وما
 بالناس اليوم شاء اللجف فاعلى حذف المضاف الى مثل اسد العرب ومثل شاء اللجف ويجوز اى اول بشجنا ناضعا فابا لنقد ومضافا
 سيدويه وجملة ونحوه قوله فان كاصاحبا نكرة وجب تقديرها اعلم انه يجوز تكرير ذى الحال اذا اختصر بوصف كما جاء فى الحديث سابق
 رسول الله صير الخيل فاذ فرس له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سقم
 نفا وشبهه نحو قوله فاحل سعد بن مسعود **يَا بَلَدَةَ** **وَقِيلَ** **جَاءَ** **رَجُلٌ** **رَاكِبًا** **بَاوَدًا** **وَأَسْتَفْهَامُ** وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغنى

على طرفة الشاذ ودرهم
 على القريب السيد
 والتقديم الفصل لا ينفع
 من الابل اى تخارونه
 بقرع الناقة يقال فلان
 قريح دبره اس
 الحزن لا يحار
 يقال للرجل اذا سب
 بانه جش وصد وعينه
 وصد وبادنم اس
 اى النصب
 على الحالية والاتباع اس
 ماوى الاسد والعزة
 العربى جملة الشجر
 س النصف
 والنصف بالحق يك مكان
 لا يعلمه الملة مستطيل
 مستطاد اس

رضي الله عنه
١٢٧

فلا يبق فيهما كما ذكرنا في باب المبتدأ أو كما معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاء زيد بالكبر أو تقدمه الحال نحو جاء في الكبار
لأنه يؤمر أن التباس الحال بالوصف لا يتقدم على الموصوف أما إذا تأخر نحو جاء في رجل الكبار فقد يشبه في حال انتصاب
في الحال بالوصف نحو رأيت جارا بالكبر فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقدم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية
مؤجشا ظن قليم فلا يستقيم عند شرط اتحاد عامل الحال صاحبها إلا على مذهب التخفيض من يجوز ارتفاع زيد في نحو
في الدار زيد على أنه فاعل فاعل ما عند سيبويه فيلزم كونه الضمير في المية في الحال من يجوز اختلاف العامل في الحال في صاحبها
جوز كونه المية عاملا في الحال كونه طليحا حال مع ارتفاعه بالابتداء فارقيل هذا جازا يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه
أي أن طليح مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال أيضا فيتحده عامل الحال صاحبها قلت ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طليح لا يستلزم
إليه مقيد بكونه مؤجشا فكيف يعمل في الحال ليس مقيدا به واعلم أنه يجوز حذف في الحال مع قيام الدليل نحو الكبريت عجزا زيدا
ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الطرف في الجور على الوجه قد عرفت قبل العامل المعنوي وأن الطرف منه وكذا
الجار والجور رفعه ما قال المصنف ينبغي أن يتقدم الحال على الطرف وشبهه وفي هذا خلاف في سيبويه في الجيرة أصلا نظرا إلى
ضعف الطرف وإجازة التخفيض بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الطرف حتى
جازا يعمل عنده بالاعتماد في الظرف في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فإنه وافق سيبويه في
المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملة الذي فيه ضعف ما عند التخفيض أيضا
لأنه ليس من تركيب الفعل على صاحبه نائب عنه المبتدأ أما في نحو زيد قائما في الدار فإجازة كونه زيد صاحب الحال
بناء على جواز اختلاف عامل الحال صاحبه فالحال متأخر عن صاحبه المبحور ذلك قلنا أن الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء
على وجوب اتحاد العامل في الحال وصفا فالحال متأخر عما صاغه نائيه أي زيد ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد في الدار زيد
قائما فجاء اتفاقا وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا أو مجورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عاملة ذلك هو ظرف أو جاد
ومجور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جازا تقع موضع لا يقع غير هافيه نحو التباين بينهم قالوا ومذلك البر الكبريتير الكبر
منه يستير منه حال والعامل فيه يستير والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف فاختلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد
ضمير معني المشتق كليت ولعل نحو ما شئت أن حرف لبدء واسماء الإشارة وحرف التشبيه التنبية المنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الانفا
كذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقه له في التركيب إذ ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معمولة كما في فعل التبع
فلا يقال لكبا الحسب زيد فإظناك بمثل هذه الجوامد كذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولةا عليها لضعف مشابهة الفعل بظاهر لفظ جاد
الله في الفصل يؤذ بجواز تقدم الحال عليها وواضع من الصفة المشبهة في العمل فعل التفضيل التي لا ترى أنه لا يطرد رفعه للظن مثلا بل يجاز
المشروط كما في باب ما نحو قولهم هذا البسر الطيب رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمر وقاعدا مثلا قائما فيسجد الكلام عليه عن
قريب وأجاز الزجاج أن يقول درهمك موزون درهم عبد الله لا معناه يشابه درهم عبد الله فيكون جارا لضمير درهمك في الخبر ومرد بهم
عبد الله والاول المنع لضعف العامل قال في الظاهر الكاف قلت كذا هم عبد الله لم يجوز أن يكون حال مرد بهم عبد الله لأن حال الجور لا يتقدم
عليه ويجوز أن يكون حال مرد بهم درهمك في الخبر المبتدأ والاول المنع مع اظهارة الكاف أيضا وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو
أي تدمر على عاملة فلا يقال والشمس غابت جنتك دعاة أهل البر وهو العطف لا يتقدم الحال أيضا على ما عاملة إذا كان العامل مصدرا
لتقدمه على معمولة وما في خبر الصلة لا يتقدم على الموسوعة كذا إذا كان العامل صلة للالف اللام وحرف مصدر في ما والآن تقدم الحال

رضی شاہ کا فیہ

فاذا قلت هبت زكبة هبت فكانت قلت اذ هبت زكبة هذا قال المشاع له ان كان برد الماء حرا صاير اليه جيبا انه مجيب وقال
 الاخره اذ المرء اعيتته المرأة ناسيا فظهر لها كماله عليه شديدا وبعضهم يجعل كفة حاله الكاف التاء للمبالغة وهو تعسف اما العاقل
 في الحال في نحو طه ابراهيم خيفا عنه اذا كان الحال عرجا في غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد الكيا فعند من جرت
 اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه اما من عجب فقال بعضهم العامل في معنى الزيادة لا في الارتفاع في حرف الجر
 المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملكة ثبتت لابراهيم خيفا وهو ضيف لا يبين في حال العامل ان معنى الفعل قد انطمس في
 مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال لانه نحو انظر الى زيد واشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لوجه
 كقوله طه ابراهيم خيفا كما تقدم في اول الباب جان ان يعمل عامل المضاف الى الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه في التقدير
 المذكور يركب المضاف والمضاف اليه حال المضاف اليه اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جازوا كان على قلة تقديم حال المضاف
 اليه على المضاف في نحو تخرج ماشيا يد يد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على
 صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء في الكيا الى زيد انما جاء في الكيا زيد لئلا يمتلأ مرفى باب الفاعل عنه لتغير الحصر
 وانعكاسه لو اخرت عر صاحبها وجب ايضا اذ الضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ما ليس الحال في نحو قينة شاتم زيد اخوه
 قوله وكل طدل على هيئة صح ان يقع حال نحو هذا ليس الطيب منه رطبا هذا ارد على النجاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق
 الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا
 في نحو هذا ليس الطيب منه رطبا هذا ليس الطيب منه رطبا او كانا ليسا رطبا وهذه ناقة الله لكم آية اى دالة
 قال المصنف هو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حدة فكل ما قام بهذه الفائدة
 فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا ردد عليهم اشتقاق الصفة كالحاجة في بابها ومع
 هذا فلا شك ان الغلب في الحال الوصف الاشتقاق من الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموصوفة وهي اسم جامد
 موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد الطاء الطاء هو حال في الحقيقة لمجيئ قتلها موصوفا لها و
 ذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاء في زيد رجلا رجلا ومنها ما يقصد به التشبيه كقوله بعض اصحابنا امير المؤمنين
 في بعض ايام الصيفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاة الخنف وقول المتنبي بدت قرا ومالت خوط
 بان وفاحت عنبر او رنت غر الرية وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدّر مضافا قبله اى امثال اسد العرين
 ومثل قرا والثاني ان تؤمل المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجونا واليوم ضعافا وبنت
 مسيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذ لك المعنى نحو قولهم لكل
 فرعون موسى بصرفهما اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت المشاة شاة ودرهما وضابطه ان تقصد
 التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتخصب ذلك القسط على الحال تاتي بعد ذلك الجزء اى مع او العطف
 لقولنا مشاة ودرهما او مجوف الجوف بعت البرق فيزيين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل ربعين وقامرت
 درهما في درهم اى جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما من اوبغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينار الذي كل واحد
 وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبت بابا بابا
 وجاء في رجلا رجلا وواحد واحد او رجلين رجلين ورجلا رجلا اى مفصل هذا التفصيل المعير وضابطه ان ياتي

له ان السطحة
 له ويصنع يحل
 كانه صفة المصداق
 ارسال كانه موصوف
 تكلف اس
 البسم في صداره على
 اى طبع المصداق
 س
 النفس النظم
 يقال نحو بان
 خوط اس
 رضى شاة كانه
 البيان في
 الشجر واحد ابنة
 بين البيان اس
 فاح الطيب
 واد الصوة واليقال
 فاحت رجب خبيثة
 رابر نو اى اى اى
 النظر اس

للتفصيل بعد ذكر المجموع مجزئاً مكرراً أو كان ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع مجزئاً معطوفاً عليه بالفاء او بضم نحو
 دخلوا رجلاً رجلاً ومضوا كلبته ثم كلبته اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو عجبته الخاتم فقه
 والثوب خراً او فرع له نحو عجبته الفضة خاتماً والحديد سيفاً او نوع له نحو عجبته الحلة خاتماً والعلم نحواً ومنها الحال في
 نحو هذا البسر الطيب منه او من غيره رطباً وضارباً ان تفضل الشئ على نفسه او غيره باعتبار طوره وكذا اذا شبهت
 شيئاً بنفسه او غيره بالة التشبيه او بدو فما نحو هذا البسر امثله رطباً او هذا البسر اهل رطباً واختلفوا في عامل الحال
 الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون الفعل التفضيل والة التشبيه
 لضعفها في العمل فلا يتقدم معمولها عليها ويشكل عليه لك بمثل قولك زيد رجلاً احسن منه كذا فانه جائز اتفاقاً مخلصاً
 من معنى الفعل وبمثل قولك لمرة نخلت لبسر الطيب منه رطباً والاشد بسر الطيب منه رطباً والعامل في مثل هذه الصور
 الفعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الإشارة في هذا بسر العمل لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا
 عاملاً في بسر التقيد بالإشارة بالبسرية فوجب ان يقال هذا الكلام في حال البسرية كما ان الإشارة في هذا بعلم شئنا
 تقيدت ولم تقم الحال شئنا ختيه والحق في قولك جاءني زيد ركباً لم يكن الحال الركوب غير ضرورة انه يصح ان يقال
 هذا البسر الطيب منه رطباً في غير حال البسرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الإشارة في اول الحال بان المبتدأ
 اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الإشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائماً لم يتقيد الخبر بذلك الحال
 وفي نحو هذا البسر الطيب منه رطباً تقيد الخبر بالحال اتفاقاً فلا يتقيد المبتدأ بحال هذا الدليل في غاية من الضعف
 لا توصف اما اولاً فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معيار امتناع تقيدهما في جميع الامثلة
 فلعل في ذلك المثال الخاص ما نعام تقيد هما معاً ليس في غيره واما ثانياً فلان المدح في المثال المذكور المتنازع فيه المبتدأ
 مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائماً الاستحالة تقيدهما بحال احده فلو سلم ايضاً اطراف
 استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحده لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذ ان بقا
 العامل في الحال الاول ايضاً فعل التفضيل والة التشبيه مع ضعفها في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمة
 فنقول ما يدل على حد ثبوت فضايل يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حد ثبوت يقيناً متعلق
 كل واحد منهما بحديث اخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما متعلق بالآخر ويقع
 متعلقاً بمتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحد يث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احدهما من منصوب الآخر مفعولاً
 به وقد يتميز حالها نحو تشاتم زيد قائم وعمرو وقاعد الاطرافها نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين
 ولا يختلف ماناها لان الغرض وقوع الحد ثين متعلقاً بمتعلقها ايضاً نحو اختلف اهل البصرة الاسديويه واهل الكوفة
 الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حد ثين يجوز تعلق كل منهما بغير متعلق به الآخر ووقوعه في
 وقت اخر ومكان اخر وعلى حال احده وذلك فعل التفضيل نحو زيد اضرب عمرو ويجوز اختلاف مضروبهما ولو كانا غيرهما
 نحو زيد وعمرو واضرب بكر بكراً قال الله تعالى لا كفر يومئذ اقرب منهم الايمان ولذا يجوز اختلاف ماناها نحو زيد يوم
 الجمعة وضرب عمرو يوم السبت وكذا المكانا نحو زيد عندك احسن منه عندى وكذا الحالة نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً او
 كذا الة التشبيه تدل على حد ثين يجوز اختلاف ماناها نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلفا في حالهما نحو زيد

لا يثبت
 بالضم جاعل
 الخ
 الكسائي
 من التمهيد

١٢٩

رخصه شراً كافيه

قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حد ثين معينين اعني حد في الفاضل والمفضول بصيغته لا بمعنى
 زيد احسن من عمر والزيد الفاضل حسنا وعمر المفضول حسنا واما الالة التمثيل فلا تدل بصيغته على حد ثين معينين بل تدل
 بمعناها على حد ثين مطلقين لان معنى زيد كعمر وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك
 الحالة ماهي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته
 ودأبه يوم السبت فالظرفا منصوبان بمعنى الحالة والاداء يعبر بها عن كل حدث لانهم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب
 والقتل الا ترى اني تعلق الجار والظرف في قوله سلك بك من ام الحويرث قبلها بدل ابك لما كان بمعنى تمتعك فكني
 ولم يصح وقد تقوم مع الالة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جارتان كما تعلق الجار في بيت امرؤ القيس
 بدل ابك لما كنه به عن التمتع وذلك قوله صلعم انت من منزلة هارون من موسى اي قربت من قرب هارون من موسى قال ولقد
 نزلت فلا تظن غيري من منزلة المحرم المكرم وتقول مامولى من منزلة الثريا من المتناول اي بعيد مني بعد هامتها اذا انقرد
 هذا قلنا لما لم يميز كل واحد من الحد ثين من الاخر في افعل للتفضيل والالة التشبيه وباني فاعل وتفاعل وغيرهما
 ما يدل على حد ثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجانبه الزمان يكون منصوب كل حدث بجانب صاحبه المصرح
 به فقيل يفضل زيد راكبا على عمر وراجلا وتشاتم زيد قائما وعمر قاعدا وراكب زيد في الدار وعمر في السوق وكذا
 في افعل التفضيل والالة التمثيل نحو زيد منكم ومنك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمر قائما احسن منه قاعدا
 وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلقا بحدث المفضل والممثل مجيبهما ومتعلق
 بحدث المفضل عليه الممثل مجيبهما فاعلا لا تناسب حوصا على البيان فلهذا ايقدم معمولاهما عليها مع ضعفها واما الضمير المستكن فاعل
 وفي الالة التشبيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا يرى بأسا بان يقال والى
 يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الجار والله لا ابن ابى طالب انس بالموت من الطفل بشدة
 امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمر قاعدا لعدم التناس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمر قاعدا قائما
 وقاعدا حال من الجرح وروقا من الضمير المرفوع كما صرح في اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من
 المتكلم قال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الا في بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل
 في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعر او كونه حال رأى الخليل قال احمد بن يحيى هو مصدراى انت العالم علما والذى ارى
 ان المصدر راى في مثله تميز لان فاعل في المعنى اى انت الكامل علما اي علمه هو الكامل بشعراى شعرة والدليل عليه نك تقول
 هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيدويه نحو او هذه ليست باحوال ولا مصدا رثم اعلم انه لا قياس في شئ من المصاد
 يقع حال ابل يقتصر على اسمها نحو قلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمة مشافهة وابتته ركضا وعدا او مشيا وللبرد
 يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطوء ونحو ذلك اما ليس
 من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الخفش
 والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الكالية والعامل محذوف اي اتيت اركض ركضا هو مذهب
 ابى على في ارسالها العراك ولو كان كما قاله الجارز تعريفها وغيرها على ان انتصاها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى
 مشيا ما شيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال

له تارة وبارة
 ام الرباب يماثل
 ما بين الفتح اسم المفعول
 س اي العشرة
 البكاء من يرمي فاعل
 من يرمى فاعل
 اصحابك من القبر
 نه ما عليك منها
 ١٥
 قبل كذا في التشبيه
 والبيت السابق
 يدل على هذا المعنى
 يقال قتل
 فلان صبرا وحلف
 صبرا اذ اقيس على
 القتل في القتل
 او على السين في الحلف
 مبرر اي جسته اس

١٥

موكدة كما يحكى ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اتيته ذاك كض الرانه لا مبالغة فيه كحاصر في خبر
المبتدأ وما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قو لهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كحاصر ومنه يدا بيد وارسلها العراء
وسائر ما ذكرته عند ذكر محي الحال معرفة واما الخوجاء البرق فقيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء الحال
كما يحكى في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على ضعف و
المضارع المبتدأ بالضمير وحده وما سواها بالواو والضمير او بالواو لا بد في الماضي المبتدأ من قد ظاهرة او مقدره
اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عام لها ويصح ان يكون البقيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المحي بالحال تخصيص وقوع مضمون عام له بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءني زيد كبا ان المحي الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال من
ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقرار وانت في الطلبية لست على يقين من حصول
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل لوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية فتوجب وقت وقوعها فاما المتكلم لهما لا ينظر
ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا
مردالة للفظان وقت التلفظ بلفظ ايقاع وقت وقوع مضمونه قوله والاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة بالحال بالواو
دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تحي فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط
فصل رت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر الجملة
لجوبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تحي بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء
الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كما هي من تمامه فالتف في تلاشيها بالضمير بل قد يصدر الصفة
والخبر بالواو اذا حصل بهما ادنى الفصال وذلك بوقوع ما بعد الاخر احسبك الا وانت تخيل و ما جاء في
رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تسمى ابدا مصدرة بالواو وقوله بالواو وبالواو بالضمير اجتماع الواو
والضمير في الاسمية والفرد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما افراد الضمير فقال الاندلسي
اذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو ركب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه
الجملة في معنى المفسد سواء اذ المعنى جاءني زيد كبا فصلا رت بالواو وايدنا من اول الامر يكون الحال جملة والاراجح
معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فياصد ربه جملة سواء كان مبتدأ جاءني
زيد يده على راسه وكلمة قوة الى في او خبر اخو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن
الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفرد الواو
وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامرة فلا تشك في ضعفه وقلته قال جار الله بناء على
ان افراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة
عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقدر فلا خلاف من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز
ان يرفع الظاهر كحاصر في باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقنا بالهاديات ودونه
جواهرها في دسرة لم تزيل وقوله وان امر السرى اليك ودونه من الارض مؤمنة وببداء سلق ولو كان مفردا لم يجز الواو

لا ينبغي سماعا بالمصدر الذي يدل عليه
بجواب فان ذلك هو مضمونها الاصل اما الطلب
فمردول المصنف العارضة وهو في حكم الارتفاع
من الانشآت الاربعة فمائل اس
نصف الشئ بلغت نصفه تقول نصف النور
اي بلغت نصفه ونصفه وانصف بنصفه
قول المسيب بن عيسى كرا غاص نصف النهار
الما غاصه ورتبة بالنسبة الذي يعني والار
غامر وغمر في الحال فمائل اس
نصف النور في المتغيرات والحوادث المتغيرات وقد
نزل الضمير في المراتب الجامعة والصورة
الاولى تخلف في الزمان والتغير في الزمان
صير القلم وغيره والزمين التبريد والتغير في الزمان
والانزالي التغير في الزمان فالحقنا بالهاديات
اي اقم بسم الله في مقتدره ودار خلفه في داره
المعنى ان مقتدره في داره خلفه في داره
جاء في قوله عدده فيذكر والعداد او انما جملة
لن تقرب بعدي من يدرك او انما جملة
يصفه بشدة العود انما جملة
قال في الصحاح المنة المنة المنة
والقوة الجملة والمدة المنة المنة المنة
وقول امر القيس فالحقنا بالهاديات ودونه
الاشارة اس
السلق القاع الضعيف وكذلك السلق
بزيادة الميم اس

وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم
 وحكم الجملة المصدرية بليس وان كانت فعلية حكما لاسميتها في ان اجتماع الواو والضمير وانفرد الواو اكثر من انفرد الضمير
 وذلك لان ليس لمجرد النفع على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فلا اسمية معها كما هنا
 باقية على اسميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوها وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملائمة نحو قولك
 خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
 لفظا ويتقديره معنى فجاء في زيد ركبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب
 وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قلت واصك عينه وذلك لانها ما جملة وان شابهت
 المفرد واما لانها يتقدروا انا اصك فتكون اسمية تقن او يشترط في المضارع الواقع حال الخلق من حرف الاستقبال
 كالسين ولن ونحوها وذلك لان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان
 في قولك مثلا ضرب زيد غدا يركب لفظ يركب حال باحل المعنيين غير حال بالخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا
 تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرية بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر والبعين
 التناقض ههنا حقيقيا ومثله التزموا الفظة قد ما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذ كان حاله ان حاله ان حالته بالنظر الى
 عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء
 زيد العامل الاول وقد ركب فالجى بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك
 قوله وما سواها اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي
 يجوز في كل واحد منها على ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحد هما صار تسعة اقسام وهذه
 امثلتها جاء في زيد وما ركب علامه وما ركب عمر وما ركب علامه جاء في زيد ولا يركب علامه ولا يركب عمر
 لا يركب علامه جاء في زيد وقد ركب علامه وقد ركب عمر وقد ركب علامه هذا ما قاله المصنف قال لان ليس المضارع
 المنفي بل لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير او لا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لما مضى
 للحال ظاهر الاحتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية بل لم يصح
 معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولو للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع لم يوجد يصلح للحال فكيف
 اذا انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال هو ما فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم للمضارع
 المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاعراب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاء في زيد لا يركب اي غير ركاب فهو واقع
 موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الغالب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلعل اجازان ترزني لا ازررك وفلا ازررك
 كما اجازان ترزني ازررك وفلا ازررك وكان اتقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من
 مصاحبة المضارع لمجرد ذلك ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان
 الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينفق المضارع حالا بل لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت
 من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم على ذلك والاختفاء والكوفيون غير الفراء لم يوجوهوا قد في الماضي المثبت ظاهرة
 او مقدرة اسند لا لا يجي قوله كما انتقض العصفور بلله القطر وقول له تعا اوجا وكو حشرت صد ورهم وغيرهم

له اي حال
 كونه حال اوله
 ١٥
 وانما ينفق
 ذكر كل نقطة
 لانه يرد

رضى شرح كافي

اوجوه كما مضى الاول قريب وقيل ان الماضى في حقوق لم اضرب به قاما وقد حال يجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة
 والاولى انه شرط لرحال اى ان قاما وقعد كما يجب في حروف العطف ولو كان حال السمة معه قد والواو كما في غيره
 من الماضى الواقع حال اذا كان الماضى بعد لا فالتفاوتة بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا كرمي لان دخول الا
 في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو تباويل المكرمالى فصار كما مضى الممتب وقد حكي مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته
 الا وقد كرمي ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا وكرمي لان الواو مع الا يدخل في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم و
 مثاله ما رجل الا وله نفس اماراة ولم يسمه فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد كرمي وفي غير هذا الموضع
 ينطوفان كان مع الماضى الممتب ضمير فتبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله اوجاؤكم وحسرت
 صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد يجتمع اكثر من افراد احدها وانفراد قد اكثر من افراد الواو
 فنحو جاء في زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منها لقوله
 يقول ه وقد تر الوصف وساقها الست ترى ان قد اتيت بموئل ولا يقال جاء في زيد قد خرج عمر ولا و خرج
 عمر و واجاز الابد ليس على ضعف دخول قد في الماضى المنع بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع
 والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسا فراشدا
 مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان تكون مقرونة لمضمون جملة اسمية
 اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جازما كان
 او واجبا فقرينة ما حذف جازما حضور معناه كقولك للمسا فراشدا مهديا اى سرراشته او تقدم ذكره اما في
 استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلقت زيد او غير استفهام كقوله تعالى احسب الناس ان لن نجعل
 عظامهم بلقادرين اى بل نجعلها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ان زيادة قرا وغيره
 شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعتهم بدينهم فصاعدا او ثم زائد اى قد ذهب الثمن صاعدا وزائدا اى اخذ
 في الزدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدينهم والبواقي بالكثر وتقول في غير الثمن قراءة كل يوم جزءا من
 القراء فصاعدا او ثم زائد اى ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال لائباء خبر نحو
 زيد قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توينجا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همة الاستفهام
 وبدا لها ايضا كقولهم اتممها مرة وقيسيا اخرى وقوله ه في السلم اعيار اجفاء وغلظة وفي الحرب
 اشباه النساء العوارك اى اتحرك تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله ه في الولاء ثم واداء
 لواحدة وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الهمة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي
 ذكرنا من هب السيرا في والزخشي اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال مذهب سيديويه وهو الحق
 بن انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانك تنتقلون في حال كونك
 اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرا في صفات تضمنت توينجا على ما لا ينبغي في الحال مع
 الهمة وبدا لها نحو قولهم قائما وقد قعد الناس واقاعدوا وقد سار الركب قائما قد علم الله وقد فعل الناس قد
 اتقوم قائما فهو عند السيرا في حال موكله واما عند سيديويه المبرد والزخشي فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قيا

اى انما
 بالخطاف
 البعثة المنة
 اى حاضرا
 من العلات
 اولاد الرجل
 من الزينة
 شتى تميمين
 علة الذل على
 من هذه بعد
 الاولى والعلل
 هو التبريد الثاني
 من يدي

رضى شرا كانه

ويجوز رفع هذا بين القسمين على انها خبران للمبتدأ فتقول اقيم مرة وقائم قد علم الله ان انت تقيم وهو قائم قد
 علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة ان
 يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على ما ذهب من قال ان المؤكدة لا يجب الرفع الاسمية والظاهر انها يجب بعد الفعلية
 ايضا لقوله تعالى لا تقوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى جاثيا وقوم قائما قال تعالى
 والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قرائة النصب في الامر بعة وقال كالتى نقصت غزها من بعد قوة وانكاثا ونحفا
 العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يكتب ان هذه الصفات المنصوبة كلها فائدة مقام المصد
 على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد بها عاملها كالمتنقلة واذا
 جاءت بعد الاسمية وجبان يكون جزاها معرفتين جامدين وتجي اما التقرير مضمون الخبر وتأكيد واما
 الاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما خبر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها النسب وهل يدارة بالناس
 من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمر وشجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دللت عليها الحال
 كاشتهار حاتم بالجود وعمر وبالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما التعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا
 او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما ياكل البعيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهلل بنحو انا الحجاج سفاهة
 او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو زيد معروف وا هو الحق بينا وهو الحق مصدقا لقولك
 اكلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها النسب وقولك كاملا وسفاهة الله ماء
 واية ومعروفا بينا للتقرير مضمون الجملة وتأكيد وقولك عطوفا لكيلا يسمي الحال المؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكده بمصداقا
 لان مضمون الحال لا يزم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لا يزم حقيقة الثبوت فصار كانه هو وكذا المرحومية
 لازمة في الاغلب للسكينة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد
 الجملة تقول زيد ابوك احقة عطوفا يقال حقت الامر اى تحققت وعرفته اى تحققت وانتبه عطوفا وفيه نظرا لا مغر
 لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلم عطوفا فهو مفعول ثان للحال وقال الزجاج
 العامل هو الخبر لكونه ما ولا يسمى نحو انا حاتم سنجيا وليس شئ لانه لم يكن سنجيا وقت تسميته سنجيا ولا يقصد القائل هذا
 اللفظ هذا المعنى وايضا لا تطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصداقا وغير ذلك مما ليس بالخبر فيه
 علما وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التبيين نحو انا عمر وشجاعا وهو بعيد لان عمل المضموع العلم في نحو انا
 زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم والاولى عندى ما ذهب اليه ابن مالك هو ان العامل معنى الجملة
 كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك
 لان الجملة وان كان جزءا لها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيه الى الاخر معنى مرعابا
 الفعل الا ترى ان معنى انا زيد ناكثا زيد فعل هذا لا يتقد من المؤكدة على جزئ الجملة ولا على احدها الضعفاء في العمل
 وذلك لخفض معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته فاجاب مرقا بالقيت زيد راكبا
 ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربى زيد قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصى اثنتين

له ذكر الحقيقة
 س
 ما
 رضى شتمها
 كافيه

الراكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كل امر لا يوثق بعريته مضافة غير حال
 وقد خُيِّلَ فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه
 التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمان
 الحال تخرج عنه لا تها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقري في قولك رجع زيد القهقري يرفع الابهام
 عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما
 ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان جلا ذات مبهمة بالوضع صالحة
 لكل فرد من افراد الرجال فبذلك احواد وصافة تميز عما تحالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل يرفع الابهام المستقر اي الثابت
 وصناعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا ايدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا الديل
 من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لان يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا ورجلا سواء ويدخل
 فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتمة فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجوفيه سواء وكذا يدخل فيه الجوز
 في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتد بزمان الجرس بالعدد داخل في الحذف هو تمييز والتمييز نفسه قد يخرج اذا كان
 جرة اخف من رصبة كما في هذا كما اعتد في حمل المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب ستيد بانه مفعول مطلق لكنه
 لا ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احتراز
 بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكل الابهام
 فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن
 والكيل لان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق امام من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعير اخر فيعوض
 الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو
 الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
 ينتفي الابهام في المشترك في العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على ولازم وضعي
 كما في التفسير والحكم لا يتم بالغاية والالفاظ الجملة في الحكم ما يحل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوع والتمييز عن المفرد
 والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقلد غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره نحو رطل
 زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلهما زيد فيفردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثمران كان
 بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتمة حديد والحفظ التثنية قوله فالاول
 يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله يفيدان ما بعد هام مصدر لما قبلها وسبب
 له كما يقال فعلت هذا عن امرئ وعن تقدمك اي ان امرئ سبب حصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له
 او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك تنسب الشيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة
 اذن سبب لذلك التمييز وكذلك معنى قوله بعد ان كان اسما يجعله ما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب
 التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذهو في ال
 فاعل اي طاب نفسا زيد فزيد هو سبب انتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان

الابهام في الافعال
 في الرجوع بعينه وكذا
 اسما في جازي العلم
 فان الهيئة المضمرة
 مضمونة من هذا
 من غير ان
 يرجع الضمير الي
 يكون ان لا يدل
 ان تميز الان يدل
 انه وان رجع
 الى مذكور فلا استواء
 في الابهام
 انما يقال المظهر
 يفرق الى الكامل
 وهو الوضعي ١٢ س

١٥٥
 رخصي

تمام سبب الانتصاب التمييز تشييه باله بالمفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان في
 هذه المواضع مجيء بعد كما قيل في قوله تعاطبعا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدر غالبا نقول التمييز
 على ضربين رافعة الزهامة عن ذات من كورة ورافعة عن ذات مقدره والاول ان يكون الرفع مفرد وذلك المقدر على
 ضربين اما مقدر وهو الغالب او غير مقدر والمقدر ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير ما
 مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيال كالقفيز والردب والكن
 وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدائق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به
 قدر المزروع والمسوح كالزراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
 كقوله تعالى ملا الارض ذهباً وقولك عندى مثل نيد سجالا وما غير ذلك لسانا وسواك رجلا فحول على مثلك بالضم
 وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا هذه المقادير اذا نصب عنها القياس
 اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون وهو الدراهم
 اجمع العدد وبزراع المزروع اجماع الزرع به وبرطل الموزون اجماع الوزن به وكذلك في غيرها وغير المقدر كل فرع حصل له
 بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الرطل عليه نحو خاتم حديد وبارب ساجا وثوب خز او
 الخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدر مبهم محتاج الى عيز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو اصل
 في التمييز بخلاف الجوفانه علم الاضافة فهو في غير المقدر اولى لان البهامه ليس كل عام المقدر مع ان الحقة مع الجوفان
 لسقوط التنوين وللنوين بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز
 انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالترمو الجوفان في العدد من الثلاثة الى الخمسة وفي المائة والالف
 وما يتضاعف منها اكثر استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشن وذ على الرطل خمسة
 اثوابا وماتين عاما وانما تركوا الجوفان في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد
 المركب الى المميز والمميز من حيث المعنى هو المميز المحتاج الى التمييز كان جعل لثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة
 عشر فثلاثة المضاف اليه مع المضاف سقلت الاضافة وكذا تركوا الجوفان في العدد الذي في اخره نون الجمع
 كعشرون واخواته مع انه كثيرا استعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب
 بل مشبهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها المبانيها اياها ولم تثبت معها المشابهة بالنون الجمع فتعذر سرت
 الاضافة لتعذر اثبات النون معها واحد فها قد جاء نحو عشرون درهم قليلا واكثر منه اضافة الى صاحبه نحو عشرون
 قال سئوك قد كربت كحل اجزاء له مجرى احد عشر ك قوله واما في غيره اى في غير العدد وليس مراده بقوله رطل
 زيتا ومنوان سمناء ومثلهما زيد بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع
 كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كحارطل زيتا واما مقدر كحافى خمسة عشر وكم واما بنون
 التثنية كحافى منوان سمناء واما بالاضافة كما في مثلهما زيد والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف
 اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملا الاناء ومثل زيد لا حاجة الكلام ايضا الى التمييز لانهما المثل والملا
 اى قد وما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير ملا ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته

لا اورد
 كمال فخر
 من اهل
 ١٥٩
 من اهل
 من اهل
 من اهل
 من اهل
 من اهل

اصفى كافيه

معها والاسم مستحيل الاضافة مع التثنية ونون التثنية والحجج ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً فاذا اتم
 الاسم بهذا الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه
 بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشاكلة الفعل التام بما
 وهذه الاشياء التي تؤولها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب
 الفعل الا ترى ان اسم التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا ينصب التمييز عنه فلا يقال عند الراقد خلاً
 وقد يكون الاسم في نفسه تاماً لا يشترط اخره لا يجوز اضافة فينصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
 الضمير وهو الأكثر وذلك في الغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضحة التعجب نحو ياله رجلاً وباله قاصدة وبالك
 ليل وباله حطة وما أحسنهم مقلّة ولله دره رجلاً ووجه رجلاً لقينته وكذا وباله وكذا نعم رجلاً وبئس عبداً أو
 ساء مثلاً ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلاً لقينته اذ هو جواب في التقدير لمن قال لقينته رجلاً فكانه
 قيل لقينته رجلاً واي رجل ردّ عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير وما قبله عن
 وباله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عم في لجة البلاغة ياله
 مرأى ما بعده وقول امرؤ القيس في ياله من ليل كان مجزوماً بكل معار القتل شدت بيل بل وقول ذي الرمة
 ويلها راحة والريح معصفة والغيث مفرج والليل مقترّب وأن عرف المقصود من الضمير يرجوع الى سابق معين
 كقولك جاءني زيد فياله رجلاً وباله فارساً ويا وجه رجلاً ولقيت زيدا فله دره رجلاً او بالخطاب لشخص معين نحو قلت
 لزيد ياله من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا إبهام اذن في الضمير بل عن
 النسبة الحاصلة بالضافة كما يكون كذا اذا كان المضاف اليه في ظاهره نحو يالزيد رجلاً وكقول الشاعر ويل أيام
 الشباب معيشة مع الكثرة يعطاه الفقة المتلف الندي ولله در زيد رجلاً قال له دراً أنوشة وان من رجل
 من كان أعرف بالرون والسفل وويل زيد رجلاً ومثله قولهم قال الله عز من قائل لقيت زيدا قاتله الله شاعراً و
 من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمونه كما في قولهم كفى زيد رجلاً وحسبك به ناصراً وحسبك بزيد شجاعاً عن
 ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلاً هو زيد وويل أيام الشباب
 معيشة اي ويل معيشة هي أيام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلاً كفى رجلاً هو زيد وويل أيام الشباب
 فيه متعلق المنسوب اليه لان نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد قد حكي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيها
 اسم الإشارة كقوله تعالى ما ذا الداد الله بهذا مثلاً فيمن قال انه تمييز لرجال وكذا قولك حبذا زيد رجلاً والعامل في
 التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة لتماهما ومشاكلة الفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب في نعم رجلاً
 وبئس رجلاً وساء مثلاً وحبذا رجلاً هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلاً قوله فيفرد ان كان جنس الاسم يقصد
 الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن ولحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غير
 والاول ما ان يكون جنساً او لا الجنس ما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه
 عن تاء الوحد نحو عشرون ضرباً او ثمانية والثاني يجب كونه مع تاء الوحد نحو عشرون ضرباً او ثمانية فالاول لبيان عدد
 الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانيين فتقول عشرون ضرباً اي ان كل عشرة نوع

١٥٤
 رخصت كذا فيه
 اي عطفه ١٢٣

او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع احاد لان الاعداد لا يثنى حينها المنصوب ولا يجمع كما يحى في بابها
 وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد اركاب جنسا وقصد
 الانواع فتن ان اردت المتن واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندى مثله ثم او قمرين او قمران وان كان جنسا ولم
 يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله ثم او ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او جمعا
 كقولك مثله رجلا او رجلين او رجلا فقوله وجمع في غيره ليس بصحح ويغنى بالجنس هي هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
 الوحدة منه على القليل والكثير فمضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتون او بنون التثنية جازت
 الاضافة انما جازت ايتا والتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التونين بالظاهرة
 فان ما فيه تنوين مقدرة وهى في بابين كمال استغناء مية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لا يضاف في الغلب
 الى التمييز كما يحى في بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون
 جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم في حسنون وجهها حسن وجهه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن
 نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملائ ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب
 فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امثلة الرثاء
 ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال
 اذ لا يضاف اسم الى اسمين بل بحرف عطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندى مثل زيد رجل
 مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل ولا تريد عندى شئ مثل رجل وكذا لو قلت في عندى ملائ عسلا
 ملائ عسل لان الملا هو قلد فاما ملائ ولا معنى لقولك قد رما ملائ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا لو كان الجر فيه
 اكثر قوله والثانى عن نسبة في جملة او ماضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة
 نحو عجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما والله دره فارسا يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة
 في جملة اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفق شحما
 والبيت مشتعل نارا واسم المفعول معه نحو الارض مفرجة عينا او افعال لتفصيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير
 مستقر او لصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو عجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حبسك
 زيد رجلا وويلم زيد رجلا ويا زيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اى نسبة في اضافة نحو
 عجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه
 يكون عن نسبة ان كان الضير معلوما او كان دس مضافا الى ظاهر واما ان كان دس مضافا الى ضمير مجهول فالقيمين
 عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لانت الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا
 لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل
 للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا والله در
 زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعنى بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيام
 ذلك الاسم مقامه فعلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا لارض في قوله تعالى وجرنا الارض عيوننا

لا تقا
 من ماله
 تنق

رضى شرا كافيه

فان اصله في نعيمون الارض وكل كفي زيد رجلا كان في الاصل كفي رجل هو زيد اما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقة بـ خطاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمه الخاصة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفسا ما انتصب عنه اول والا اول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا بطاب زيد ابا او لا يصلح نحو كفي زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اول والا اول ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا بطاب زيد ابوة ولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نضرح بالذات المقدسة ههنا قلنا في كفي زيد رجلا كفي شئ زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شئ زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدسة هي شئ المنسوب اليه كفي وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفي زيد رجلا لا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز لشئ المقدس وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد الضمير في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوباً اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزة الاصل جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بل لا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفي رجل زيد وطاب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفه او غير وصفه اصفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد ابو زيد وعلما زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتردد له حتى ضمها اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جازان يكون له وملتعلقه فيطابق فيما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واختلف الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كـ ابا او صفة نفسه كـ ابوة جازان يكون له وملتعلقه يعني جازان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كـ ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد ابا زيد و كذا جازان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقة ايضا كـ ابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تربيها ابوة زيد نفسه لا اولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفي زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون متعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة متعلقة قوله فيطابق فيما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيما هي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته متعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والتثنية والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيد ان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهي ما انتصب عنه اي زيد فتثنيته ان تثبت زيد او جمعت ان جمعت واذا جعلته متعلقه فان قصدت اباة وحده افرادت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوين زيد تثبت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثني وان قصدت اباة جعلته فقلت طاب زيد ابا لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب زيد ابوين وطاب زيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او متعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افراد او تثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب زيدون اباء وطاب زيدون ابوين

۱۵۹
 کفری نیکو کاران متنازل
 ان الکائنات من زید ما زادوا
 رجولیت او علم او شرافت فاذا
 قلت رجولیت من استصود و غیره
 ای کفری رجولیت زید و کذا اذا
 قلت شهید اکان المعنی کفری
 شهادت و علی بن ابی طالب
 ههنا الصلوات لے زید و علی
 کفری زید و ههنا تقدم يدل
 الشارح ههنا فی ان الذات
 علی ان الابهام فی ان الذات
 الکا فیه الذی یوزن باذا یحکم
 التردد و الابهام فی ذات موضوع
 بالرجولیت و ذات موضوع
 بذات مع صفة الرجولیت او
 بذات مع صفة الشهادة و الحق
 ما ذکرناه و کذا الحال فی طالب
 زید یا اذ اکان الابهام عبارة
 عن زید فان حاصله الصلوات
 زید الیوة و التقییر طالب شهید
 زید هو الیوة و کذا یستدرد زید
 فارسله و در غیر وسیع و وسیع
 خرقا لما غرقا لمة و علی بن ابی طالب
 نظام قابل ۱۶ اس ۱۶

او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو متعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما الاختلاف او كان التمييز جنسا
 نحو طاب الزيدان او للزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ومتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا
 تطابقه ما تقصد فيما لا يصح الا متعلقه نحو طاب بدراودارين ودورا هذا ما قاله المصنف الاول ان تقول فيما ليس بجنس
 سواء جعلته لما انتصب عنه او متعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعلو المطابقة نحوهم حسنون وجها وطيبون
 عرضا ومجون وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فواللهم فطوبوا عن انفسكم نفسا
 واما اذ اللبس في المطابقة لا غير لا يصح زيد طيب ابا وانت بزيد باء وابو بوي وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت زيد
 دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحل الارب فيه
 لا تخم كانوا ابنا اب واحدا يجوز جمع المتبوع اذا لم تلبس نحو قريز عيونا قال ابو طالب يا طيب النبي صلى الله عليه وسلم
 فاصدع بامرك ما عليك غصاصة واشترى بذلك قومك عيونا فوالله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس هنا
 تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة لنفسه او ابوة ابية فقط او ابوة ابوية او ابوة اباة وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون
 ابوة وقريز ابوات لمن كورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب
 زيد علوما وعلين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاحسن بين اعماله قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسم اعني
 ان الصفة لم تجئ صاحبة لما انتصب عنه ومتعلقه كما جاء الاسم لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه
 اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله درك او درك زيد فارسا وكف
 زيد شجاعا قوله واحتمل الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي العجبة في حال فروسيته ونحو المصنف
 الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيده بحال فروسيته وانما الاربع
 بينهما ما قال ان المعنى التمييز عنده ما احسن فروسيه فلا يمدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو
 المستفاد من ما احسنه في حال فروسية ونحو يجمعون في الله درك مراد من ليل على انه تمييز وكذا قوطم عن
 من قائل والتمييز عن المفرد مقلد لمن وكذا ان كان عن النسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بل ليل تسمى بجمع مجاز نحو
 بالك من ليل وعز من قائل وقائل الله من شاعر ومررت برجل هداك من رجل حسبك من رجل اي هداك هو جسدك
 هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذا كما هو واضح وقد تكلف بعضهم تقيد من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب
 زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالد وفي الاصل طيل اي ينزل من الضرع من اللبن من
 الغنم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدح والصاد رعمة وانما انشبه فعله اليه تعالى قصص اللعجب منه لان الله
 منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبون له اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت لله ابوك
 فمعنى لله درك ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاحتمال لا يتقدم على الفعل خلافا لما زنى والمبرد اي لا يتقدم
 التمييز على عامله اذ كان عتقا الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للبحر حولا كناية عن ضرورة وانما لم يتقدم
 لا عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله
 واما اذ كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فاللبس
 من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله درك زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد جلا فلا يتقدم على عامله لضعف

هذه نسخة من
 بترت الرجل البراء بترت
 بكذا البراءة اي استبشرت
 تحت عتق لم ولم تقض
 ان العامل هو التمييز
 نفسه كانه قال على سبيل
 الاشارة بفتح منه فارسا
 فان جعل تميز كان التميز
 من فروسية وان جعل حالا
 كان التميز تقيده في حال
 فروسية فيقيد الشارح التميز
 برنان الفروسية وليس مقصود
 ١٩٠
 والشايع زادا اعتبارا من نصار
 وجعل على التمييز في حال نصار
 مال التميز على العوضين واسماء
 على اتي بعد ان يركب
 ثلثون للبحر حولا كناية عن ضرورة وانما لم يتقدم
 التمييز على عامله اذ كان عتقا الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للبحر حولا كناية عن ضرورة وانما لم يتقدم
 لا عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله
 واما اذ كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فاللبس من الاسماء المتصلة بالافعال

الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر يتقدم الحرف الموصول وليس العامل في نحو زيد و
 جلا زيدا وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الإشارة كما تقدم فمما يتفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل عند المتصرف كما
 قال بعضهم وأما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فجوز المازي والكسائر
 والمبرد نظرا إلى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد أو فاعل الفعل
 المذكور إذا جعلته لازما نحو فجرنا الأرض عيوننا أي فجرت عيونها أو فاعل ذلك الفعل المذكور إذا جعلته متعلقا بنحو امتد
 الرناء ماء أي ملاءة الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بموضوعة إذ ربما يخرج الشيء
 عن أصله ولا يرعى ذلك الأصل كمفعول ما ليسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام
 الفاعل لزومه الرفع وكونه بعد الفعل فأي مائة ان يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم وقيل ان الأصل في التمييز ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد أو عن نسبه وكما
 الأصل عند خل واقود ورجل مثله وسمي منوان ولذا كان الأصل في طاب زيد نفسا لزيد نفسا طابت إنما خولف
 بها الغرض الإيهام أو لا يكون أوقع في النفس لأنه تليقشوق النفس إلى معرفة ما ألهم عليها وأيضا إذا فسرت بعد الإيهام
 فقد ذكرت اجالا وتفصيلا وتقدم ما يجمل بهذا المعنى فلما كان تقدمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزا لو يستقيم
 وأصل التمييز التذكير مثل ما قلنا في الحال هو المقصود رفيع الإيهام وهو يحصل بالنكرة وهو أصل فلوحق في التعريف ضا
 واجاز الكوفيون معرفة نفسه بنفسه وعين رايه ويطر عيشه والبربطنه ووفوق امره ورشد امره وزيد الحسن
 الوجه وعند البصريين معنى نفسه بنفسه أو وسفه في نفسه والبربطنه مضمين معنى شكاه ووفوق امره ورشد امره
 ويطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبهه بالضارب الرجل كما في باب الإضافة وأعلم انه قيل
 ان الفعل التفضيل إذا اضيف إلى شيء فالذي يجري عليه الفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو هذا الثوب
 أحسن ثوب ان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب من جرى عليه فعل متعلقه فهو زيد أحسن منك ثوبا
 ففي قولك زيد أفقر عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد أفقر منك عبد زيد هو مولى العبد قول ليس هذا بمطرد الاثر
 انك تقول هو أشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما أوردت سيديويه أي هو أشجع رجل في الناس وهما
 خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه فعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز
 قولك هو أشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى
 فانه خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو الجرساء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في
 الوجهين وقول الاعشى تقول ابنة حين حل الرجل ابرحت ربنا وابرحت جارا ابرحت أي حثت بالبرح أو صرحت
 ذابرح والبرح الشدة فمعنى ابرحت أي صرحت ذابرح أي بالفتة وكلمت ربنا فهو نحو كف زيد رجلا أي
 ابرح جاره وانت وكذا قوله أجازتنا ما انت جارة لأن ماء الاستفهامية يفيد التخييم كما في قوله تعالى القارعة
 ما القارعة أي كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النجاة في نحو قولهم شرهنا اناب ان شر
 مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقدم إلى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ أو كائن معنى علا
 ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل بالخروج من متعلق لفظا أو تقدم بالاولا وأخواتها

له قال في الصحاح
 قولهم سقفة نفسه أخوات
 كان الأصل في سقفة
 نفس بدو شدة أمره
 فلما تحول الفعل إلى الرجل
 انتصب ما بعده بوقوع
 الفعل عليه لانه صار
 معنى سقفة نفسه بالشد
 من أقوال البصريين والكسائي
 ويجوز عندهم تقديم
 المنصوب كما يجوز غلام
 ضرب زيد وقال النفس
 لا أصل لها من ما بعده
 مقسم البديل على أن السقف
 فيه وكان كما ان يكون سقفة
 زيد نفسا لأن المنقسم يكون
 الأكره ولكن ترك على إضافة
 ونصب نصب النكرة بفتحة
 بها وبها يجوز عنده تقديم
 المنقسم لا تقدم لأن
 وفي الصحاح أقول لما صحت
 جارا إلى الرجل ابرحت
 جارا إلى الرجل ابرحت
 س س س
 في كل ثلث
 نقات الكسر اربا

وللنقطة المذكورة بعد ما غير محجج اعلم انه قسم المستثنى قسمين واحد كل واحد منهما فحل مفرد من حيث المعنى
قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حين وذلك لان الحد مبين للماهية
بذ كجميع اجزائها مطابقة او تضمنًا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حين والدليل على
اختلاف حقيقتهما ان احدهما محجج عن متعدد والاخر غير محجج بل يمكن جمعهما في حين واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي
لا يتسم اشتراكهما في اللفظ فيقال للمستثنى هو المذكور بعد الواو حتى انما هذا الكلامه ولتقابل بان يمنع اختلافها في الماهية
قوله لان احدهما محجج من متعدد والاخر غير محجج قلنا لا نسلم ان كون المتصل محججاً من متعدد من اجزاء ماهية
بل حقيقة للمستثنى متصل كان او منقطعا هو المذكور بعد الواو حتى انما هذا ما قبلها نفيًا واثباتًا ثم نقول كون المتصل لفظا
في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذه النقطة داخل في هذا الحد كما في جائتي القوم لا
حار المخالفة للحار للقوم في المعنى قوله من متعدد دأى من شئ ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه
قد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الا زيد او قد يكون مقدرًا نحو ما جاء في الا زيد اى ما جاء في احدا
نريد قوله بالا واخواتها يخرج نحو جاء في القوم لا زيد وما جاء في القوم لكن زيد وجائتي القوم ولم يجز زيد للمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاء في القوم
الا زيد ام شياً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاء في القوم الا حاراً فقد تبين ان المتصل ليس
هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقولية لان زيداً في قولك جاء في القوم
الا زيد لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لا فهو طبقوا ان الاستثناء المتصل محجج ولا اخراج الا بعد
الدخول وان جاز التشكيك في مثله لم يصح في نحوله على دينار الادانق للعلم بان دانقا يخرج من الدينار
والباقي بعده هو المقرب وان قلنا انه داخل في القوم والا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء
زيد مع القوم ولم يجز زيد وهذا تناقض الظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب
العزيز من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاماً فيكون المعنى لبت الخمسين
في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علواً كبيراً فقال بعضهم بخارانه غير داخل بل القوم
في قولك جاء القوم عام فخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيد اقربينة
تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء محجج
ولا اخراج الرامع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على عشرة الواحد لان
واحد داخل في عشرة بقصد ثم اخراج والا كان مريداً بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار
ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الواحد
بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا باثباته في كلامك
هذا الة على المعنى الموضوعه هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والامفيد للاستثناء واحد هو المحجج وتسعة
لا تدل على شئ من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء محجج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه في
بدل البعض وبدل الاشتغال كقوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلاً لان الناس جنس

المستطيعين وغيرهم فانه قال والله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله على مستطيعهم وحده وقال اخرون
 وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما لم يروا من المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعده بدل
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض بين زيد وانتفاء محييه في نحو جاء في القوم الا زيد غير لازم وانما يلزم لك
 لو كان الجزء منسوب الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيد كما ان النسبة للفعل في نحو
 جاء في غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى المتعدي جزئيا او
 اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوب الى به في مثل ذلك الموضع
 وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يحرك ان استحق الجزاء المضاف اليه ويثبت ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
 يستحق شيئا من ذلك نصبت كالمستثنى تشبيها بالمفعول في حجيته بعد المرفوع وان كان جزء العلة في بعض الموضع
 نحو جاء في القوم الا زيد ان الجموع هو المسند اليه فزيدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه
 بالاخراتها انما كان قبل اسناد الفعل او تشبيها اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاء في القوم الا زيد لانه بمنزلة قولك
 القوم المخرج منهم زيد جاؤني في نحو له على عشرة الدرها لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد على وذلك
 ان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا
 لم يتو اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الاول والمستثنى
 فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد من حصول الدخول والخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو
 منسوب اذا كان بعد الاعراب الصفة في كلام موجب او مقل ما على المستثنى منه او منقطعا في الاثر او كان بعد خلا وعدا
 في الاكثر وطعا وما خلا وليس وان يكون شرا بغير اعراب المستثنى فبدا بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع
 الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الواو والاستثناء في كلام موجب لم يحجج الى قوله غير الصفة لانه نصيب المستثنى وما كان
 بعد الاثر لا يوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصيب مستثناء كما يجب واختلاف
 عامل النصيب في المستثنى فقال بصور العاطل في الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الاثر لانه شئ يتعلق بالفعل معناه اذ هو جزء مما
 الفعل قد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول قال المبرد والزجاج العامل فيه القيام معنى الاستثناء به والعامل له يتقوم المعنى المقصود
 ولو كانا نائبين عن استثنى كما اختلف النداء نائب عن انا وادى وقال الكسائي هو منصوب اذ انتصب با مقيدة بعد الهمزة في الخبر فتقدم
 قام القوم الا زيد اقام القوم الا زيد لم يقيم وليس يشترط اذ يبق الاشكال عليه بحاله وانتصاب اسمها وغيرها لانها
 في تقدر المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه ان الواو في خبر يجوزون
 تقدر الاسم الموصول كما يجب واما تقدر بالحرف الموصول فلا بأس به بالصريين في تقدر بهم ان الناصبة للفعل لكون
 الحروف التي قبلها كالنائب عنها فان لم تكن عند كالتائب عن ان المقيدة وقال الفراء ان مركبة من ان ولا العاطفة
 حذف النون الثانية من ان وادغمت الهمزة في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فيان واذا تبت ما قبلها في الاعراب
 قبل العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيد اقام القوم ان زيد اقام اي لم يقيم فلا ينع حكم ما قبل الالف ونقصه نفيا
 كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيد السد الرصل عند بعضهم ان زيد اكاسل فقد موال الكاف وركوبها
 مع ان وفيما قال نظرو وجوه اذ لا على المعنى الذي او مرادنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد

لا قبل كل جملة
 الى ان يند آخره ويذكر
 المستثنى منه بالخروج
 قرات الا بوجه كذا
 فانه منصوب على
 الظرفية لا على الاستثناء
 في قوله لا ان الكلام
 في كونه منصوبا لان
 كونه منصوبا على
 الاستثناء لا يبرئ
 قوله او كان بعد ظاهر

الاثبات نحو جاءني زيد لا عمر وانت تقول ما جاستني القوم الزيد لان فيما قال عن لان مرة ولا اخرى
عن مقتضىيكم وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا لان المعطوف
عليه قليل ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عينة مطرد الحذف نحو ما قام الزيد قال بعضهم
هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا وحرف النداء دليلان على الفعل المقتدر فليست
على هذا القول مفعول به وقد عترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدرا متنع ولا يلزم ذلك لان الغل فثبتت
وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقل امتنع ونحوه الزيد انما يجب النصب في اياك والاسد بتقدري قبل ونحوه
ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقل نحو انت بعد الاسد ونحوه قال المصنف في شرح المفصل العامل في المستثنى
بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الزيد اخوتك وهذا لا يرد الا على طه
البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة وكل
في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالاول ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على
عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فوعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لكان
تخريب المستثنى اذ الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب
التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء والى مثله بشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم هل اكله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمن هب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الامن الكلام كما
انتصب المتصل انه وذلك قوله في الكتاب فحل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا
عند مفرد سواء كان متصلا او منقطعا في وان لو تكن حرف عطف الاء كما كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها فلها وجب فتح ان الواقعة بعد ها نحو قولك زيد عنى الاء شقي والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الزيد اى لكن
حار الميرج قالوا وقد يحى خبرها ظاهر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا الاستثناء
المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعد ما كانت صابغة في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم
مخالفة ما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار
افلا في ذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك المراد بالاستدراك فيها دفع توهم المخاطب خول ما بعد
في حكم ما قبلها مع انه ليس بدخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب المستثنى من
الموجب لان التفريع لا يحى فيه كالحج والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الزيد لانك لو ابدلت كان
المبدل منه في حكم الساقط فيودى الى التفريع في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما على المستثنى منه يغنى اذا كان
بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب ان كان في غير
الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء
على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقولون الى ابو بكر احد يجعل المستثنى منه المؤخر بل ومن المستثنى كما قيل امرت
مثله احد واحد بطل من مثله ويجوز ان تقول ما الى ابو بكر صدقنا على ان ابو بكر مبتدأ ولى خبره وصديقنا

حال وتقول من لي الا ابوك صد يقام من مبتدء ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت الاحل الا ابوك وصديقا
 حال وتقول مالي الا زيداً صد يق وعمر او عمر وفتنصب عمر اعلى العطف على زيداً وترفعه على انه مبتدء محذوف
 الخيس اي وعمر وكك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب المستثنى عنه نحو ما جاء في
 الا زيد احد وان تقدم على المنسوب بسبب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيد اضربت ولا يجوز عند البعض
 تقدّمه عليها معافي الاختيار نحو قولك الا زيد اقام القوم وقوله لا بله ليس بها طوري ولا خلا الجحش
 بها انسي: يشاد عند هم المضروبة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها النسي خلا الجحش فاضم الحكم والمستثنى
 منه وبها السيرة الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ
 التزم عند هم تاخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيد الماضرب وزيد الا راكبا لو يأتي وجوز الكوفيون
 في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيد اضرب في القوم وكذا جوق زوات قد يم المستثنى
 في المفرغ على الحكم نحو الا زيد الماضرب والاولى من ذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا او يمنع القياس
 ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر
 محذوف من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيداً من حكم الجحش في قولك جاء في القوم الا زيد او ان لم يكن في
 الحقيقة محذوفاً منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجر بعد الحكم والمستثنى منه معاً لكنه
 جاز في لكثرة استعماله تقدّمه على احلها نحو جاء في الا زيد القوم والقوم الا زيد اخواتك لم يجوز تقدمه عليها
 معاً وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
 العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيد اخواتك هذا عند من جعل العامل في
 المبتدء الا مبتدأ لا الخبر قوله او منقطعاً اي منقطعاً بعد الا نحو ما في الدار احجاراً اهل الحجاز يوجبون
 نفيه مطلقاً لان بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب وبنو قميم قسموا المتقطعة قسمين احدهما ما يكون
 قبلة اسم متعدي او غير متعدي يصح حذفه نحو ما جاء في القوم الاحجار او ما جاء في زيد لا غير اقمها يجوز والبدل
 ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه ان يكون ما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً او لا فالاول نحو قولك ما في الدار
 احجاراً اي جعل الحجار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب ه فان قيس في دار برهونة ثاوياء اينسك اصل ماء
 القوم يصح ومثله مالي عتاب السيف فلسيدويه في مثل هذا وجهان اذا بدل احدها جعل المنقطعة كالمتصل
 لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو احدها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اي ما فيها شئ
 الاحجار لكنه خصص بالذكري من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد وما ظن استبعاد الخطاب شمول المتعدد
 المقدّر له كانك تظن ان الخطاب يستبعد ظلوها من الرد في فقلت لا احل فيها تاليها لئلا يكون الرد بها فلما ذكرت ذلك
 المستبعد انقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيهاً على الاصل جعلته بدلاً من ذلك
 المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من
 باب تغليب العاقل على غيره كما تقول زيد ان والحجار جازي وهذا لا يطردله في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به
 من علم الا اتباع الظن وقوله من ليس عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يبدل في المستثنى

له الطور الجبل
 الطور في الوضوء من
 الطور اناس يقال لهم
 طوري وطوري يقال
 باطوري اي احد
 قال اجماع وبلدة البيت
 من الشريعة والدين
 المكان الرفيع والمنخفض
 الضاحك في الما يذهب
 في الاضداد والبرهنة
 في شعره في ذؤيب
 بكان مرفوف القدر
 ذكر اليوم والقدر
 ايضا يجهل بك بمثل
 صوتك في الجمال
 في غير ما اس

في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الوجه الثاني من قول سيبويه وذلك نحو ما جاء في زيد الاعمر وما اعانة
 اخوانكم الا اخوانه قال هو الحرب رايقة كجاحمها الخيل والمراح: الا الفة الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال
 عنتية لا يغني الرماح مكافها: ولا النبيل الا المشير في المصمم: والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم
 يصح حذفه فنبى تميم هي نايوا فقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقول له تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
 اي لا من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بجمع الراح
 اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن مرفلان في شئ الاسلام اسلام اي متاركة
 ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى سلاما اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان
 يكون الباء للبدل اي تسليم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطة اكثر من هذا ومنه قولهم ماضى الامانفع و
 ما زاد الا ما نقص وما فيها مصدر رية وابو سعيد ابن مبرمان بقدر ان الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره
 ومنه سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيبويه: بهن فلول من
 قراع الكتائب وقوله في كملت اخلاقه غير انه: جواد فابقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وجه سيبويه المذکورين وذلك
 ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب هو فلول سيبويه
 من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد هو جودة الكامل المبرق لما له يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان
 كان في التحقيق غاية في الكمال مرجحة العيوب غلو في الثناء كما قال يد يد الزمان عيبه ان لا عيب فيه فتع عين الكمال عن
 معالية قوله او كان بعد خلا وعد في الاكثر قال السيرافي لما راى احد اذ كرا البحر بعد عد الا لا يخفش فانه قرعها في
 بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بها وقال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلافه الا ان النصب بها اكثر كما ذكر
 سيبويه واما خلافي في الاصل لازم يتعدى المفعول به نحو خلت الدار من الدار ومنه يضر من جاوز فتعد
 بنفسه كقولهم افعل هذا وخلا كذا والموهها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعد ها في صورة
 المستثنى بالالف هو المباد وهذا الغرض التزموا الضمار فاعل واحد ولم يظهر مع ما قد كونهما في محل النصب على الحال لهذا وجبوا
 ضم الاسم ليس لا يكون واما عد افتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلد وعد عند الحاجة بعضهم وفيه نظار المقصود في جاء في القوم
 خلد زيد او عد زيد ان زيد لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم مجاوزة الكل خلوا الكل فالاول
 ارضيهم فيما ضمير ارجع المصدر الفعل المتقدم اي جاء في القوم خلد جميعهم زيد كقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى فيكون
 مفسر الضمير سيا القبول والنصب في قولهم ما النساء وذكرهن بعد مضمرة وقال بعضهم ما ما اول بالاول لم يثبت قوله وما خلا وما عد
 انما لزم النصب بعد هالان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس
 بعد هال اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا جميعهم
 زيد اي وقت خلوا جميعهم زيد وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع المصدرية نحو ما ذكر شارقي ونحوه وجوز
 الجرمي الجرمي خلا وما عد ولم يثبت على ان ما زيدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذا
 ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك فاعلها واجب الاضمار وهو ضمير
 البعض مضافا للضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد وذلك لثقل قلنا في وجوب ضمير فاعل خلا وعد الا ان الاضمار

له جمع النار في طائفة
 اذا الضمير من قولهم
 والكم والرح شدة الفرح
 والتشاد والاسم المراج
 والجملة الشاقة وما
 وفاء اي صلب
 وفي ١٦٤
 في كانه في سيبويه
 ان شائبة في ترك
 من انضوى العيب قد تولى
 الرقيق منهم السيف فاعل
 في النظم قطع ما جعل
 على قبل المار ببعض
 فيستقيم قبل الضمير

ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعا حة توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
 بليس ولا يكون منكرا او معرف باللام الجنسية نحو جاء في الرجال ليسوا ولا يكونون زيد وسبعة من العربيات اتين امس آة
 لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلا مة تانيث تقول رايت رجلا
 لا يكونون زيد وليسوا زيد ولم يحج مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال
 الاحوص في ما تروا الصنع الذي قد تركته ولا الغيط مني ليس جلدًا واعطيا اي الاجلد او لا يستعمل هذه الال في الاستثناء
 المتصل بخلاف غير فاما تستعمل في المنقطع ايضا لقوله وكل ابي باسل غير اني اذا عرضت اولى لطايد ايسل قوله
 ويجوز النصب ويجوز البذل فيما بعد الال في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا علم الاختيار
 البذل في المستثنى شرط واحد هان يكون بعد الا ومتصلا وموخر عن المستثنى منه المشتغل عليه استفهام او
 نفي او نفي صريح او مؤول غير مردود به كالم تضمن الاستثناء وان لا يترأخي المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتغل
 عليه استفهام او نفي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسوصالح لان يبذل منه معمول للابتداء
 او احد نواسخه نحو قولك احد ضربته الا زيد يحذف لك البذل من هاء ضربه لان المعنى ما ضربت احدا الا زيد افقد
 اشتمل النفع على هذا الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو احد لقيته كريم الا زيد ومثال دخول
 النواسخ ما ظننت احد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدل لا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول لك احد في ظن الا زيد و
 الا بدل من صاحب الضمير اولى لانه الاصل لا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
 او الاصل لم يحذف الا بدل منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احد يقول ذلك الا زيد بالرفع بدل لا من ضمير يقول لان
 القول ليس بمنف ببل المنف الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احد يقول ذلك الا زيد ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب
 المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا اري باسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الا بدل من ضمير راجع الى
 ما يصح للابدال منه اذا اشتمل النفع عاملا ذلك الضمير نحو ما كلمت احد ينصف الا زيد لان المعنى ما النصف احد كلمته
 الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا تزي بها احدا يحكي علينا الكواكبما ونرى من روية العين وقبلة من
 روية القلب ما ذهب اليه سيبويه نظركونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالا نضاف والحكاية منفيان معنى بل لو قلت
 لا اؤذي احد اؤذي الله الا زيد لم يحذف الا بدل من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنف بل الاذي فقط وكذا يجوز
 الا بدل من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لا غير موجب نحو ما جاء في اخو احد الا زيد وفي حكمه
 ما في وصف معمول غير موجب في نحو ما اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا او ما اول به يدخل فيه نحو فلما رجل يقول ذلك
 الا زيد وقتل رجل يقول لك الرعم وواقتل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقتل رجل وقتل رجل معنى النفع قال
 ابو علي كما يكون بمعنى النفع الصرف نحو قل اسرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للانبات لجاز الرفع كما في نواصب
 الفعل قال ويجوز بمعنى انبات الشئ القليل كقوله قما عرس حتى هجمته بالتبشير من الصبح الاول والاغلب الاول
 ويكون اقل رجل ما اول بالنفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
 اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرا لان اصل النفع دخوله على الفعل فلو قلت قل رجل حتى لم يحسن على ما قال لا خفض
 قال ابو علي ووصفه بنحو صاه ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه اجاز

في الطبع بالضم
 صنف البيهودا وضع
 فيجاء او صراح
 الال المنفج وادربين
 لا يطبع احدا والبازل الشجاع
 وعوضت اى طوت
 على القدية الطرية
 صاح
 من صيد وغيره والطرية
 الوستفة وهو البيرق من
 الابل ١٦٤
 الشئ ١٦٤
 ونيمه يتعدى ولا يتعدى
 س ١٦٤
 وبتايشم الصبح او الله وكذلك
 اوائل كل شئ ١٦٤

حكاية نحولية وعاقلة اذا سمي به كالحكمة وفاعل قل وقلا لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه
 كالحجر ورسول قال ابو علي اقل مبتدأ حذ ف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كالحذ ف خبر ما بعد لولا وفيما
 قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كمالا معنى لقولك قائم الزيد ان موجود قال او تقول هو
 مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كحذ ف اقاؤه الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك
 ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان وقل رجال
 يقولون ذلك الا الزيدون وقال واغاثي ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما هي في بابها اذا اضيف
 الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشناة او مجموعة فهو متعجم وجمع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
 الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثلث قول ابي علي ذلك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد
 واقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف اقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالحكمة اذا وصف
 للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير
 مضافا الى ذلك البدل الذي هو متعجم وهو لا يضاف الا الى ما في الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو
 ابدلت منه لطرحت في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يضر فالمرغوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان
 او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المأول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك
 الا زيد وقد يحوي لفظة اي وما تصرف منه مجرى النفي قال الله تعالى فاني اكثر الناس الكفور اوباني الله الا ان يتم ثوره
 والمضمر لا يحكي في الموضع لانه نادرا فعلى هذا لا يحكي زحواي القوم ان يا توني الا زيد اذ حيث يحكي زحواي المفعول يجوز ابدال
 وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جاء في الشواذ فشرى بوا منه الا قليل اي لم يطعموه الا قليلا
 ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعيش الناس الا زيد كذا لا يحكي زحواي الشرط ابدال والتفريع
 نحولية القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فمت وكان الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى فلو كانت قرية امننت
 فنفعها ايهاها الا قوم يونس لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما امننت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على
 انتقائه وقد رده النجاة واما قوله تعالى فلو كان من القرون من قبلكم اولو يقينهم يهون عن الفساد والارض
 الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيد اذ اعل
 من قال قام القوم الا زيد اذ نصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يترسخ المستثنى عن
 المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان ابدال ليس باولى ههنا من نصب
 اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك واذا تقرره هذا فاعلم ان هذا
 الرتبة ابدال عند البصريين لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو هنا جاز و قال الكسائي والفراء الا حرف عطف
 بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوالة للاستثناء وانما جعله عطف الا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد
 والمستثنى مرجح في المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب
 انما في اللفظ كلام ولا ابدال معاملة لفظيته قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الشكل
 ولا الاشتغال فهو تشبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون من فصيح الكلام والحكي ابداله بدل البعض والضمير

رضى
 ١٩
 منبذ الخبر

يقس بينه الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال تغلب كيف يكون بدلا والاول مخالف
لثاني في النفي واليجاب والجواب انه لا يمنع منه مع الحرف مقتضى لان كحاز في الصفة نحو مررت بس جبل
لا طريف ولا كير جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعد الصفة لرجل لا عراب على الاسم كك تجعل في نحو ما جاءني
القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا ولا عراب على الاسم ولو كان عطف لم يكن منه الكلام مع حذف المتبوع لمعناه مع
ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا
فيوجب البدل في نحو ما جاءني في احد الا زيد فيجوز النصب والابدال في نحو ما جاءني في القوم الا زيد ولعله
قاس ذلك على الموجب فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز رجاء في قوم الا زيد
لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطع حتى يخرج بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم
القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر وطفن اذا اعلو في الموجب دخول المستثنى
في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحد وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على
الاستثناء ولا يجوز الا بدلا اذ اصل الكلام لايجاب مجزف حرف النفي نحو ما جاءني في القوم الا زيد افانه يجوز
جاءني في القوم الا زيد فكما لا يجوز الا بدلا في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى
ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح لايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل لايجاب نحو ما جاءني
احد الا زيد وما جاءني رجل الا زيد فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني في احد الا زيد حتى قياس عليه غير
الموجب في وجوب النصب من جعل للفراء وهذا القائل قياس غير الموجب وراين لها ذلك هذا ولما تقر ان الاتباع
هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جارا لله لئلا
يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى
فاسر يا هلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين اذ لا يجوز تناقض
القراءات لا كما كان في القرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة
بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضيه كونها مسبوقة بها لان الالتفات بعد الاسماء فتكون مسبوقة بها والجواب
ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسماء لا التفات فيه الا
امرأتك فانك تسري بها اسماء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما
تقول امش ولا تتجترأ اي امش مشيا لا تتجترأ فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفة نحو ما جاءني رجل الا زيد
وخير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكي سيبويه النصب على
الاستثناء والمآزني يجاز ذلك على الابدال نظر الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتدال به والاعتناء بالشئ بعد الاستغناء
عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوازل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا
زيد الا ان يستعمل المعنى نحو قرأت اليوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الاعلام الذي تسمى النخلة الاستثناء المفصغ
والمفصغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمسئته منه فعل في المستثنى واعلم المنسوب اليه الفعل وشبهه

المصنف قال اول ان يقال ان الاستثناء من اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
على المصنف مع ان بعض الناس قد جوز ذلك ايضا اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
كونه غير مسبوقة بالاسم اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
من لا يلتفت احد والمستثنى منه يكون داخلا
لان كك عام والمستثنى منه يكون داخلا
فيه ولا شك ان النصب على الاستثناء واجب
ان يكون اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
نفس الكلام على ما في الوجه لم يجز ان يجاب
بما اخبرنا من وجوب الاسر بغير ان يكون قد
ذلك خبر الاسر بغير ان يكون قد
اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
او بانها شئت وتشتت فتا ولا بد ان يقال
بل الجواب ان يتناول العام يا ايها الناس قطعا
بجواز ان يكون محصورا فلا يلزم من رجوع
الاستثناء الى قوله ولا يلتفت احد ما هو الا
نوع لوجه الاستثناء فاذا ذكر من شأنه ان
اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
عدم اللام به النفي عنه فتا
اي هو ما هو بان سري يا ايها الناس
مفيد البقية فالاستثناء سواء روي الى المقتضى
او المقتضى حصوله واحدا ولا تناقض هناك وفيه
كذلك لان الاستثناء اذا روي الى المقتضى كان
المعنى فاسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها والجواب ان اسر يقتضيه كونها غير مسبوقة بها
ام انك فيكون الاسر بغير ما خلا في اما مودة
و اذا روي الى المقتضى كان الاسر بغير ما خلا في اما مودة
الاسر بغير ما خلا في اما مودة

رضي الله عنه
كتاب

كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب والمبني ^{صيا} المستثنى
بعد في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثوان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في مقام القوم الزيد
اذا ناكبونه من تمام المنسوب اليه عبرة امكن اتباعها به يجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البذل ذلك
في غير الموجب وان لم يحذف في كما في الموجب لم يحذف اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا
اما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجاوزه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب حوله
تحت المستثنى منه عند خيم النجاة الا المبرد وعند اكثر اصوليين اما المبرد وبعض اصوليين فاهم ليقتور الصحة الاستثناء
بصحة دخوله تحت حتى اجاز بعضهم جاء في رجل الزيد والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد
تحقق الدخول ثوان الخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستند الى الله على الخرج منه هو المستثنى لانه يعترف
ان المقدر متعدد مرجس بغيره وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق ان
دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة في الغالب على مثل ذلك البعض فليبق
الجميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه تقديرا جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الزيد لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاع وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
او مخالفة واحد اياها في ذلك فما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك السفلي في الركل القساح ويعلم الله تعالى ان
قدم العالم واحد وثباته وليستطيع تعالى الاستحسان وقوات اليوم كذا وضربته بالسوط قال الله تعالى ومن يؤمهم يومئذ
دبره الامم فالقتال يمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك
اما لقيت ضاع البلد فتقول لقيت الا فلا تكن الاغلب عدم التفرغ في الموجب فاذا تقررت هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى الى الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا القبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب
اليه القابلة للعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بان كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الزيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل
منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الزيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الزيد بل كل
واحد منها جزء المسند اليه حقيقة واما المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر واما الفاعل
والمتن في نحو ما ضرب الزيد وما ضرب الزيد وليس مطلقا الزيد والمفاعيل نحو ما ضربت الزيد وما ضربت الزيد انا انظر الى
ظنا وما رايت اليوم الجمعة والاول ملك وما ضربته الا ناديا واما المفعول منه فلا يحذف بعد الا يقال لا يمشي الا زيدا ولعل ذلك لا ما بعد الا
كان منفصلا من حيث المعنى عما قبله في الحقيقة لانه انما هو مؤذن مرجس للمعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجر على الفعل مع حرفين
مؤذنين بالفعل ولهذا لم يبق من التوابع بعد الا عطف النسوة لا يقال ما قام زيد الا وعر وكما ينع الصفة وانما وقوعه وال الحال بعد ما نحو ما جاء
زيد الا وعلامه ركب فلعدم ظهوره على الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدور ويقع بعد الامر الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء في
الزيد الا وركبا والتميز في ما امتلا الاناء الاماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قبش الا ولها كتاب
معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للشكرة واو ابا الواو والحصول الفصل بين الموصوف وصفة
التي هي جملة بالالفصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين يكونها جملة وبالا في الواو ورابطة ونحو ذلك قولهم في خبر

ليس ما ليس احداً وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احداً الا وانت خير منه وكل المفعول
 الثاني في باب علمت نحي ما وجدت زيد الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي عليه السلام قد كنت
 وما اهدد بالكوب تشبيهاً بالحالية واما التفرغ في المبتدأ والخبر فمما فتح ما زيد الا قائم وما قام الا زيد ولا علام
 رجل الا طريف ولو يكن زيد عالماً وما ظننتك الا بخيراً ولم أعلم ان فيها الا زيد ازيد اسم ان ولو قلت لم أعلم ان
 الا زيد فيها وزيد الا راكبا لم يتوهم مجزئاً لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفعول على الحكم وفي غير المفعول لا يتقدم على الحكم
 والمستثنى منه معاً فيجيء كيف الا زيد اخوتك واين الا زيد اخوتك لان العامل اي الحكم واين وكيف والمستثنى منه
 اما الضمير فيها واما اخوتك وكذا تقول من الا زيد اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد ما عندك
 الا زيد احد ولا يجوز ما الا زيد عندك احد لا هل الا زيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفي المفعول المطلق
 اذا كان للتأكيد وقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الاظنا وذلك ان المستثنى المفعول يجب ان يستثنى مرتين
 مقدماً معرباً بعراب المستثنى مستغرق لذل الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء و
 ليس مصدر نظن محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل مرجح حيث توهم المحاط به بقول
 ضربت مثلاً وقد فعلت غير الضرب مما يجزئ مجزئاً كالتهديد والشروع في مقد مات الضرب فتقول ضربت ضرباً
 لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني جازان يتوهم انه جالك من مجزئ مجزئاً فتقول جاءني زيد زيد لرفع
 ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملاً للضرب وغيره مرجح حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضرباً كالمقعد
 الشامل للضرب وغيره مرجح حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئاً الا ضرباً قال به وما اعتره الشيب الا اعترابه قال ابن
 يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظناً وما اعتره الا الشيب اعتراراً وهو تكلف واما
 الاستثناء في التوابع ففي البديل نحي ما جاءني في احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكل منافي المفعول ولا يمنع من كونه سبباً في انواع
 البديل مفرغاً نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد شئ
 منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوه من راسه وعطف النسق لم يجز في ما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك
 لان عطف البيان لو جاء كان مستثنى من مقدم متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعدد المخالف لكونه
 عطف بيان لانه ابا علم او محض مثله وكذا التأكيد لانه لم يوضع الفاعل عامة شاملة اللفاظ التأكيد نحو عينه نفسه
 وكلها وكلها ولا غيرها حتى تقلدها وتخرج الفاعل التأكيد منها والوصف نحو ما جاءني في احد الا طريف وما القيت
 احداً الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني في زيد الا راكبا اشكال لان
 المفعول يكون اذن ما جاءني في احد متصف بصفة الظرافة وما زيد متصف بصفة القيام وما جاءني زيد على حال
 من الأحوال الاعلى حال الركوب هذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز
 ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالخصي المبالغة في اثبات الوصف
 المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
 ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالك في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني في احد الا رجل طريف ويمكن
 ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظراً لانه يلزمه ان يجزئ النصيب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه

لا يخفى ان ما ذكره من
 الاحتمال مما لا شك فيه واما الاستثناء فله
 فائدة التأكيد ولا يخفى فيه
 فيه من الشكول ولا يخفى فيه
 الاحتمال الحق فضاء عن المتوهم
 والاولى ما افاد بالامسك
 من ان المصدر في اشكال هذه
 المواضع محمول على النوع
 جعل التنوين للتفخيم والتعظيم
 او غير ذلك ما يناسب المقام
 من ان ما زيد الا قائم تقديره
 اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره
 باقياً بحاله لان زيد ليس بغيره
 في رجل قائم بل هو رجل
 موصوف بصفات اخرى
 وكذا الكلام في الحال وما تقدم
 فقد انقضت به ذلك الاشكال
 كما لا يخفى من اسبابه

فنقول ما جاء في أحد الأصول على الاستثناء ولم يسمه والقراء يحيز النصب على الاستثناء في المفعول نظر إلى المقدّر
 استدلالاً بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقةً وما لي يا عقرأ الثمانين؟ ويجوز أن يريد الثمانية جمالاً فوخم في غير
 النداء ضرورة وما اجازة مخرج ودلّ لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الاعراب لا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذف
 الأسماء قائم مقامه وهو محيز ما قام الزيد قوله وهو في غير الموجب ليفيد معنى غير الموجب النفي والاستفهام والنفي التصريح
 أو الماويل كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدّم أنّك لو قلت قام الزيد لكان المعنى قام جميع الناس الزيد وهو بعيد و
 قوينة تخصيص جماعة من الناس من جملة هم زيد منتفية في الغلب فامتنع الاستثناء المفعول في الموجب قوله
 إلا أن يستقيم المعنى أي يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفعول الذي يفيد عموم المستثنى منه حتى قرأت اليوم كن
 اذ لا يبعد أن يقرء في جميع الأيام إلا اليوم المعين وأغلبه أن يكون في الفضلات كالطرف والجار والمجرور والحال كما
 تقدّم قوله ومن ثم أي ومن جهة أن المفعول انما يحيز في غير الموجب امتنع ما زال زيد الأعمال لأن ما زال موجب النفي
 إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدلّ كما يحيز في الأفعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات إلا على
 صفة العلم وهو محال ولتقابل أن يقول أحمل الصفات المثبتة على يمكن أن يكون مثله عليها محالاً يتناقض واستثنى
 من جملة العلم كما قيل فما زيد الأعمال في الصفات المنفية وأحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانتك قلت أمكن
 أن يجتمع فيه جميع الصفات الأصفة العلم كما حلت خاك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجه آخرها هنا
 في منتهى ما زال زيد الأعمال وذلك أن ما زال لا يثبت خبره واللفظ بعد ذلك الإثبات فيكون خبره منتهياً
 منفيًا ولتقابل أن يقول ما زال لا يثبت خبره أن لم يعرض ما يقبله إلى النفي لا مطلقاً كما أن ليس لنفي خبره إلا إذا عرّض
 ما يقتضيه اثباته محو ليس زيد إلا فاضلاً لقوله وإذا تعدّل البديل على اللفظ فعمل الموضع نحو ما جاء في من أحد الزيد ولا
 فيها الرعم وما زيد شيئاً إلا شيء لأن من لا يزداد بعد الإثبات وما ولا لا يقدّر أن عاملتين بعد لا هما عملتا للنفى وقد
 انتقض النفي بالانحلاف ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لأنها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لا جهة
 ومن ثم جاز ليس زيد إلا قائماً وامتنع ما زيد إلا قائماً أعلم أنه يتعدّل البديل على اللفظ في أربعة مواضع في المجرور بمن
 الاستغراقية والمجرور بالباء المريدة لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد وليس زيد أو هل زيد بشيء وفي اسم التبرئة
 إذا كان منصوباً أو مفتوحاً نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بباء الكجازية وإنما تعدّل البديل من لفظ
 المجرور بمن المذكورة لأنها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور وبها سواء باشرت المجرور
 كما في ما جاء في من رجل أو كان تابعا لمباشرة ما نحو ما جاء في من رجل وامرأة والألآنية بعد غير الموجب ناقصة لعدم
 الإيجاب ومع بطلان عدم الإيجاب كيف تشمل أفراد ما بعد ها وكذا تعدّل البديل من لفظ المجرور بالباء المذكورة لأنها
 وضعت لتدل على تأكيد عدم الإيجاب مضمون المجرور وبها سواء كان مجروراً بمباشرة لها نحو ما زيد بقاء أي قيامه غير
 ثابت قطعاً أو تابعا لمباشرة ما نحو ما زيد بقاء ولا قاعد والألآنية بعد ها مبطل لعدم الإيجاب ومع بطلان كيف يبقى
 مؤكداً وكذا يتعدّل البديل من اسم لا وخبر ما المذكورين لأن عمل الحرفين أفعالاً كان لجل نفيهما كما ذكرنا قبل والأيضال
 النفي الذي عمل له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الخفش أيضاً البديل من لفظ المجرور بمذكر المذكر
 وإن كان مذهبهم محو زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطويعك من ذنوبكم لأن كل منافي من الاستغراقية

لا إذا دخل قولنا
 زيد الأعمال على المبالغة
 كان معناه أن جميع الصفات
 قد انتقضت إلا صفة العلم
 ويذكر من ذلك أن يكون
 ما زال معناه المفعول
 في كل الصنف المفعول وقد
 العلم ونحو ذلك الصفات
 فيه وبذلك يقع الطابع
 السليمة وأما ما زال
 رضى الله عنه
 زيد الأعمال على البنية
 كان معناه دام زيد على
 جميع الصفات إلا على
 صفة العلم ولا يثبت
 جعل الصفات المذكورة
 عند من حكم المفعول
 لا نظر إلى أن ثبوت
 تلك الصفات لا يثبت
 من ثبوت صفة العلم
 له وفيه ساقية من

سنة ثلثة طيس بالبحر من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها ما زيد او لا يلبس بالبدل في ما جاء في احد وزيد او ايا في ما دأبت

له اي كما انه اذا انتقص
اللفظ في خبر بالواجب بالعود
للفرد والاصل في ذلك
هو الاءاب الاصل في ذلك
اذا انتقص اللفظ في البدل
عنه او في ما عطف عليه وجب
اعتبار الرفع في ذلك في خبر
لنفي اءاب النابح ١٢٨
رضي شريفي كافي
٢٢ اخبرني الراض الدارسة
تقرن فيما الرياح واجمع خروج
س ٢٢ اي صورة استثناء
النصف وصورة استثناء
الاشهر اظهره

وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسطان بينهما وبين المفعول لكن اذا وجد مندوحة لم يحل على هذا الزعم
الحل فلا يقال ما زيد رجلا لطيف واما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحل على الاعراب المحلى القوي اذا وجد اعراب ظاهرة
مرجوح غير كثير كما في العجينة ضرب زيد وعم وحقه قال بعضهم لا يجوز فكيف بالحل الضعف فاما اذا اضطر الى محل عليه كما في
نحو ما زيد بشيء او شيئا الاثنى وفي نحو ما زيد بقائمة او قائما بل قاعد او لكن قاعد كما في خبر ما فالواجب المحل عليه
اجابة للداعي الضرورة هذا في رفع ما بعد الالف في نحو لا احد فيها الا زيد جهان الابدال مرحل لا احد الابدال من الضمير
المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احد يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من
النصب في نحو ما جاء في حد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو
لا رجل فيها الا زيد ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل لا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاء في حد الا زيد واما
في ما رأيت احد الا زيد فانه يلزم ببدل اجازة فعل هذا لا يكاد يحل النصب في نحو لا احد فيها الا زيد في القليل قال الشاعر
مهاجها وخروقا لا انيس بها الا الصوايح والاصدا والبؤماء وقاله ولا امر للغيصة المضيعة وقال الخليل مضبعا حال وجان
تذكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصية امر مضبعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتة الا على ورا سيف الاذ والفقر والنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه وفي نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف فاما قبل الاستثناء واما
بعد وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة المحل على المعنى قولهم وان كان ضيعقا خبيثا على
ما قال سيبويه ان احد الا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيد من الضمير في يقول فترفعه او من احد فتنبه اضعف
لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب انما نفيته بعد ان اوجب وانما اغتفر ذلك مع ضعف حمل على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك
احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيد يوم هو يرفع زيد لما كان المعنى علمت يوم من زيد على ما عجز في افعال القلوب فلما اجريته
فجري الواقعة في حيز المنفج ازان يكون الا زيد ابد لا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك
لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقف في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما دأبتهم الا زيد
بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيد او لا بأس بان نذكر بعض
ما اهل المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احد ها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل قلنا في ماء السببية
وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى
منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بل يعطف خارا بالقوم
فلا يقال ما ضرب احد الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني
مفعول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خارا لبعض البصريين
يقال له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل
المانع في الصورتين توهموا ان المعكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يدل كلفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يخرج التحقيق فيخرج الواحد اذ لا
لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف
وبعيدا ان يطلق اسم الكل على نصفه والبعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول

الاصح

المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان
 حكمين باختصار فلفظك قولك جاء في القوم الا زيد الوقت غير زيد لم يكن نصا على انه لو جئك زيد ولو قلت لم يجز زيد لم يدل
 على انه جائك غيره وافدت بجاء في القوم الا زيد الفائدتين وكذا في لو جئك القوم الا زيد على العكس وكذا نقول في العدد
 لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الدرهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت
 مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا
 منع منها ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الخمسة او الستة او السبعة
 بلا داع لما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستجبه وان بقى واحد
 قولك على عشرة التسعة واربعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتعاضدا فيكون اولاهما
 تعاضدا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا داع اشتركا فيه نحو ما برأب وابن الزيد اي زيد اب برأب وابن بار
 فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الزيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احد الا زيد ا فان اغلب مغايرة
 الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى في احد هادون الاخر فهو استثناء منه وليه ولا نحو ما قد
 وصي نبيا اطلاقا عليه السلام وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما
 فضل ابن ابا الزيد او كذا ما فضل ابا ابن الا زيد لان اختصاصه بالا قرب اولي لما تعد رجوعه اليهما معا وان
 تعد هما معا فان كان احدهما مفعولا او مفعلة فالاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليه
 بعده وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مفعولا فالاولى به لقربه نحو ما فضلت
 الا زيد احد على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطت ما فالتقدم الحق به لان
 اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتعاضدا في
 اشتراكه وان اختلف العاملان فيها نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالد لان فاعل قتل ضمير احد مثله قوله
 تعافا جلد وهم ثمانين جلدة ولا يقبلوا لهم شهادة ابد كما يجي وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكرر التاكيد
 او لا فان كررت التاكيد فاما ان يكون ما بعد ما عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاء في
 الا زيد والاخرى واما ان يكون بدلا وهو ما بدل الكل نحو ما جاء في الا زيد الا اخوك اذا كان الا زيد او بدل
 البعض نحو ما ضربت الا زيد لراسه او بدل الاشتمال نحو ما عجنه الا زيد لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاء في
 الا زيد الاخرى واما ان يكون عطف بيان نحو ما انا في الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخر وان كررت التاكيد
 فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد نحو
 جاء في المليون الا قرشا الهاشما الرقيق في الموجب فلا يجوز في كل وترا لا نصب على الاستثناء لانه عن موجب
 والقياس ان يجوز في كل شفع الا بدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه من كور ونفيع بالوتر
 الاول والثالث والخامس والسادس والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن ونحوها
 فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جائك من المكيين غير قرش مع جميع بنيها شمع
 الرقيق ولا نقول في غير الموجب جاء في المليون الا قرشا الهاشما الرقيق فالقياس ان يجوز لك في كل وتر والنصب

لا مثال الرفع من
 مع من عدم جواز اعل
 ١٢٥
 ما قبل الا فاما بعد ما لا في
 احدا من ثلثة ماس

[illegible][illegible]